مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economic Association Foundation
شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

الرّابطة الاقتصادية

اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية | العدد (18) يوليو 2023م | السنة الثانية

سقطرى.. الاستثمار في قطاع السياحة

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

عدن - اليمن facebook.com/107194314898407 Economista.967@gmail.com

محتويات العدد:

- هيئة التحرير..... 3
- الافتتاحية..... 4
- من نحن..... 5
- قواعد النشر في المجلة..... 6
- الإعلان في المجلة..... 7

أخبار الرابطة:

مجلس أمناء مؤسسة الرابطة الاقتصادية يعقد اجتماعه الثاني... 8

شخصية اقتصادية:

د. صفاء عبدالله معطي - رئيس الجهاز المركزي للإحصاء عدن..... 12

- تحليل أسعار الصرف لشهر يونيو..... 19
- تطور أسعار السلع الغذائية لشهر يونيو. 41

تطورات اقتصادية:

- اختتام الاجتماعات التشاورية بين السلطات اليمنية وصندوق النقد الدولي في الأردن..... 23
- محافظ البنك المركزي اليمني في لقاء خاص مع الفضائية اليمنية..... 24
- مرة أخرى.. وقفة مع صندوق النقد الدولي | د. علي عبدالكريم..... 25
- مركز البحوث الزراعية.. ماض مشرف وحاضر كئيب | م/ أحمد سالم الغاز 27
- ميناء عدن الاقتصاد المفقود بين موانئ المنطقة | د. محمد صالح الكسادي..... 29
- إستمرار تراجع سعر صرف الريال اليمني (الأسباب وخيارات المواجهة المتاحة) | د. محمد علي قحطان.... 31
- سياسة إنتاج القمح في المحافظات الجنوبية | م. صالح محمد عبدالرب السنيدي باعباد..... 34

مقالات اقتصادية:

- تدهور المشاريع الصغيرة في اليمن | د. فهمي شعبان فراره... 45
- لا تحتاج الصين للهجوم على تايوان | منى ناصر..... 46
- الاقتصاد اليمني الرؤية والتحديات | د. رجوان عبد الوهاب محمد..... 50
- بلد الثروات | أ/ باسل الهارش..... 51
- سقطرى.. الاستثمار في قطاع السياحة | سعيد العجمي..... 52

تجارب ناجحة:

- المغرب.. تجربة صناعة السيارات كقاطرة للنمو | د. سامي محمد قاسم..... 48

إلى من يهمه الأمر:

- سياسة الدعممة في مواجهة تطاير الموارد | د. حسين الملعسي - رئيس التحرير.... 59

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

د. صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

إخراج فني:

حسين سيف الأنعمي

مستشارو هيئة التحرير:

د. ليبيا عبود باحويرث

د. محمد صالح الكسادي

أ. فضل مبارك

د. حاتم باسرده

د. نهى عمر العبد شرويط

أ. محمد ابوبكر سالم

الافتتاحية

الاقتصاد والناس والعيد

يصعب على المواطنين في العام التاسع من الحرب العبثية وسيادة عدم الاستقرار وضغوط الازمة الاقتصادية أن يعيشوا فرحة العيد وبهجته، و اقع فرضته الحرب الدائرة رحاها، للعام التاسع على التوالي، حيث كان العيد ضيفاً حزيناً يلتمسه الناس بقلوبٍ محطمة وفرحة باهتة ولسان حالهم يقول (بأي حالٍ عدت يا عيدُ).

مر العيد والكثير مكلوم بسبب فقدان الاقارب والاحباب من ضحايا الصراع من كل الاطراف فمر العيد ومعه الحزن ومرارة الفراق.

زارنا العيد والناس مكتوفي الايدي لم يتمكنوا من شراء الاضحية او كسوة العيد اوتقديم العيدية للأولاد والاحباب فكان العيد فقيرا بفقر الناس.

وكان عيد ساخنا حارا لا كهرباء مضيئة ورافق ذلك شحة في المعروض من المياه فكان عيد ساخن حاروبارد وجاف وخالي من الافراح.

عيد بلا حركة حيث لم يستطع الناس الخروج والتنزه والسفر بسبب تآكل مداخيلهم المتواضعة بسبب ضعف الريال امام العملات الأجنبية وعدم انتظام دفع الرواتب وضعف النشاط الاقتصادي و انتشار البطالة على نطاق واسع وعام.

كان عيد التمايز الاجتماعي فعيد رجال الدولة مختلف تماما فهم لا يعانون مما يعانيه الناس من مشكلات، سببها الرئيس الدولة، فرجال الدولة يعيشون في رغد العيش وفي ميدان اخروفي بلاد اخرى.

مر العيد ورجال الدولة في واد والناس في واد اخر ولأول مرة في تاريخ الامم والدول والشعوب يوجد هذا الانفصال والتباعد بين السكان الذين يعيشون أسوأ ازمة انسانية في العالم والحكام الذين يعيشون أفضل رفاهية في عالم اليوم.

الى متى يظل هذا الوضع المعوج والشاذ في اهمال الدولة لقضايا الناس والعيش المتباعد ومتى نتقاسم الهموم والنعم معا في شراكة وطنية و إنسانية عادلة.

مر العيد ثقيلا على الناس وشبح الازمات الانسانية من الفقر والتشرد والمجاعة وسوء التغذية تكاد تكون سمات العيش لأغلب سكان البلد.

ان الناس والاقتصاد والعيد قد كانوا في غير انسجام تام فهل سيأتي العيد القادم ونحن بأحسن حال مما نحن عليه ، نأمل ذلك.

رئيس التحرير

من نحن؟

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة ، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية ، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد.

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام.

الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع.
- المساهمة فى دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد فى خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة فى تنفيذ المشروعات التى تتبناها المنظمات الدولية فى مجال التنمية المجتمعية.
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبنى عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة فى مجالات الاقتصاد والتنمية.
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال.
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة.
- تنشيط الحوار مع المهتمين فى الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات مع منظمات المجتمع المدنى المناظرة محلية ودولية.
- السعى للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي فى البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال.
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم.
- العمل على تأسيس مركز أبحاث .يتبع الرابطة إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة.
- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع ... الخ.

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.
3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.
5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.
6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها الى مصادر المعلومات.
7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك،
أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم (98600)

وفيما يلي توضيح لذلك/

مكان الاعلان	الحجم	السعر (ريال يمني)
أولاً: عرض سعر شهري		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثـــانيـاً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثـــالـثـاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

أخبار الرابطة

مجلس أمناء مؤسسة الرابطة الاقتصادية يعقد اجتماعه السنوي الثاني

في صباح يوم الثلاثاء بتاريخ 20/يونيو/2023م. وفي المقر الرئيسي لبنك القطيبي الاسلامي عقد الاجتماع السنوي الثاني لمجلس أمناء مؤسسة الرابطة الاقتصادية.

وفي بداية الاجتماع رحب رئيس مجلس الأمناء الدكتور حسين الملعسي بكل الأعضاء الحاضرين والمشاركين في الاجتماع عبر الزوم. بدأ الاجتماع باستعراض المحضر السابق ومن ثم استعراض التقرير المالي لمؤسسة الرابطة الاقتصادية للعام 2022م كما استعرض الاجتماع تقرير بأهم أنشطة وفعاليات مؤسسة الرابطة خلال العام المنصرم حيث دار نقاش ايجابي وشامل للوثائق المقدمة للاجتماع.

كما تم تداول التوجهات والخطط المستقبلية لتوسيع وتطوير مجالات الأنشطة التي تسعى الرابطة الاقتصادية إلى تنفيذها في الفترة القادمة معززة من المبدأ الرئيس للرابطة: شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد وتنفيذا لأهداف ورؤية ورسالة الرابطة.

هذا وقد خرج الاجتماع بعدد من القرارات والتوصيات الهامة.

وفي نهاية الأجتماع شكر الحاضرون كل الجهود التي بذلت من أجل نجاح نشاط الرابطة الاقتصادية وبما يخدم الشأن العام في البلد.

AL-SADI
ATG
GROUP

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

مصاعد وسلالم ميتسوبيشي

MITSUBISHI
ELEVATORS & ESCALATORS

Quality in Motion

website: www.al-sadigroup.com
Email: info@al-sadigroup.com
ayman@al-sadigroup.com

Tel: +967 2 247721
+967 2 247751
+967 2 247761
Mobile: +967 771072079

الفخامة
Alfakhama
للجودة علامة
اطيب مذاق صحي
Long grain white basmati rice
Riz Basmati long grain blanc
أرز بسمتي أبيض طويل الحبة
الفخامة
Alfakhama
Long grain white basmati rice
Riz Basmati long grain blanc
أرز بسمتي أبيض طويل الحبة
الفخامة
Alfakhama

صفر ريال

رسوم فتح الحساب

من #بنك القطيبي

افتح حسابك الآن من احد فروعنا
او عبر تطبيق الموبايل

اقرأ الباركود
لتحميل التطبيق

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank
8009999
qtbbank.com

تمكين ... وأمان

شخصية اقتصادية

الدكتورة صفاء عبدالله معطي
رئيس الجهاز المركزي للإحصاء عدن

سيرة ذاتية

- أ.د. صفاء عبدالله معطي من مواليد محافظة عدن
- درست الابتدائية في عدن، والاعدادية والثانوية في دولة الامارات العربية المتحدة، والبكالوريوس والماجستير في جامعة عدن - والدكتوراه في الهند / دلهي
- منذ تخرجي ولكوني الأولى تم قبولي كمعيدة بالجامعة في قسم الاحصاء والمعلوماتية منذ 1998م منذ تخرجي وتدرجت بالألقاب العلمية من معيد الى أستاذ.
- كنت رئيسة قسم الاحصاء والمعلوماتية في الكلية لقرابة 8 سنوات ثم نائب للعميد في الشؤون الاكاديمية لقرابة ٣ سنوات.
- كلفت من قبل محافظ محافظة عدن كمدير لمكتب الجهاز المركزي للإحصاء في محافظة عدن في 24 يونيو 2021 وهي ثقة اعتز بها.
- خلال الفترة الأولى من عملي ركزت على سرعة بناء قدرات الجهاز في عدن وكذا وثقت العلاقات مع مكاتب الجهاز في المحافظات بهدف استعادة تفعيل العمل الاحصائي وتوحيد الجهود لعدم تفعيل الديوان في عدن وحصلت على تفويض من معظم مدراء عموم مكاتب الاحصاء لتمثيلهم أمام الغير فيما يخص العمل الاحصائي وفي الاتفاقات رغم السعي الحثيث من بعض الجهات لعدم توحيد جهود المكاتب ولكننا قمنا بتشكيل مجلس للإحصاء كخطوة أولى الى أن يتم تفعيل الديوان.

اعزائي القراء الكرام متابعي مجلة الرابطة الاقتصادية يسرنا ويسعدنا ان نستضيف الاخت الدكتورة صفاء عبدالله معطي رئيس الجهاز المركزي للإحصاء عدن لتسليط الاضواء على عدد من مجالات العمل المرتبطة بنشاط الجهاز في وظروف العمل الراهنة والانجازات المحققة والصعوبات التي تواجه الجهاز، كما سيتم التطرق لعدد من المسائل المرتبطة بالمعلومات والمعطيات الاقتصادية التي ينشرها الجهاز وخطط وبرامج الجهاز المركزي للإحصاء المستقبلية .

نرجو شاكرين اعطاء القراء الكرام صورة حول الجهاز المركزي للإحصاء من حيث انشاؤه واهميته واهدافه وقانون انشاؤه ومكونات النظام الاحصائي المعمول به لديكم.

■ الدكتورة صفاء: اسمح لي أن اطيل الحديث في هذه النقطة لأهميتها ولكوننا نعاني من عدم الالمام بها من قبل البعض وتجاوز صلاحيات الجهاز ومهامه وأهدافه، وقد لا يعرف البعض أن الجهاز المركزي للإحصاء في العاصمة عدن صرح عريق تم إنشاؤه بالبداية كقسم في مجلس الوزراء في حكومة الاتحاد أبان الحكم البريطاني لعدن وساهم في أول تعداد لمدينة عدن آنذاك في العام 1953م ، ثم في العام 1969م اصبح جهازا مستقلا يتبع مجلس الوزراء ، ثم اصبح لاحقا بعد 1990م تحت اشراف وزير التخطيط الا أنه حافظ على كونه شخصية اعتبارية مستقلة ذو ذمة مالية مستقلة حيث نصت المادة (3) من اللائحة التنظيمية للجهاز المركزي للإحصاء للقرار الجمهوري رقم (233) لسنة 2003 على أنه " يتمتع الجهاز بالشخصية الاعتبارية ويكون له ذمة مالية مستقلة ويخضع لإشراف الوزير." ، وقد حدت المادة (40) من اللائحة التنفيذية للقانون (28) لسنة 1995 بشأن الإحصاء ان " تحدد اللائحة التنظيمية للجهاز مهام واختصاصات كل من الوزير ورئيس الجهاز وبقية قيادات الجهاز ومدراء العموم" ، وهو ما حددته المادة (3) المذكورة أنفا.

ويعتبر الجهاز المركزي مرفق اداري تنفيذي يختص رسميا بإنتاج إحصاءات هادفة وموثوقة تلبي احتياجات أجهزة الدولة ومجتمع الأعمال والجامعات ومراكز البحوث والباحثين والعامة والمنظمات الدولية وفقاً للمعايير الدولية.

ولما كان الجهاز مؤسسة دولة تقدم خدماتها للحكومة والقطاع العام والخاص ومراكز الدراسات والأبحاث ومساعدة المانحين للقيام بدورهم في التدخلات الإنسانية والإنمائية الطارئة وفي مرحلة إعادة الاعمار بعد تحقيق السلام وعودة الاستقرار للبلد انطلاقا من مؤشرات إحصائية وقاعدة بيانات قوية وهذا يأتي من خلال تطوير منظومة

الإحصاءات وتوفيرها بجودة وموثوقية عالية تمكن من وضع السياسات واعداد الخطط التنموية و اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب.

أن إعادة بناء منظومة العمل الاحصائي الوطني هي الهدف الرئيس التي يسعى الجهاز المركزي للإحصاء لتحقيقها والتي تشكل عملية بناء الأصول الإحصائية بشقيها البشري. وذلك من خلال حرص فريق عمل الجهاز على اتباع أفضل التوصيات والممارسات الدولية والتي تهدف إلى إنتاج بيانات إحصائية دقيقة وحديثة تتصف بالجودة، والتي تلبي كافة احتياجات المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية لاستخدامها في عمليات التخطيط والبناء والتنمية المستدامة على أسس علمية حديثة ورؤىً عصرية، ويمكن حصرها بالنقاط الرئيسة الاتية:

1. جمع وتبويب وعرض وتحليل المعطيات المتوفرة لدى الأسر والمؤسسات والإدارات وكل الوحدات الإحصائية الأخرى التي يمكن أن تكون موضوع مسح إحصائي ومعالجتها وتسجيلها، وتعمل المنظومة الوطنية للإحصاء في هذا النطاق على تصنيف الإحصائيات حسب المقاييس اللازمة وخاصة حسب الجنس والتوزيع الجغرافي.
2. نشر وتوزيع المعلومة الإحصائية لفائدة كل المستعملين في القطاع العام والخاص ومتخذي القرار والعمل على تطويرها وذلك باعتماد التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال.

واشراك المستعملون لها في بعض الحالات بدفع مساهمة وتحدد كيفية وشروط هذه المساهمة بأمر.

3. إنجاز التحليلات الإحصائية الخاصة بمختلف الميادين التنموية بالاعتماد على المعلومات الإحصائية المتوفرة.
4. تنسيق نشاطات مختلف الهياكل والمؤسسات المكلفة بالإحصاء وبرمجة الأعمال الإحصائية وتحديد المفاهيم والتصنيفات والمواصفات واعتماد الطرق الإحصائية المعمول بها دوليا.
5. تنظيم التشاور بين المنتجين للمعلومة الإحصائية والمستعملين لها استجابة للاحتياجات بالبيانات وضمانا لتوفير الإحصائيات المطلوبة.
6. ضمان التكوين الأساسي والمستمر العاملين في ميدان الإحصاء والنهوض بالبحث وإشاعة الثقافة الإحصائية.

ينظم عمل ومهام وعلاقات الجهاز المركزي للإحصاء من خلال:

1. القانون رقم (28) لسنة 1995م.
2. اللائحة التنفيذية للقانون (28) لسنة 1995م الصادرة في 2008م.
3. اللائحة التنظيمية للجهاز المركزي للإحصاء الصادرة في العام 2003م.

أما عن الأهداف فبحسب القانون واللوائح تتمثل في:

1. توفير ونشر المعلومات والمؤشرات الإحصائية في الوقت المناسب، بحيث تشكل أداة للتخطيط والتحليل والبحوث والدراسات العلمية، وتساعد واضعي السياسات على اتخاذ القرارات السليمة.
2. القيام بإعداد مشاريع وخطط التعدادات والمسوح، بالمشاركة مع أجهزة الدولة المختلفة للتعرف على الإمكانات البشرية والاقتصادية والطبيعية، وقياس التطورات الحادثة في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
3. تجميع وتبويب وتجهيز وتحليل ونشر وتوثيق المعلومات، واعداد المعايير والقواعد والتصنيفات والتبويبات القياسية، وتصميم وبرمجة النظم المساعدة على تحقيق ذلك، والتي يجب اتباعها عند اعداد البيانات الإحصائية.
4. توحيد المعايير والمفاهيم والتعريف والمصطلحات الخاصة بجمع البيانات المختلفة وتوحيد أساليب تجميعها من مصادرها على أسس علمية سليمة، وإصدار ادلة بذلك.
5. إقامة نظام معلوماتي موحد شامل لعموم الجمهورية يواكب التطور في مختلف مناحي الحياة، وإصدار النشرات الإحصائية الدورية.
6. اجراء المسوح الشاملة أو بالعينة بالتنسيق مع الوحدات الإحصائية في أجهزة الدولة.
7. تجميع البيانات والمعلومات الجارية عن كافة الموارد واستخداماتها ومختلف أوجه نشاط المجتمع وتجهيزها وتحليلها ونشرها، بالتنسيق مع الجهات المختلفة.
8. انشاء مركز التدريب الاحصائي لإعداد الكوادر العاملة في الجهاز وفروعه ومكاتبه، والقيام بتدريب العاملين في وحدات الإحصاء المختلفة، والعمل على زيادة كفاءتهم، وذلك بالمشاركة مع الجهات المعنية.
9. وضع نظم وبرامج لتدريب العاملين في الجهاز وفروعه ومكاتبه، والقيام بتدريب العاملين في وحدات الإحصاء المختلفة، والعمل على زيادة كفاءتهم، وذلك بالمشاركة مع الجهات المعنية.
10. إقامة نظام للتوثيق والمعلومات لضمان الحصول على هذه المعلومات في الوقت المناسب وحفظها وخزنها واسترجاعها للاستفادة منها في اعمال الإحصاء والتخطيط والإدارة الاقتصادية على المستوى المركزي والمحلي، ووضع لسياسات واستراتيجيات وطنية خاصة باستخدام هذه الحاسبات الالية.
11. اقتراح نظام يقره مجلس الوزراء في مجال الحاسبات الالكترونية، و اقتراح أسس لجمع وتنظيم البرامج المتوفرة في مختلف أجهزة الدولة، ودراسة سعة وقدرات الحاسبات الالكترونية وأوجه الاستفادة منها في المستوى المركزي والمحلي، ووضع مقترح لسياسات واستراتيجيات وطنية خاصة باستخدام هذه الحاسبات الالية.
12. اجراء التعداد والمسوح الشاملة أو بالعينة لمختلف الموارد والظواهر الإحصائية.
13. الجمع الميداني المباشر للبيانات والمعلومات أو تنظيم جمعها بالطرق الإدارية من مختلف المكلفين في الجمهورية.
14. القيام باستطلاعات الرأي حول الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية.
15. المساهمة بالبحوث والدراسات الميدانية والمكتبية في المجالات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية.
16. القيام بالتوقعات ووضع التقديرات لمختلف المؤشرات الإحصائية.
17. تركيب الحسابات القومية واعداد الموازين السلعية، واعداد وتركيب الأرقام القياسية للأسعار.
18. التحليل الاقتصادي للحسابات الختامية للحكومة والأجهزة المحلية ومؤسسات الدولة والقطاع التعاوني والمختلط والخاص.

يتمتع الجهاز بالصلاحيات الاتية أيضا بحسب القانون واللوائح:

1. جمع البيانات الإحصائية ذات الصلة بالطرق الإحصائية المتبعة من جميع المكلفين، باستثناء البيانات الخاصة بالمؤسسات العسكرية والأمنية، وعلى المكلفين وجوب تقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المحدد لها وبصورة صحيحة.
2. تسهيل الدخول من جانب المكلفين للباحثين الى الأجهزة والمؤسسات والشركات والتعاونيات ومحلات القطاع العام والمختلط والتعاوني والخاص للتأكد والتحري عن صحة بياناتها من واقع السجلات ذات الصلم بمهامهم.
3. دخول المساكن والمنشآت في مرحلة التعداد والمسوح الشاملة والمتخصصة بعد الاستئذان من أصحابها، مع مراعاة القوانين والقرارات النافذة، والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع.
4. التأكد من أية معلومات مقدمة له من المكلفين ويرى أنها غير صحيحة.
5. الحصول على نسخ من الحسابات الختامية لأجهزة الدولة المركزية والمحلية ومؤسساتها والتعاونيات ومؤسسات القطاع

المختلط والخاص.

6. يتولى الجهاز إحالة المخالفين بالأحكام الواردة في المادة السابعة من هذا القانون للجهة المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنهم.

7. يتولى الجهاز المركزي للإحصاء الاشراف الفني على الوحدات والإدارات الإحصائية التابعة للوزارات والمصالح الحكومية والجهات الأخرى لضمان توحيد الطرق الفنية لجمع البيانات الإحصائية وتوحيدها."

■ ما هو الوضع الحالي للجهاز المركزي للإحصاء من حيث القدرات البشرية والمادية وتأثيرها في قيام الجهاز بالمهام المناطة به وكيف تسعون لإقامه شراكات من اجل تعزيز بناء القدرات.

■ الدكتورة صفاء:

في هذا الإطار سوف اطرح النقاط الاتية:

النقطة الاولى: لم نجد أي قاعدة بيانات في مكتب عدن أو في المحافظات المحررة سواء في فترة ما قبل الحرب أو في فترة ما بعد الحرب، حيث ما بعد الحرب كانت المنظمات تجري المسوحات بالشراكة مع الجهات الحكومية وتأخذ قاعدة البيانات وتعد التقرير وتنشره. ولكننا منذ 2021 حرصنا على توقيع اتفاقية تخص قاعدة البيانات وامتلاك الجهاز لها وأول اتفاقية وقعت ولأول مره في 2021 في مسح الأمن الغذائي وسبل المعيشة 2021م

النقطة الثانية: منذ العام 1990م رحلت معظم كوادر الجهاز في عدن الى صنعاء لإنشاء ديوان الجهاز المركزي للإحصاء حيث لم يكن هناك أي ديوان من سابق، وأصبح الجهاز في عدن كسائر مكاتب الجهاز في المحافظات ساعي بريد حيث تقوم جميع المكاتب بجمع البيانات ووضعها في كرتون وارسالها الى الديوان سابقا في صنعاء وهناك يتم فرز وتركيب المؤشرات وتحليلها، وبالتالي افتقرت الكوادر في عدن وفي المحافظات الى القدرة على تركيب وتحليل المؤشرات، وهو ما سعينا الى استعادته منذ اليوم الأول لتولينا لإدارة الجهاز في عدن فبدأنا انا والموظفين يد بيد في:

- جمع الأسعار وإصدار نشرة الاسعار الشهرية والفصلية والنصف السنوية والسنوية.

- تركيب الأرقام القياسية وإصدار نشرة الأرقام القياسية الشهرية والفصلية والنصف السنوية والسنوية.
- اخراج سلسلة كتاب الإحصاء السنوي في عدن 2008 – 2013 حيث كانت جاهزة ولم يتم تمويلها والشكر لمحافظ عدن الأستاذ احمد حامد لملس على تمويله لإخراج الكتاب.
- اعداد ونشر كتاب الإحصاء السنوي في عدن للفترة 2014 الى 2016م
- اعداد ونشر كتاب الإحصاء السنوي في عدن للفترة 2017 الى 2021م
- اعداد وإصدار نشرة التجارة الخارجية منذ 2021 كسنوية تخص عدن ثم منذ العام 2021 أصدرت النشرة بشكل فصلي وسنوي وشملت كافة المنافذ في المحافظات المحررة.
- وحاليا يتم الاعداد والتجهيز لكتاب الإحصاء السنوي في المحافظات المحررة للعامين 2021 و2022م.

النقطة الثالثة: ضعف الموازنة التشغيلية المرصودة سواء للديوان، وكذا في مكاتب الجهاز بالمحافظات حيث لا تغطي النشاط الاحصائي إضافة الى ضعف رواتب الموظفين الذين لايزالون في سن العمل لا تتجاوز 52 – 68 الف ريال في المعظم، وهي لا تغطي مواصلاتهم اليومية الى الديوان أو المكاتب أو النزول الميداني لجمع البيانات. وكان هناك حل جزئي باستعادة الباص الخاص بالجهاز المستولى عليه منذ العام 2015م في 2021م واصلاحه وإعادة تشغيله لنقل الموظفين رغم تكاليف إصلاحه.. ولكنه الان أصبح خارج الجاهزية ولم يعد قابل للإصلاح.

النقطة الرابعة: النقص الكبير في الموظفين نتيجة لبلوغ اعداد كبيرة لسن التقاعد ومنهم من التزم بيته ومنهم وهم قلة من بقي يداوم على أمل أن يتم مراعاة استمرارهم بالعمل في أصعب الظروف عند تسوياتهم. مما اضطرنا للاستعانة بمتعاقدين، وقد حرص الجهاز عند التعاقد على اخضاعهم لاختبار وفترة تجريب للحصول على كفاءات متميزة.

النقطة الخامسة: يعاني الجهاز من التدخلات المستمرة في مهامه و انتهاك قانون الإحصاء ولوائحه من عدة جهات دأبت منذ العام 2015 الى قبل تفعيل ديوان الجهاز على القيام بمسوحات خارج الجهاز ، كما أن المنظمات الدولية كانت تذهب مباشرة الى الجهات لعمل المسوحات دون أن تأتي الى الجهاز مما ساهم بتشتيت قاعدة البيانات وعدم قدرة الجهاز على تركيب المؤشرات المطلوبة منه محليا ودوليا ، واحيانا هذه التدخلات من غير جهات الاختصاص تكون نتائجها كارثية بالأرقام لكونهم ليسوا جهات اختصاص ودراية بالمنهجيات والمعايير الإحصائية الدولية المتبعة في تصميم الاستمارة للحصول على المؤشرات وكذا جمع

ومعالجة وتحليل البيانات. هذه الاشكالية في التدخلات تم تجاوزها الى حد كبير برسالة وزارة الخارجية الى كافة المنظمات العاملة في اليمن الى التواصل مع الجهاز المركزي للإحصاء في الشأن الاحصائي من طلب وجمع بيانات الى مسوحات وكافة الأنشطة. والشكر موصول الى رئاسة الجمهورية على جهودها لتثبيت قانون الإحصاء والتعامل بالبيانات يتم عبر الجهاز.

النقطة السادسة: هناك دائما تحذيرات من الجهاز للسكان بعدم الادلاء بأي بيانات الا لموظفي الجهاز الذين يحملون كروت وظيفية تتبع الجهاز كما أن الجهاز سوف يشعر السكان إعلاميا عند تنفيذ أي عمل احصائي لان هناك محاولات لإجراء مسوحات تتبع صنعاء، وهناك من يحاولوا استغلال الظروف الصعبة للناس وايهامهم انهم سيحصلون على مساعدات إنسانية مما يعرض بياناتهم للخطر.

النقطة السابعة: هناك لبس لدى البعض في تبعية الجهاز المركزي للإحصاء لوزارة التخطيط والتعاون الدولي رغم أن القانون واللائحتين التنظيمية والتنفيذية واضحة بخصوص تبعية الجهاز حيث نصت المادة (3) من اللائحة التنظيمية للجهاز المركزي للإحصاء للقرار الجمهوري رقم (233) لسنة 2003 على أنه " يتمتع الجهاز بالشخصية الاعتبارية ويكون له ذمة مالية مستقلة ويخضع لإشراف الوزير." ولم يرد أي ذكر عن تبعية أو خضوع الجهاز لوزارة التخطيط والتعاون الدولي في قانون رقم 28 لسنة 1995م ولا في لائحته التنفيذية والتنظيمية فالجهاز يعمل على توفير قاعدة البيانات مع مختلف الجهات لرفد وزارة التخطيط والتعاون والجهات العليا بالمؤشرات التي يتم على أساسها اعداد خطط التنمية في البلد وكذا رفد الجهات الدولية وكافة مستخدمي البيانات بالبيانات. فالجهاز المركزي مستقل وله فروعه وممتلكاته وذمته المالية المستقلة في سائر المحافظات، وهو يعمل بحيادية وشفافية على جمع البيانات من كافة المكلفين.

النقطة الثامنة: في مجال بناء القدرات البشرية من أول يوم حرصنا على بناء قدرات الموظفين وذلك عن طريق الجهود الذاتية أو المنظمات الدولية حيث:

- تم الاستعانة بالزملاء في قسم الإحصاء - جامعة عدن لتدريب الموظفين
- تم التواصل مع المنظمات الدولية التي وفرت لنا عدد من الدورات الداخلية والخارجية و أيضا دورات أونلاين ويتم الان ارسال موظفي الجهاز للتدريب.
- حرصنا على تنمية القدرة على التعلم الذاتي والابتكار.

النقطة التاسعة: أمتلك الان الجهاز المركزي للإحصاء كوادر ذات خبرات شاركت في العديد من المسوحات والاعمال الإحصائية وتلقت اشادات دولية بجودة بياناتها منها:

- مسح الامن الغذائي وسبل العيش 2021 م بالشراكة مع منظمة WFP ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، والذي قام الجهاز في عدن ولأول مرة منذ 1990م بسحب عينة المسح، وشارك أيضا في معالجة البيانات تقنيا وكذا تحليلها، وإدارة عمليات المسح في المحافظات المحررة من غرفة العمليات في عدن.
- المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS6 والذي يعتبر أول قاعدة بيانات للمحافظات المحررة وبمثابة تعداد مصغر نجح الجهاز بإدارته في كافة المراحل حيث كان دور منظمة اليونيسيف فقط اشرافي والتنفيذ بكافة مراحله قام به الجهاز المركزي للإحصاء. كما أنه أول قاعدة بيانات ستكون متاحة لرسم خطط التنمية في البلد.
- مسح الأمن الغذائي وسبل المعيشة 2022م بالشراكة مع منظمة WFP ووزارة التخطيط والتعاون الدولي.

النقطة العاشرة: جميع التقديرات المتوفرة حاليا مبنية على تعداد 2004 الذي يعتبر منتهي الصلاحية، وأكبر مشكلة تواجهنا كجهاز مركزي أنه عند سحب العينة يتم على أساس إطار 2004 وبالتالي المناطق التي ظهرت وسكانها بعد 2004 لا يظهرون ضمن العينة وهذا يترتب عليه ظهور تحيز بالعينة التي لا تكون ممثلة للمجتمع الذي سحبت منه تمثيلا صادقا.

لا نستطيع الاستمرار بالإسقاطات السكانية ولا نستطيع اجراء المسوحات الاقتصادية في ضل إطار منتهي الصلاحية ناهيك عن المتغيرات الكبيرة التي حدثت منذ 2015 في السكان وحركة النزوح وتغير النمط الاستهلاكي للأسر بفعل الوضع الاقتصادي المتدهور وارتفاع تكلفة المعيشة.

وقد تقدمنا الى الجهات الحكومية وكذا المنظمات الدولية بمشروع الحصر الشامل للسكان والمساكن والمنشآت ولا زلنا نتابع مع مختلف الجهات ونتمنى من الجميع التفاعل مع هذا الموضوع.

النقطة الحادي عشر: نجحنا في عمل علاقات مع بعض الأجهزة الإحصائية العربية المناظرة لتبادل الخبرات، ونجحنا في بناء علاقات جيده مع المنظمات الدولية في الداخل والخارج ونحظى باحترام وسمعة جيدة، وزارتنا عدد من البعثات والممثلين القطريين والاقليمين وأشاد الجميع بعمل الجهازرغم الظروف الصعبة التي لمسوها ووعدونا بالدعم في بناء القدرات البشرية والفنية. وأكثر ما لفت نظر المنظمات هو نسبة الكادر النسائي المرتفع والذي يشكل 95% مما يعكس تمكين المرأة الاقتصادي والاجتماعي.

المجلة: تمتلك المعلومة في ظروف العالم المعاصر قيمة عالية جدا، كيف تنظرون الى المعلومة واهميتها في ظروف الوضع الاقتصادي الراهن.

■ الدكتورة صفاء:

لنكون صريحين دون وجود قاعدة بيانات حقيقية لن تكون هناك أي خطط تنمية سواء اقتصادية أو اجتماعية، الفترة الماضية منذ ما بعد الحرب الى أن تم تفعيل ديوان الجهازلم تكن هناك قاعدة بيانات حقيقية وفعلية يستند اليها لعمل استراتيجية وطنية لانتشال وضع البلد. كانت هناك بيانات تقديرية تستند على تعداد 2004 والى بيانات اقتصادية تقديرية لما قبل الحرب وقبل حتى 2011 منها بيانات الحسابات القومية والتضخم. وكان هناك تخبط وكل جهة تفتي وتعطي رقم.

الان نحن نمتلك قاعدة بيانات مقبولة وحقيقية يمكن الاستناد عليها في البدء للتخطيط كنتائج المسح العنقودي، أصبح لزاما أيضا كما ذكرنا من سابق اجراء الحصر الشامل للسكان والمساكن والمنشآت تمثل نقطة الانطلاقة في رسم خطة شاملة لإعادة الاعمار والتنمية.

المجلة: ماهي اهم البيانات التي ينتجها الجهاز المركزي للإحصاء عدن وكيف تسعون لإنتاج معلومة دقيقة وذات مصداقية في الظروف الراهنة.

■ الدكتورة بصفاء:

يقوم الجهازبإصداردوري لنشرات الأرقام القياسية والاسعاروالتجارة الخارجية.

كما يقوم بالجمع المباشر للبيانات الجارية (إحصاءات حيوية، اسقاطات سكانية، زراعة، صناعة، بناء وتشييد، نقل ومواصلات، تجارة داخلية)

المجلة: ما هي الجهود التي تبذلونها لتجاوزوجود جهازين للإحصاء في اقتصاد واحد كيف تقيمون التنسيق مع اجهزة الدولة الاخرى.

■ الدكتورة صفاء:

هذه مشكلة بالغة التعقيد.. والاستمرار على التقدير للمؤشرات بناء على بيانات ما قبل 2015م خطأ كبيروأسهم بالتدهور الاقتصادي الذي نعاني منه اليوم ونقوم حاليا بجمع البيانات الحديثة. ونعمل على إيجاد حلول لهذا الأمر.

المجلة: ما هي اهم الصعوبات التي يواجهها الجهاز المركزي للإحصاء عدن وكيف تعملون على تجاوزها.

■ الدكتورة صفاء:

اهم الصعوبات تتمثل ب:

1. عدم وجود إشارة واضحة لمنظومة الإحصاء الوطني وادوارها.
2. عدم تو افر بيانات يبنى عليها مؤشرات التنمية المستدامة 2030 للبلد.
3. تسرب الخبرات بفعل ارتفاع عدد المتقاعدين و انخفاض رو اتب الموظفين.
4. مخصصات المسوحات الاقتصادية السنوية منخفضه بفعل تدهور العملة.
5. ضعف البنية التحتية المادية والفنية.
6. قدم الهيكل التنظيمي للجهاز بما لا يتواكب مع التحديثات الإقليمية والمحلية
7. تجاوز بعض الجهات لمهام الجهاز المركزي للإحصاء وصلاحياته.

أما الحلول فتتمثل في:

1. تحديث النظام التشريعي للجهاز.
2. يسعى الجهاز الى تأسيس فريق التنمية المستدامة المكون من الجهاز والجهات ذات العلاقة بحيث تضطلع كل جهة بمهامها.
3. البحث عن دعم لبناء قدرات الجهاز البشرية والفنية والمادية وكافي تغطية المسوحات والأنشطة الإحصائية.
4. تحديث الهيكل التنظيمي للجهاز بما يتناسب مع الهياكل المناظرة عربيا ودوليا.
5. تم التعميم من قبل وزارة الخارجية لكافة المنظمات بالتواصل في الشأن الاحصائي مع الجهاز المركزي للإحصاء مباشرة. والجهازبدوره سوف يتواصل مع الشركاء من الجهات الحكومية في جانب المسوحات المتخصصة.

المجلة: ماهي اهم المشاريع المستقبلية التي يعمل الجهازعلى تنفيذها وما اهميتها في تأدية الجهازللمهام المناطة به.

■ الدكتورة صفاء:

أهم المشاريع التي يعمل الجهاز على تنفيذ ها :

1. الحصر الشامل للسكان والمساكن والمنشأت.
2. تعداد زراعي
3. تعداد صناعي
4. مسح ميزانية الاسرة

المجلة: في نهاية اللقاء اتقدم بالشكر وبالغ الامتنان نيابة عن القراء الكرام وكل المهتمين بالشأن الاقتصادي العام وبالذات المشتغلين باستخدام المعلومات الاقتصادية في اعمالهم وأنشطتهم اليومية عبر المجلة باسم مؤسسة الرابطة الاقتصادية وهيئة تحرير المجلة بالشكر الخاص للأخت الدكتورة صفاء عبدالله معطي رئيس الجهاز المركزي للإحصاء على سعة صدرها وعلى إتاحة لنا فرصة اجراء هذا اللقاء الشامل والمفيد والذي سلط الاضواء على مجمل انشطة الجهاز والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السمو
ALSMO

لأصحاب السمو

منتجاتنا لها الصدارة

المركز الرئيسي Headquarters

اليمن – عدن – المنصورة – شارع التسعين YEMEN - ADEN - ALMANSORAH - 90 STREET

+967 739056110 +967 770640001 +967 737804455 +967 714508888 +967 711020620 +967 770640005 info@taibataden.com +967 02-359155 +967 02-356894

فرع يافع Yafea branch

اليمن – يافع – سوق ١٤ أكتوبر
YEMEN - YAFEA - 14 OCTOBER MARKET
+967 735629227 +967 716154886
+967 773377998

فرع سيئون Seiyun branch

اليمن – حضرموت – سيئون – شارع السينما مقابل تيليمن
YEMEN - HADRAMOUT - SEIYUN - CINEMA ST. OPPO. TELEYEMEN
+967 774477988

فرع المكلا Al-Mukalla branch

اليمن – حضرموت – المكلا – فوه – الشارع العام
YEMEN - HADRAMOUT - AL-MUKALLA - FUWWAH - MAIN ST.
+967 774422991

www.taibataden.com

طيبات
طيبات عدن للتجارة والاستيراد
TAIBAT ADEN FOR TRADING AND IMPORT
TaibatAdenTrading

تحليل أسعار الصرف لشهر يونيو 2023م

إعداد فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية:

د/ نهال علي عكبور | أ/نصر السناني

■ أولا: تحليل حركة أسعار الصرف في محافظة عدن:

شهد شهر يونيو ارتفاعا ملحوظا في أسعار الصرف خلافا عن الأشهر السابقة وتعقبها ارتفاع في أسعار المواد الغذائية، متو افقا مع موسم الحج المبارك.

انظر جدول رقم (1) الموضح لحركه أسعار الصرف لشهر يونيو 2023م، فقد ارتفع سعر الصرف بنسبه 5% بمتوسط شهري بلغ 358 ريال يمني / الريال السعودي، فقد ارتفع سعر الصرف الريال اليمني في العشرة الأيام الأولى من 347 ريال يمني / الريال السعودي الى 357 ريال يمني / الريال السعودي، تعقبها ارتفاعا في العشر الأيام الوسطى اذ بلغ حينها 361 ريال يمني / الريال السعودي، واستمر

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر يونيو لعام 2023م

البيانات	أسعار السوق - محافظة عدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء				حجم الفجوه بين محافظتي عدن / صنعاء (%)	
	الريال السعودي		الدولار		الريال السعودي		الدولار		بيع الريال السعودي	بيع الدولار
	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع		
01- يونيو	345	347	1307	1318	140	140.5	527	530	147	148
02- يونيو	345	347	1307	1318	140	140.5	527	530	147	148
03- يونيو	346.5	347.5	1311.5	1318.5	140	140.5	527	530	147	149
04- يونيو	347	348	1313.5	1320	140	140.5	527	530	148	149
05- يونيو	349	351	1319	1332	140	140.5	527	530	150	150
06- يونيو	350	351	1322	1332	140	140.5	527	530	150	151
07- يونيو	353	355	1334	1346	140	140.5	527	530	153	153
08- يونيو	354	356	1338	1349	140	140.5	527	530	153	154
09- يونيو	354	356	1338	1349	140	140.5	527	530	153	154
10- يونيو	356.2	357	1346	1353	140	140.5	527	530	154	155
11- يونيو	359	361	1357	1368	140.2	140.5	528	530	157	157
12- يونيو	359	361	1357	1368	140.3	140.7	528	530	157	157
13- يونيو	359	361	1357	1368	140.3	140.7	528	530	157	157
14- يونيو	361.3	362.3	1365	1373	140.3	140.7	528	530	157	159
15- يونيو	360	361.5	1360	1370	140.3	140.7	528	530	157	158
16- يونيو	360	361.5	1360	1370	140.3	140.7	528	530	157	158
17- يونيو	358	358.5	1353	1358	140.3	140.7	528	530	155	156
18- يونيو	356	358	1348	1357	140.3	140.7	528	530	154	155
19- يونيو	357.5	358.5	1351	1358	140.2	140.5	528	530	155	156
20- يونيو	359.5	360.5	1360	1367	140.2	140.5	528	530	157	158
21- يونيو	360	362	1360	1375	140.3	140.5	528	530	158	158
22- يونيو	360	362	1361	1372	140.3	140.5	528	530	158	158
23- يونيو	361	362.5	1368	1374	140.3	140.5	528	530	158	159
24- يونيو	361.5	363	1366	1375	140.3	140.5	528	530	158	159
25- يونيو	362	363	1368	1375	140	140.5	528	530	158	159
26- يونيو	364	365	1375	1383	140	140.5	527	530	160	161
27- يونيو	362.5	363.5	1372	1378	140	140.5	527	530	159	160
28- يونيو	363	364	1372	1379	140.2	140.5	528	531	159	160
29- يونيو	363	364	1372	1379	140.2	140.5	528	531	159	160
30- يونيو	363	364	1372	1379	140.2	140.5	528	531	159	160

المصدر .twitter.com/Boqash

بالارتفاع في العشر الأيام الأخيرة من شهر يونيو اذ بلغ 364 ريال يمني / الريال السعودي.

كما شهد الريال اليمني / الدولار تدهورا هو الاخر اذ ارتفع بنسبه 5% بمتوسط شهري بلغ 1359 ريال يمني / الدولار. فقد ارتفع من 1318 الى 1353 ريال يمني / الدولار. في العشر الأيام الأولى من الشهر استمر الارتفاع الى ان بلغ 1367 ريال يمني / الدولار في العشر الأيام الوسطى، وزاد حدته في أواخر الشهر فقد بلغ 1379 ريال يمني/ الدولار

وقد نتوقع عوده أسعار الصرف الى 400 ريال يمني/ الريال السعودي، وتجاوز ال 1500 للدولار في حال لم تتخذ الحكومة إجراءات لضبط أسعار الصرف مجددا لان ذلك سيسهم في ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية وتضعف القدرة الشرائية وتزداد صعوبة الافراد على شراء المنتجات الغذائية الضرورية.

■ ثانيا: الفجوة بين المحافظتين عدن / صنعاء:

من خلال الرسم البياني (1) و (2) الموضح لحجم الفجوة بين المحافظتين عدن وصنعاء نلاحظ هي الأخرى ارتفعت اذ لوحظ انخفاض في أسعار الصرف في الريال اليمني / الريال السعودي والدولار خلال شهر يونيو في محافظه صنعاء مقارنه بمحافظه عدن

الشكل رقم (1) الموضح لحجم الفجوه بين المحافظتين عدن / صنعاء
لشهر يونيو 2023م لريال اليمني / السعودي

الشكل رقم (2) الموضح لحجم الفجوه بين المحافظتين عدن / صنعاء
لشهر يونيو 2023م

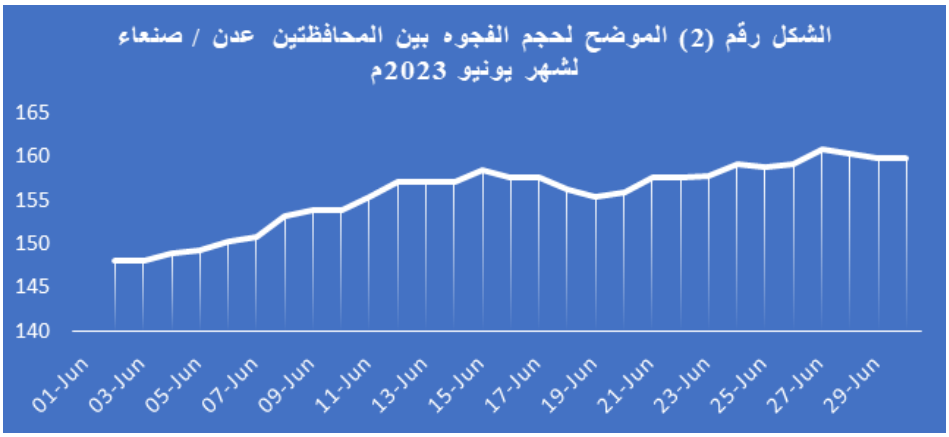

وحتى عما كانت عليه في شهر مايو مما ساهم في تفاقم حجم الفجوة فقد تجاوزت 155 ريال يمني / الريال السعودي والدولار

■ ثالثا: المزادات خلال شهر يونيو 2023م:

عقدت 3 مزادات خلال شهر يونيو لعام 2023م، بقيمه مزاد معلن بلغ 30 مليون دولار، بحوالي 90 مليون دولار بيع منها 82 مليار ريال يمني / الدولار، فقد بلغ اعلى سعر عطاء لها في تاريخ 20 يونيو بحوالي 1323 ريال يمني / الدولار متتبعا الارتفاع الحاصل في أسعار السوق، وبلغت نسبه التغطية 45%، 91%، 73% على التوالي، فقد كان تاريخ 13 يونيو اعلى قيمه شراء للمزاد كانت في تاريخ 13 يونيو بحوالي 27 مليون دولار.

جدول رقم (2) رصد عمليات المزادات لشهر يونيو لعام 2023م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليار ريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
(22/2023)	06 - يونيو	1318	1282	1282	30000000	13480000	17281360000	45%	100%
(23/2023)	13 - يونيو	1345	1311	1311	30000000	27286000	35771946000	91%	100%
(24/2023)	20 - يونيو	1355	1323	1323	30000000	21758000	28785834000	73%	100%

المصدر : البنك المركزي اليمني عدن

إعداد: رئيس رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية

تطورات اقتصادية

اختتام الاجتماعات التشاورية بين السلطات اليمنية وصندوق النقد الدولي في الأردن

■ اختتمت في العاصمة الأردنية عمان يومنا هذا الأربعاء الموافق 7 يونيو 2023، الاجتماعات التشاورية بين السلطات اليمنية برئاسة محافظ البنك المركزي الاستاذ أحمد غالب محافظ الجمهورية اليمنية في الصندوق والاستاذ سالم بن بريك وزير المالية وبين بعثة صندوق النقد الدولي والذي ترأستها السيدة جويس وونج، حيث تناولت النقاشات آخر المستجدات الاقتصادية والسياسية والنظرة المستقبلية والتقدّم الذي حققته الإصلاحات الرئيسية في اليمن.

وفي نهاية البعثة، أصدرت السيدة وونغ البيان التالي:

- على الرغم من التفاؤل الحذر بشأن عملية السلام الجارية، ما زالت الأزمة الاقتصادية والإنسانية ماثلة في اليمن. تشير التقديرات الحالية إلى أن 17 مليون شخص سيواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد، في حين استطاعت الامم المتحدة من خلال فعالية رفيعة المستوى للتعهدات من جمع 1.2 مليار دولار أمريكي فقط من أصل 4.3 مليار دولار ضرورية لمواجهة هذه الأزمة. على الرغم من الانخفاض الأخير في أسعار الغذاء والوقود العالمية، ما زالت الأسعار المحليّة مرتفعة حيث وصل معدّل التضخم في أسعار الغذاء إلى 45 بالمائة في 2022.

- تعتمد مخاطر استقرار الاقتصاد الكليّ في المدى القصير اعتماداً كبيراً على تطورات الصراع وتو افر التمويل. حرمت الهجمات على مر افق تصدير النفط في تشرين الأول/أكتوبر 2022 الحكومة من معظم إيراداتها بالعملة الأجنبية والتي تساوي حوالي نصف إيراداتها الإجمالية. أدّى هذا - إلى جانب ارتفاع أسعار النفط عالمياً - إلى اتساع العجز في المالية العامة إذ وصل إلى 2.5 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في 2022. من المتوقع أن يتسع هذا العجز أكثر في عام 2023 إذا لم تُستأنف صادرات النفط بالرغم من خفض النفقات الضرورية .

- على الرغم من هذه التحدّيات، واصلت السلطات جهودها لتعزيز المؤسسات بما فيها تحسين الرقابة على الإنفاق، وتخطيط الموازنة، وإدارة الضريبة، وإعداد التقارير المالية. كما اتخذت السلطات أيضاً المزيد من الخطوات نحو اعتماد أسعار صرف السوق للإيرادات الجمركية وفي الوقت ذاته الحد من التضخّم من خلال الحفاظ على نمو صفري في القاعدة النقدية. وشجعت البعثة السلطات على الحفاظ على هذا الزخم الإصلاحي المرحب به بما في ذلك الدفع بإصلاحات قطاع الكهرباء لخفض التكاليف وزيادة تحصيل الإيرادات. من الضروري الحفاظ على استمرار نظام مزاد بيع العملة الأجنبية الأسبوعي الذي يوفر العملة الأجنبية لتمويل الواردات الأساسية بصورة شفافة وبأسعار صرف السوق وذلك للحد من التضخم ودعم استقرار سعر الصرف من خلال استيعاب السيولة. علاوة على ذلك، فإن التقدّم الذي تحقق في إعداد التقارير المالية ووضع اللمسات النهائية على عمليات التدقيق المعلقة من شأنه أن يساعد على تعزيز حوكمة البنك المركزي.

- هناك حاجة مُلحَّة للدعم الخارجي لرفع الضغوطات عن التمويل، وخفض التمويل النقدي، وحماية سعر الصرف واستقرار الأسعار الذي تحقق بصعوبة بالغة. من الضروري إجراء المزيد من تحسينات الحاكمية إلى جانب جهود معالجة الفجوات في البيانات وبخاصة على صعيد الدّيْن المحليّ والخارجي لتعزيز الشفافية والمساعدة في نهاية المطاف في تحفيز المزيد من التمويل.

سيكون من المهمّ استمرار التواصل الوثيق مع المانحين بشأن تطوير القدرات لسدّ الفجوات المتبقية وفي الوقت ذاته زيادة تو افر التمويل والإسراع بالدعم. لهذه الغاية، أجرت البعثة نقاشات موسعة مع السلطات والمانحين لتحسين تنسيق الأنشطة وترتيب الأولويات وتسلسلها. سوف يواصل صندوق النقد الدولي توفير المساعدة الفنية الشاملة لليمن لتعزيز القدرات المؤسسية بشكل أكبر.

- يعرب فريق البعثة عن تقديره العميق للسلطات اليمنيّة والخبراء الفنيين وجميع النظراء للتعاون الممتاز والنقاشات الصريحة ويتطلع الفريق إلى المزيد من التواصل الوثيق والمستمر.

محافظ البنك المركزي اليمني في لقاء خاص مع الفضائية اليمنية

جدد محافظ البنك المركزي اليمني احمد غالب التأكيد على امتلاك البنك احتياطي "محترم" من النقد الاجنبي يشمل ودائع وارصدة سائلة من مختلف العملات في عدد من البنوك العالمية، اضافة الى سبائك ذهبية.

ونفى غالب حسب ما نشرته صحيفة عدن الغد مزاعم نفاد الاحتياطيات النقدية الاجنبية، والتي قال بان مصدرها رسالة نصية بثتها شركة "يمن موبايل" للاتصالات الخاضعة للحوثيين، في مسعى للتأثير سلبا على اسعار الصرف والاقتصاد الوطني.

واكد محافظ البنك المركزي في مقابلة تلفزيونية بانه لا يمكن التفريط بتلك الاحتياطيات النقدية او استخدامها الا في "الاغراض المحددة والاوقات الصعبة".

اضاف "الوقت الصعب لم يأتي بعد".

واوضح ان البنك المركزي لايزال يحافظ على استقرار العملة، ولم يلجأ الى تمويل ميزانية الحكومة من مصادر تضخمية على الرغم من فقدان موارد "ضريبية وجمركية نتيجة الهدنة تصل الى نحو 700 مليار ريال، وحوالي مليار دولار بسبب توقف الصادرات النفطية".

واشار احمد غالب الى ان استقرار سعر صرف الدولار في مناطق سيطرة الحوثيين "هو استقرار وهمي وليس حقيقي".

واكد ان الاسعار في مناطق نفوذ الحوثيين هي اعلى من مناطق الحكومة.. ولفت الى ان الكتلة النقدية صغيرة جدا عند الحوثيين وتالفة وغير مستوعبة لنشاطه الاقتصادي.

قال "لا توجد سيولة نقديه في مناطق الحوثيين، مقارنة بنحو 2 تريليون و500 مليار

ريال في مناطق نفوذ الحكومة"، حيث تمكن البنك المركزي من سحب نحو تريليون و400 مليار ريال منها خلال 18 شهرا، لكنه اضطر الى اعادة جزء كبير منها كنفقات حكومية ومرتبات ونفقات وقود، حد قوله.

مرة أخرى .. وقفة مع صندوق النقد الدولي

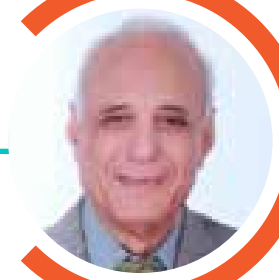

د. علي عبد الكريم

■ ما يحدث مع كل من مصر وتونس من قبل صندوق النقد الدولي أمر يسترعي الانتباه ويعيد الذهن لنوع من العصف الفكري مع المعارك الاقتصادية التي تخوضها الشعوب وهي أسيرة أزماتها الاقتصادية المركبة تأثرا سالبا بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية في فضاء عالمي مفتوح تنساب فيه التأثيرات وهي في الأغلب سالبة تتطلب معالجة ذات أبعاد استراتيجية ممتدة في الزمان والإمكانات والمكان والعقل الرشيد ...هنا نقف برهة نسأل ما الذي حدث؟

■ تونس تمر بمرحلة تحول يتطلب معها واقعها حشدا للموارد ويقظة لدولة يعاد تصميمها توافقا مع ما يجري من منعرجات التحولات السياسية والاقتصاد لا يعمل خارج السياسية والموارد أن تقلصت بحاجة لإعادة قراءة وتنظيم وحسن توزيع حسب سلم أولويات على رأسها حياة الغالبية وكيان الدولة واستقلال قرارها ولكن كيف يستقيم ذلك فصاحب الحاجة أن احتاج قد يقع غالبا في شراك من يكن الشريك الممول أنه صندوق النقد

حاجة تونس عاجلة لمواجهة عجزها لكن الصندوق يبرز أسنانه الحادة بمثل هذه الظروف موقف القيادة التونسية يحتاج الدعم والإشادة

موقف الصندوق وهو يمارس دوره المراجع في مصر اعتقد لمتابعة نتائج مرحلة التعويم الثالثة ونتائجها الصندوق يطرح اليته..... الية البتر والقطع لا مناص من مواصلة التعويم اي المزيد من تخفيض قيمة الجنية المصري.. أنها آلية سحرية يفترضها الصندوق لتحقيق سعر عادل للجنية يعتمد أساسا معطيات تبادله العرض الطلب بالسوق هو لا يهمه السوق السوداء..... هناك هدف نبيل يقوله وهو السعي لسعر موحد للجنيه مع عدم وجود ضوابط وقواعد اقتصادية خارج لعبة السوق والضغوط السياسية.... لكن الصندوق يتجاوز كثيرا من الحقائق التي تواجهها الدولة المصرية هو يغض الطرف عنها حتى وان كانت الأمور أن تركت على عواهنها قد تصل بالأمور حد المساس بالأمن القومي المصري من هنا كان الرفض المصري قاطعا لطروحات الصندوق ونحن معهم

دعونا اذن ندخل في صلب المفاهيم التي جذرت العلاقات سلبا وايجابا مع صندوق النقد وغيره من مؤسسات بريتون وودز....هنا نود العودة قليلا للورى لنقف كما يحدد الاستاذ الدكتور سمير امين استراتيجية الدول النامية ظلت طيلة العهود السابقة تحاول الخروج من ربقة تخلفها وتحاول اجتياز تحديات السمات الأساسية لتقسيم العمل الدولي بما يجعل منها شريكا فاعلا وليس مجرد تابع مصدرا للمواد الأولية بأسعار زهيدة وقد كانت العناوين الأبرز حسب رأى د سمير امين ما يلي....

اولا.... مبدأ الاعتماد على الذات اي الاعتماد على ما لدى الدول من مصادر وثروات

ثانيا.... المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد مع بدء أعمال مبدأ أولوية التكامل والتعاون بين بلدان العالم الثالث

ثالثا..... اعتماد نظام يقود ويضمن إعادة سعر تبادل عادل بل أعلا لموارد الدول من المواد الأولية مع آليات تسمح بإزالة العديد من القيود التي تحول دون وصول منتجات هذه الدول للأسواق الدولية

وها نحن نرى بدايات تحقق مثل هذه الرؤية عبر ما بات يطرح عن أهمية وضرورة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية بعيدا عن المهينة وسيطرة آلية عملة الدولار كوسيلة وحيدة للتداول والتداول والاحتياط...هنا نجد أن القراءة المصرية التونسية قد تخففت كثيرا بل واجهت بالرفض طروحات الصندوق ولها كامل الحق يتبقى بعد ذلك كيف تدير بكفاءة أمر تحولاتها الاقتصادية في عالم لا يقبل من ينتظر على باب الرحمة أن تكن منافسا ومتواجدا في سوق دولية شروطها امتلاك الكفاءة وعناصر المنافسة وحسن الإدارة بل جودتها المطلقة

ولنا هنا أن نوكد بأن الملاحظة الأساسية التي لا يهملها الصندوق حتى وان أبدى تفهما ظاهريا

للأبعاد الاجتماعية التي تنجم وتصاحب مسيرة الإصلاحات التي يقودها ويدعمها الصندوق فيظل يرفع آلية السوق باعتبارها الأداة الرئيسية للإصلاح من هنا كان رفض مصر ورفض تونس

فإذا كانت سياسات الإقراض والمعونات الفنية التي يقدمها الصندوق إنما تبنى وتشيد على أعمدة المقدس التالي مقدس لا حيدة عنه عناصره الأساسية تتكون أساسا من

1. التقشف في الميزانية واساسا على حساب جوانب مهمات الدولة في الجوانب الاجتماعية
2. تخفيض سعر العملة اي التعويم
3. تحرير التجارة الخارجية في ظل عجز الموازين
4. مباشرة عملية الخصخصة وهنا يكتمل المقدس الغير مقدس فالدولة ترفع يدها والسوق يحقق التوازن...

هكذا يقرأ ويفكر الصندوق وهكذا يطرح مريباته بل إنه يشترط حتى يتم الزفاف والحصول على القرض والمعونة الفنية اشتراطات أخرى نذكرها على النحو الآتي ...يتركز جل اهتمام الصندوق على ممارسة خبراته الفنية المقنعة سعيا لإجبار الدولة على إعادة بيع أصولها خاصة تلك التي تشكل أما ذاكرة تاريخية او تسهم بنصيب وافر. في موارد البلد ويتبع ذلك سعي الصندوق للمضي قدما بسياسة التعويم حتى تصل حد الدولرة تلك التي تصل بالأسعار داخل البلد لمستويات الأسعار الدولية في بلد منهك اقتصاديا ورواتب الغالبية دون القدرة والمستوى والقدرة على تلبية متطلبات الأسعار الدولية

ولعل اخر مبتكرات صالون جماليات وصفة الصندوق قبيل إبرامها الشروط الجبرية التي تتضمن ما يلي من قيود وعيوب منها:

خطاب النوايا المحدد لسياسات البلد تجاه سياساتها بشأن معالجة أوضاع الاقتصاد الكلي للبلاد. هذا ناهيك عن ضرورة التقيد بما بات متعارفا عليه بشأن اعتماد آلية مشروطيه الحصول على القروض والعون الفني

للأسف هاتان المسألتان..... المشروطية وخطاب النوايا يتم إعدادها تحت رعاية الصندوق ومتابعة حثيثة لهما من قبل وفود ومراقبي الصندوق بشكل دائم

ختاما اخترت هذا الموضوع لنثر حديثا ونقاشات جادة حول أوضاعنا الاقتصادية في معترك سياسي صعب يضرب البلد في جوهره اي عصب الاقتصاد المدمر ونظامه المصرفي المنقسم ولم تشهد لا للصندوق ولا للبنك الدولي جهدا يذكر في هذا المضمار

مركز البحوث الزراعية
ماض مشرف و حاضر كئيب

إعداد م/ أحمد سالم الفاز

■ مراحل نشوء وتطور محطة البحوث الزراعية

الكود محافظة/ ابين

■ مرحلة التأسيس (المرحلة الأولى):

يعود تاريخ الأبحاث الزراعية في بلادنا إلى فترة النصف الثاني من أربعينات القرن الماضي عندما أجريت التجارب البحثية الأولى في دلتا أبين على محصول القطن طويل التيلة وبعد ثلاثة مواسم متتالية من العمل البحثي التجريبي ، أمكن الحصول على نتائج مشجعة أدت إلى تعميم زراعة القطن في دلتا أبين الواقعة في سهل الساحل الجنوبي من الجمهورية اليمنية وتتميز

بمناخها الحار الرطب صيفاً والمعتدل شتاء والمعتمدة بنسبة 75% في ريها على مياه السيول (وادي حسان ووادي بنا) ومع توسع المساحات المزروعة بمحصول القطن سنوياً بفعل إقبال المزارعين على زراعة هذا المحصول النقدي الهام قررت وزارة المستعمرات البريطانية حينها استجلاب خبير ختص في تربية وفلاحة محصول القطن والذي قام في عام 1951م بعمل أول برنامج تربية في مزرعة الأبحاث بجعار ، كما أسهم في تأسيس وتنظيم قسماً بحثياً منفصلاً يدعي قسم الأبحاث الزراعية بالكود يتبع ماليا وإداريا لإدارة الزراعة بوزارة الزراعة والأسماك في عدن وقد انتدب للعمل في هذا القسم ثلاثة خبراء بريطانيين من مؤسسة زراعة الأقطان الإمبراطورية EmpireCotton Growing Corporation في مجالات تلمية وانتاج القطن ، تحاليل المياه والتربة ومكافحة الآفات الزراعية التي تصيب القطن . افتتح المقر الرئيسي لقسم الأبحاث الزراعية رسمياً في 15 سبتمبر 1955م وظل هذا القسم يتبع إدارة الزراعة بوزارة الزراعة والأسماك لمحميات عدن الغربية والشرقية من الناحية الإدارية والمالية . أما من الناحية الفنية، فقد كانت مؤسسة زراعة الاقطان الامبراطورية تتحمل هذا مسؤولية هذا القسم وبالرغم من القيمة العلمية للأنشطة البحثية المنفذة فقد اقتصر هذا النشاط على محصول القطن دون التوسع ليشمل المحاصيل الاخرى.

■ المرحلة الثانية : 1969م - 1971م :

في هذه المرحلة بدأت المرحلة الأولى لمشروع الأبحاث والتدريب الزراعي الممول من قبل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة التي أسهمت في تحديد الأولويات وتوسع النشاط البحثي على محاصيل أخرى بجانب القطن طويل التيلة واجراء التجارب في نطاق جغرافي أوسع وتأهيل وتدريب الكادر المحلية .

■ المرحلة الثالثة : 1972م - 1976م:

بعد نجاح المرحلة الأولى من مشروع الأبحاث والتدريب الزراعي.

وعلى ضوء الاستنتاجات التي تمخضت عن تلك المرحلة ، أوصت لجنة التقييم بمد فترة المشروع لأربع سنوات اخرى -

ونوجز فيما يلي أهم إنجازات المرحلتين الثانية والثالثة .

• زيادة عدد الأقسام الفنية في المحطة، فتكونت اقسام الغابات البساتين ، الصناعات الغذائية، أمراض نبات الاقتصاد وادارة المزارع

• توسيع دائرة العمل البحثي وشمل ذلك مناطق بيئية مختلفة ومحاصيل متعددة.

• إدخال أصناف جديدة ذات إنتاجية عالية ونوعية جيدة من المحاصيل الحقلية والبستانية الأبحاث الزراعية الكود تنفيذ برامج وطنية متخصصة لبعض المحاصيل كالقطن متوسط التيلة والبطاطس والطماطم.
• تأسيس مشاريع وطنية مثل مشروع التبغ ، مشروع إكثار البذور وتأسيس جهاز وقاية المزروعات.
• تغيير اسم المحطة إلى مركز الابحاث الزراعية الكود .

■ المرحلة الرابعة 1977م 1981م :

شهدت هذه المرحلة تنفيذ مشروع تحسين الانتاج الزراعى وقد مثل انعطافة نوعية في جانب البحوث الزراعية واتسعت قاعدته المادية والتنظيمية ليشمل القضايا التالية
• تأسيس ادارة الأبحاث والارشاد مختلف المستويات الزراعي كي تتولى توجيه الأبحاث والارشاد الزراعي وربط انشطتها على ه احداث تغييرات نوعية جده
• إحداث تغييرات نوعية جديدة في طبيعة العمل البحثي التجريبي والذي أنتقل من القطع التجريبية الصغيرة إلى القطع الواسعة نسبيا بهدف دراسة الاستخدام الواسع للميكنة الزراعية ونظم الري الحديثة .
• توافر المزيد من الكوادر الوطنية المؤهلة من حملة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه.
• دراسة تحسين عملية الحصاد وعمليات ما بعد الحصاد .
• اجراء الدراسات الاقتصادية والدراسات الخاصة بإدارة وتنظيم المزارع

■ المرحلة الخامسة : 1982م - 1984م

كانت أهم منجزات الفترات السابقة للمشاريع الإنمائية هي توفير النتائج البحثية المتراكمة والتي شكلت أساساً جدياً لتطوير القطاع الزراعي . ومن هنا، بدأ مشروع الانظمة الزراعة المحسنة لتعزيز ونقل واقرار التقنيات المحسنة إلى الفلاحين لتقييم التوصيات الفنية على نطاق واسع في حقول الفلاحين وتتولى توصيل المعلومات البحثية للفلاحين واسترجاع المشاكل التي تبرز عن تطبيق التكنولوجيا الحديثة إلى الأبحاث

■ المرحلة السادسة 1985م 1990م

نفذ خلال هذه الفترة مشروع دعم الابحاث والارشاد الزراعى بتمويل (قرض) البنك الدولى واتجه المشروع الى اعادة تنظيم هيكلة الأبحاث والإرشاد الزراعي بتمويل (قرض) من البنك الدولي واتجه المشروع إلى إعادة تنظيم هيكلية البحوث وتمثل ذلك في دمج الأقسام الفنية . فبدلاً من ثلاثة عشر قسماً أصبحت ستة اقسام فنية وتشكلت خمس مجاميع بحثية محصولية هي المجموعة البحثية للفاكهة، والمجموعة البحثية للخضار المجموعة البحثية لمحاصيل الصناعية، والمجموعة البحثية للحبوب المجموعة البحثية للبقوليات وكانت المجموعة البحثية تضم عدة تخصصات محصولية ويقع على عاتقها تحديد المشكلات الزراعية ذات الأولوية ورسم اولويات البحوث والخطة متوسطة المدى، أسيس سكرتارية مجد رؤساء الاق ورؤساء المجاميع البحثية وتأسيس وحدة تنسيق الأبحاث الارشاد الزراعي.

■ المرحلة السابعة 1991 - 1997م

بعد الوحدة اليمنية عام 1990م دمج كافة المحطات والمراكز البحثية تحت هيكلية الهيئة العامة للبحوث والارشاد الزراعي لتصبح محطة البحوث الزراعية الكود أحد فروع الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي والتغطي بنشاطها البحثي إقليم سهل الساحل الجنوبي ، واستمرت البحوث الزراعية تجرى خلال هذه المرحلة كما كان عليه الحال في المرحلة السابقة (المجاميع البحثية) وفي نهاية هذه المرحلة تم اعداد استراتيجية البحوث الوطنية والتي تم اعدادها بعد لمختلف انظمة الإنتاج الزراعي و تقصي معوقات الانتاج الزراعي ومشاكله الفنية والاقتصادية والاجتماعية.

■ المرحلة الثامنة : 1991م - 1997م

شهدت هذه المرحلة نقلة نوعية في طبيعة العمل البحثي وذلك بعد إعداد الاستراتيجية الوطنية للبحوث الزراعية السنوية وأصبحت الأنشطة تنفذ تحت أنظمة إنتاجية مختلفة المروي بالأبار ، المروي بالسيول والمطري) بدلا من المجاميع البحثية المحصولية وتحت كل نظام إنتاجي توزع الأنشطة البحثية في المجالات البحثية Themes هي : (1) التحسين الوراثي (2) إدارة الموارد (3) الاقتصادية الاجتماعية (4) ما بعد الحصاد . وفي نهاية هذه المرحلة المخرجات واطلاق التقنيات التي يمكن تم مراجعة كافة الأنشطة البحثية المنفذة في الخطة السابقة (1998م - 2005 م) وتقييمها وتحديد المخرجات واخراج التقنيات التي يمكن إن تساهم في زيادة الانتاج الزراعي وعلى ضوء الخطة السابقة ، فقد لظلمت عدد من اللقاءات وورش العمل بمشاركة المستهدفين (المزارعين) والمؤسسات ذات العلاقة لوضع الاتجاهات العامة للخطة البحثية متوسطة المدى (2006هـ - 2010م) وعلى ضوءها تم إعداد اربعة مشاريع بحثية هي مشروع تحسين انتاجية ونوعية المحاصيل البستانية ،مشروع تطوير وتحسين انتاج ونوعية المحاصيل الحقلية، مشروع تحسين الإدارة المتكاملة للآفات الزراعية ،ومشروع تحسين إدارة الغابات والمراعي والنحل وانطوت تحتها عدد من الأنشطة المحلية التي أعدت بناء على ما حوته شجرة الانتاج في السهل الجنوبي.

■ ختاما:

بعد اكثر من خمسين عاما حلت بهذا الصرح الشامخ كارثة ٢٧ / ما يو ٢٠١١م و التى زللت ودمرت و سلبت ما كان بداخل هذا الصرح ، فقد امتدت الأيادي الشريرة إلى كل ما هو جميل وليلة وضحاها أصبح الهلاك وقد حاول القائمون عليه فى الفترة الأخيرة استعادة رونق وذلك من خلال المحافظة على بعض الاصول النباتية والتي هي اساس العمل البحثى من اصناف واشجار لتظل شاهده على بذل وعطاء القائمون على شؤون ذلك المركز وفي الوقت الحالي تجرى عملية صيانة لمبانى المركز (المحطة) على أمل أن يعود.

ميناء عدن..
الاقتصاد المفقود بين مؤاني المنطقة

د. محمد صالح الكسادي
رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية -
كلية العلوم الادارية - جامعة حضرموت

■ عندما نتحدث عن عدن يعني أننا نتحدث عن اقتصاد مهدور منذ عام 1967 ،حيث عرفت عدن بموقعها الجوسياسي على مستوى الجزيرة العربية واصبحت الان تعيش كارثة ادارية واقتصادية منذ أكثر من ستون سنة بالرغم ما تملكة من موقع عالمي ومواقع سياحية خلابة ،عدن التي تربط بحر العرب بالبحر الاحمر ،حيث صنف في الخمسينات من القرن الماضي ثاني ميناء عالمي بعد ميناء نيويورك في تزويد السفن بالقود ومناواة البضائع التي توزع على دول الخليج وشرق افريقيا . فالمؤاني تساهم في احداث تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية في المجتمع وتطور لانها تشكل جزء من سلاسل الامداد حيث النقل البحري يستحود عالميا مانسبتة 85% وفي ظل التنافس الدولي فان مؤشر CCPIالتابع للبنك الدولي يعتمد على الكفاءة في الاداء التشغيلي وسرعة الانجاز وعمق ميناء الحاويات والمنافسة مع المؤاني العالمية في اجتذاب السفن العالمية بتقديم حزمة من الخدمات والتسهيلات للبواخر العابرة للبحار والممرات الدولية

■ ففي عام 2022 اصبح ميناء عدن في مؤشر CCPIمن اسواء المؤاني على مستوى غرب اسيا واحتل المرتبة الرابعة في تخفيض ساعات الوصول والانجاز بينما لم نجد لة أثر يذكر بين افضل ميناء حاويات حيث احتلت ميناء صلالة وميناء خليفة على التوالي الثانية والثالثة على مستوى العالم بين348 ميناء حاويات عالمياً ،بل أن ميناء صحار تقدم علية ودخل من ضمن القائمة، ماهي الاسباب التي اوصلت ميناء عدن الى ذيل القائمة في التصنيفات الدولية ، هناك عدة عوامل واسباب تظافرت ونلخصها في المحاور الاتية:

1. الصراع الدائر منذ عام 1967 لغاية الان بين محلي ودولي.
2. تغير الانظمة السياسة وبالتالي السياسات الاقتصادية.
3. استشراء الفساد الاداري.

1. الصراع الدائر منذ عام 1967 لغاية الان بين محلي ودولي

لربما للجغرافيا دوراً بارزاً ،أن تجعل عدن محطة اطماع القوى الدولية، لذلك منذ الاستقلال وعدن تعيش دورات صراع سواء عبر الانظمة التي تلت الاستقلال والتي تصارعت فيها وخاضت عدة حروب، مما جعل النشاط التجاري يرحل الى دول اخرى اكثر امناً ،لان الاستثمار في طبيعته يبحث عن بيئة امنة ومستقرة.

ولذلك همشت عدن والتي كانت ميناء محوريا في المنطقة وعلى الممرات الدولية ابان الاستعمار البريطاني ، ليس فقط من قبل الانظمة المتعاقبة على عدن بل من قبل قوى دولية ارادت لعدن ان تعود للقرون الوسطى ،بعد ان كانت مدينة لا تنام من كثرة النشاط التجاري والحركة السياحية التي تعج بها المدينة في القرن الماضي وبالذات بعد فتح قناة السويس عام1869 لغاية عام 1977الذي تم فية التأميم لنشاط الميناء الحر والمحلات التجارية.

لم يغلق الميناء فقط امام الملاحة الدولية بل اغلقت المطارات وعاشت عدن في عزلة اقتصادية عن محيطها الاقليمي والدولي، مما جعلها مدينة الاشباح والغربان، والصمت التجاري.

2. تغير الانظمة السياسة وبالتالي السياسات الاقتصادية.

ان اتباع النظام الاقتصادي المغلق في الانظمة السياسة التي حكمت عدن ،قد ساهم في عزوف النشاط التجاري الخاص عن ممارسة دورة في المساهمة في عملية التنمية والتطوير نتيجة السياسات التي كانت تتبانها الانظمة التي سيطرت على عدن من عام 1967 لغاية 1990 وكانت سياسات خاطئة ساهمت في ضياع سمعة الميناء ،فيما بعد فانه عقد الستعينات من القرن الماضي شهد الميناء تطوير وانفتاح حول العالم وتوسعة لميناء الحاويات عبر شركة هواندي 1998 وكانت المشغلة للميناء الشركة السنغافورية PSA وفجأة بعد ان استعاد جزء بسيط من نشاطة ،سلمت ادارتة الى موانئ دبي والتي سعت الى تجمد نشاط ميناء المعلا وميناء الحاويات في كالتكس وعاد الميناء الى نقطة الصفر ،نتيجة الاجراءات المعقدة المتبعة في مناولة الحاويات وممارسة سياسة التطفيش للخطوط الملاحية

الدولية.

وفي عام 2015 ونتيجة سيطرة الحوثي على عدن والصراع الدائر حولها اقليميا ودوليا، وبعد تحرير عدن في أغسطس من نفس العام عاش ميناء عدن تحت الحصار تحت مبررات ميناء عالي المخاطر ، مما ساهم في عزوف الخطوط الدولية في استئناف العمل او التزود بالقود بالميناء ، جعل الموانئ المجاورة تنشط على حساب ميناء عدن.

3. استشراء الفساد الاداري والمالي

أكبر صفقة فساد هي تأجير ميناء الحاويات لشركة موانئ دبي العالمية، حيث بلغت 200 مليون دولار ولمدة 25 سنة قابلة للتجديد عشر سنوات اخرى وشهدت خلالها الميناء منذ عام 2008انتكاسة كبيرة في عدد مناولة الحاويات من500 الف حاوية الى سنويا الى 300الف حاوية وكذلك عدم تطوير عمق الميناء وتهالك الر افعات الشوكية وتم الغاء الصفقة في عام 2012. ولقد حاولت الحكومة الدخول في شراكة مع الصين لتطوير وتشغيل ميناء عدن عام 2013 وكان متوقع تنفيذ المشروع في بداية عام 2015 الا ان سيطرة مليشيات الحوثي في22 سبتمبر 2014 قد اربك المشهد الاقتصادي اليمني.

نلاحظ من الجدول رقم (1) انخفاض واضح في عدد مناولة الحاويات والسبب العزلة التجارية التي تعيشها اليمن نتيجة الحصار المفروض على البلاد وارتفاع المخاطر والتأمينات وكذلك اجراءات التخليص بالميناء بطئية

ان غياب البيئة التشرعية والقوانين وعدم تنفيذها او تحديثها تقف عائقا امام احداث اي تغيير بالميناء وكذلك النظام السياسي الحكومي يعتبر المحرك الاساسي للدفع بعملية تنمية الميناء واعطاء القطاع الخاص المساهمة معاه في احداث تغيير جذري من خلال الاستفادة من خبراتة في ادارة النشاط التجاري بالميناء باحدث الطرق مع الالتزام بحو افز للاستثمار في البيئة والمجتمع والحوكمة

اعادة الحياة لميناء عدن الى العالمية.

لاعادة الحياة الى ميناء عدن واستاعدة نشاطه لما قبل الحرب يجب تحديد اولوياتومنها الاتي:

1. اعادة تاهيل رصيف ميناء المعلا والارصفة والاعماق.
2. ميناء كالتكس محطة الحاويات مع زيادة الر افعات الجسرية.
3. زيادة عدد المخازن للبضائع.
4. تجهيز الميناء باحدث معدات التفتيش والتخليص الجمركي الالي.
5. تزويد الميناء بمحطة كهرباء خاصة بها حتى يتجنب الميناء ايقاف عمليات التشغيل.
6. الالتزام بالصيانة الدورية للمعدات والاليات بالميناء.
7. العمل بنظام الورديات بالميناء لاستقبال الحاويات خلال 24 ساعة.
8. ادخال القطاع الخاص كمطور لانشطة الميناء.

جدول رقم (1)عدد الحاويات التي تم مناولتها في ميناء الحاويات (وحدة مكافئة)

العام	قبل الحرب	بعد الحرب
2014	296,035	
2022		242,333
2023 لغاية شهر مايو		155,613

المصدر : مؤسسة موانئ خليج عدن احصائيات 2014، 2022و2023.

المراجع:
1.Transport global practices The container port performance index 2022.Acomarable assessment of performance based on vessel time port, world bank group
2.روميستر ، مارك وانجلبرتس، وهينك (2020) تقرير تقييم الاضرار والقدرات ميناء عدن وميناء المكلا، برنامج الامم المتحدة الانمائي في اليمن.
3.مؤسسة موانئ خليج عدن الاحصائيات من الاعوام 2014،2022،2023
4.صراع الموانئ يشعل المنطقة 5يوليو2023 https://www.al-wattan.net/news/10112

إستمرار تراجع سعر صرف الريال اليمني
(الأسباب وخيارات المواجهة المتاحة)

أ.د. محمد علي قحطان
استاذ الاقتصاد بجامعة تعز

■ منذ بداية العام الحالي 2023 يشهد الريال اليمني بطبعته الجديدة اضطرابات سريعة أدى إلى تباطؤ في التراجع لقيمته أمام الدولار الأمريكي والريال السعودي وهما العملتان اللتان فرضتا سيادة في التبادل التجاري للسلع والخدمات في الأسواق اليمنية بما يشير إلى فقدان الريال ليس لقيمته الاقتصادية فقط بل وفقدان الثقة به كعملة قانونية سيادية للدولة بسبب تصاعد نسب التضخم التي تؤدي إلى ارتفاعات مستمرة لأسعار السلع والخدمات وكذا تآكل قيمة الريال اليمني أمام العملات الأخرى وبالتالي استمر التدهور الاقتصادي والوضع الإنساني الموصوف بأنه أسوء وضع إنساني على مستوى المعمورة لطول فترة الحرب والتدهور المعيشي التي تجاوزت ثمان سنوات وتستمر في عامها التاسع دون آفاق مرئية لأن تنتهي ويتم مواجهة أضرار وخسائر هذه الحرب وألاتجاه نحو التعافي.

■ حيث أن التدهور الاقتصادي بمؤشر معدل التدهور لقيمة الريال اليمني للأشهر الماضية منذ بداية العام الحالي تجاوز نسبة 37 % . إذ كان سعر الريال نهاية العام الماضي عند مستوى 1000 ريال يمني للدولار الواحد وحاليا يقترب من مبلغ 1370 ريال للدولار، وهذا يعتبر مؤشرا مرتفعا جدا لفترة زمنية لم تصل لنصف العام. الأمر الذي يؤكد على مايلي :

اولا : تدهور قيمة الريال اليمني خلال الفترة المشار إليها بنسبة 37 % .أي تآكل أكثر من ثلث قيمة الريال خلال النصف الأول من العام الحالي.

ثانيا : تآكل قيمة الدخل الأسري بنفس النسبة 37 % خلال نفس الفترة.

ثالثا : تؤكد المؤشرات السابقة إلى تدهور حاد في الوضع الاقتصادي المنهار اصلا، الأمر الذي يؤدي إلى اشتداد معاناة المواطنين اليمنيين وتوسع مؤشرات الفقر والبطالة. وبالتالي لوحظ اشتداد صور السخط الشعبي على من بيده السلطة الشرعية وداعميهم. وينبئ ذلك بحدوث انفجارات اجتماعية قوية قد تطيح بالسلطة القائمة والمزيد من الكوارث ومظاعفات التدهور في حالة استمرار الأوضاع على ما هي عليه دون مواجهة.

أما أسباب استمرار التدهور منذ بداية العام، من وجهة نظرنا يمكن ايجازها بما يلي :

السبب الأول : عدم اقدام السلطة الشرعية المعترف بها دوليا على خطوات فعلية جادة في مواجهة ظواهر الفساد المستشري في كافة أجهزتها السياسية والعسكرية والأمنية وألتشريعية والمدنية بكل تفرعاتها المركزية والمحلية، الأمر الذي يستحيل معه احداث اي أثر إيجابي في مواجهة التدهور المشار إليه في ظل استمرار الحرب أو وضع اللا حرب واللا سلم. حيث موارد الدولة تهدر وتنهب بصور فاضحة ولا يوجد فعل حقيقي يذكر للمواجهة.

السبب الثاني: غياب الرؤية الصحيحة لاستغلال ما هو متاح من الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والثروات الزراعية والحيوانية والسمكية و ايضا الموارد المالية المتدفقة من الأوعية الايرادية والمساعدات الاقليمية والدولية وعوائد المغتربين اليمنيين . حيث أن كل هذه الموارد في حالة حضور للدولة يمكن أن تلعب دورا هاما في التعافي ألاقتصادي ورفع مستوى معيشة المواطنين والتخفيف من المعاناة الإنسانية مع استمرار الحرب وعدم تحقيق السلام. ...وأعتقد أن وجود توجه حقيقي جاد لمواجهة انهيار الوضع الاقتصادي كان من شأنه أن يلعب دورا أساسيا مهما للغاية في وضع نهاية للحرب وتحقيق السلام. ..ويأتي ذلك انطلاقا من إيماننا بان المدخل الحقيقي لوضع نهاية للحروب وتحقيق سلام اجتماعي دائم هو العناية بالوضع الاقتصادي ومعيشة الناس.

السبب الثالث : اشتداد الحرب الاقتصادية بين سلطتي عدن وصنعاء بعد أن تم تحقيق انقسام للبنك المركزي اليمني والجهاز المصرفي وكذا للموارد المالية وسعر العملة الوطنية. ...حيث أقدمت الحركة الحوثية على تهديد موانئ التصدير لكميات من النفط الخام بضرب مينائي التصدير في حضرموت وشبوة والتهديد بضرب مقرات شركات النفط العاملة في حالة استمرارها بالعمل وبالتالي توقفت عمليات التصدير للنفط كما تعطل مشروع إعادة

تصدير الغاز وبالتالي تراجع دخل حكومة عدن من العملات الأجنبية بصورة حادة الأمر الذي أثر على كميات عرض النقد الأجنبي في السوق اليمنية واشتداد المضاربة بالدولار والريال السعودي وهو ما أدى إلى ارتفاع سعري الدولار والريال السعودي مقابل الريال اليمني بطبعته الجديدة. كما تزامن ذلك مع مصالحة إيرانية سعودية وعودة العلاقات بين الدولتين بوساطة صينية وبالتالي خفض حدة المواجهات العسكرية في اليمن والتوجه نحو فرض أمر واقع في الجانب الاقتصادي لصالح سلطة صنعاء..إذ سمح لها باستخدام مطار صنعاء وميناء الحديدة للنقل واستثمار ذلك لتعظيم دخلها من الجمارك حيث تم إجبار المستوردين التحول من الموانئ التي تحت سيطرة سلطة عدن لميناء الحديدة، الأمر الذي أدى إلى تراجع دخل سلطة عدن بمقابل زيادة دخل سلطة صنعاء من الموارد المالية وبالتالي إرباك جديد للإدارة الحكومية التابعة للشرعية وتفاقم الأوضاع المعيشية للمواطنين في عموم محافظات اليمن وفي مقدمتها المحافظات التي تحت سيطرة الشرعية. كما تعمق الانقسام الاقتصادي بين صنعاء وعدن وتعمقت مشاكل الانقسام للبنك المركزي والجهاز المصرفي والموارد المالية وبالتالي ازدياد حالات التدهور لسعر الريال اليمني في عدن وانعدام السيولة النقدية في صنعاء واشتداد المعاناة الإنسانية للمواطنين في عموم المحافظات اليمنية.

السبب الرابع: تباطؤ الدعم الإقليمي للبنك المركزي اليمني:

سبق وان أعلن تقديم دعم نقدي سعودي واماراتي للبنك المركزي في عدن بمقدار 3 مليار دولار كرصيد نقدي لمواجهة انهيار قيمة الريال اليمني وتأمين احتياجات اليمن للعملات الأجنبية اللازمة لتأمين احتياجات الاستيراد للمواد الغذائية بهدف تحسين الوضع الاقتصادي والإنساني. ...إلا أن هذا الدعم اصطدم بمعوقات إدارية تعود إلى فشل حكومي في مواجهة الاختلالات المالية والنقدية التي تواجه الجهاز الحكومي للدولة، الأمر الذي أدى إلى تغيير آليات ضخ هذا الدعم النقدي فبدلا من تدفقه لخزينة البنك المركزي بحساباته مباشرة صار يتم إعطاء دفعات بسيطة منه عبر البنك الأهلي السعودي لتغطية حاجة الاستيراد وبنفس الوقت تغذية السوق النقدية بهذه الكميات من العملات الأجنبية باستخدام ما اسمي بالمزادات العلنية لبيع ما يعرضه البنك المركزي في السوق النقدية. ..الامر الذي اضعف الثقة بالبنك المركزي في عدن وأدى إلى استمرار المضاربة بأسعار العملات الأجنبية وبالتالي ارتفاع أسعارها أمام الريال اليمني.

السبب الخامس:

استمرار بقاء مؤسسات الدولة ((الرئاسة، الحكومة، مجلسي النواب والشورى وعدد واسع من مسئولي مؤسسات الدولة في الخارج واتخاذ مقرا مربحا ودائما لها في الرياض مع حرية الحركة بين عواصم دول عدة من بينها : القاهرة، اسطنبول. ..الخ.

الأمر الذي يؤدي إلى استمرار تسرب ما يتاح من العملات الأجنبية للخارج بصورة رواتب ونفقات ومخصصات مختلفة وبالتالي تعميق الاختلال في ميزان المدفوعات وبعد سلطات الدولة عن الواقع والإسهام في تعميق الاختلال بين العرض والطلب في السوق النقدية للعملات الأجنبية وبنفس الوقت تعميق حالات التدهور في الوضع الاقتصادي والمعيشي والأوضاع الإنسانية للمواطنين.

■ الخيارات المتاحة للمواجهة :

أمام السلطة الشرعية الكثير من الخيارات المتاحة لمواجهة استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية بما فيها وقف التدهور لقيمة الريال اليمني وتعافيه. ومن أهم هذه الخيارات مايلي:

1) مواجهة الفساد بكل أشكاله وأنواعه ومجالاته واطره المركزية والمحلية. الأمر الذي سيكون له بالغ الأثر في تحسن الوضع الاقتصادي والإنساني.

2) التدخل المباشر للدولة كونها في حالة حرب. وذلك من خلال تفعيل وزاراتها المختلفة والشركات والمؤسسات والمصالح الحكومية بما في ذلك مجال التجارة الخارجية.

3) مواجهة الانقسام الاقتصادي بين صنعاء وعدن بكل الوسائل المتاحة. ومنها فرض سعر جبري موحد لقيمة الدولار الأمريكي عند مستوى متوسط للأسعار المتعددة والمعمول بها حاليا.

4) إعادة هيكلة أجهزة الدولة المعنية بإدارة المالية العامة والجهاز المصرفي. وبنفس الوقت العمل على ضخ الدعم النقدي المقدم من السعودية والإمارات بصورة عاجلة ومباشرة لخزينة البنك المركزي بعدن وحساباته الخاصه.

5) عودة العاملين في مؤسسات الدولة لداخل البلاد. مع أهمية الوقف الفوري عن الاستمرار بدفع الرواتب والمخصصات الحكومية لاجهزتها وللعاملين مع هذه الأجهزة بالدولار الأمريكي.

6) توقيف مؤقت لاستيراد السلع الكمالية مع أهمية توقيف كافة المساعدات الحكومية بالعملات الأجنبية بما في ذلك المنح الدراسية والعلاجية بصورة مؤقته إلى أن يتعافى الوضع الاقتصادي من حالة الانهيار الذي وصل إليه بما في ذلك تعافي قيمة الريال اليمني واستقراره.

7) إصلاح السلك الدبلوماسي وبما يؤدي الى معالجة تضخمه الوظيفي وتخفيض نفقاته.

8) إعطاء عناية مكثفة لتنظيم عائدات المغتربين عبر الجهاز المصرفي اليمني.

9) العمل على إصلاح محطتي تكرير النفط الخام في عدن ومارب. وبما يؤدي إلى تغطية حاجة البلاد من المشتقات النفطية والتوقف عن الاستيراد من الخارج.

10) إعادة هيكلة شركتي النفط والغاز وبما يؤدي إلى معالجة اختلالاتهما والعودة للعمل كما كان الوضع قبل الحرب .

وختاما نرى ضرورة أن تتوحد كافة التشكيلات العسكرية التابعة لمجلس القيادة الرئاسي تحت إمرة قيادة واحدة والعمل على حسم الصراع العسكري بوضع نهاية للحرب وتحقيق السلام الدائم. الأمر الذي يعد شرطا أساسيا لمواجهة كافة أضرار وخسائر الحرب وإعادة بناء الدولة باسس اتحاد فدرالي يحقق الاستقرار السياسي وبالتالي التمكين من تحقيق نهوض اقتصادي وحياة معيشية مناسبة وكريمة للمواطن اليمني أينما كان.

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
أكثر من خمسون عاماً من الخبرة والثقة

إشترك الان

خدماتنا الإلكترونية...

معكم في كل وقت وكل مكان

الموبايل البنكي
NBY Mobile

الانترنت البنكي
NBY Online

تصميم: حازم السنيني

App Store
Google Play

حمّل التطبيق الآن

بنك مملوك للدولة %100

للإستفسار أتصل بخدمة العملاء: 02 - 250582 / 02 - 250581

info@nbyemen.com

www.NBYemen.com

زراعة وإنتاج القمح في المحافظات الجنوبية

م. صالح محمد السنيدي

■ زراعة وإنتاج القمح رائجة منذ قديم الزمان وليست وليدة اليوم ويزرع في مناطق مختلفة وفي معظم المحافظات الجنوبية (مناطق مرتفعة ومناطق الهضاب متوسطة الارتفاع ...الخ). و افاد المهندس عوض سالم علوان (اتصال شخصي، 11 بريل، 2023 م) الى أصناف القمح المحلية التي كانت سائدة وبعضها لازالت زراعتها قائمة إلى يومنا هذا هي: (هلبا، هلباء دموني، مصيدقان، اسود الغشمور، بافطيم، باقريفه وبرحلي). وبالإضافة إلى بعض اصناف القمح المحلي السابقة الذكر توجد اصناف محليه في مناطق زراعة وإنتاج القمح مثل: الصنف البلدي، قُصيمي، حبشي، شعيل، سمراء، حرقدي، ميساني وظاهري (أبوبكر واخرون، 2003 م؛ باحريش، 2020م).

■ وتشير معظم المصادر الى تدني إنتاجية أصناف القمح المحلية ألتي لا تزيد عن 1.75 طن / هكتار وعلى الرغم من تدني انتاجيتها الا ان معظم السكان كانوا في الماضي يعتمدوا في تغذيتهم على الإنتاج المحلي من القمح وبعض أصناف الذرة الرفيعة ...الخ.

ومنذ دخول القمح المستورد إلى البلاد عام 1959م تخلى بعض المزارعين عن القيام بالزراعة، في حين تنامى الاعتماد على القمح والدقيق المستورد من وراء الحدود (تقارير وزارة التخطيط اليمنية، كما ورد في الوافي، 2023م).

■ تطوير زراعة وإنتاج القمح:

يعود الفضل لله ثم للباحثين والفنيين والإداريين وجميع العاملين بمحطة البحوث الزراعية سيئون والمزارعين في تطوير زراعة وإنتاج القمح. فمنذ تأسيس محطة بحوث سيئون في منتصف يونيو 1972م وعلى مدى نصف قرن حققت اهداف الدراسات والبحوث التطبيقية والتطوعية الزراعية لتطوير زراعة وإنتاج وانتاجية محصول القمح ، ومن لقاءات مع الدكتور عبدالله سالم علوان تم نشر بعض منها في موقع "يمرس" الجمهورية ، بواسطة (بن عموره ،2008 و 2010 م) أشار الى الدور الرائد لمحطة البحوث الزراعية سيئون خلال مراحل عملها و ما توصلوا إليه من تقنيات إنتاجية ومخرجات بحثية أبرزها التحسين الوراثي واستنباط أصناف محسنة وملائمة ذات إنتاجية وجودة عالية واستنباط صنف حضرموت المتحمل للملوحة ، وإدخال سلالات وأصناف من مراكز بحثيه عالميه السيميت وايكاردا ودراسة الكفاءة الإنتاجية لأصناف مختارة من الأصناف والسلالات التي أدخلت، ودراسة وتقييم حقلية لأصناف مختارة من القمح ، وصيانة أصناف القمح وإنتاج وتجديد بذرة المربى والاساسي للأصناف المطلقة بوادي حضرموت بهدف المحافظة عليها من التدهور وتزويد مؤسسة اكثار البذور ببذور الأصناف المطلقة وتوفير متطلبات العمل البحثي من بذور الأصناف المحسنة وتحسين إنتاجية محصول القمح من خلال نشر الحزمة التكنولوجية الكاملة على محصول القمح لزيادة إنتاجية وحدة المساحة ورفع مستوى التبني لزراعة أصناف القمح المحسنة والمعتمدة التي عممتها محطة بحوث سيئون على المزارعين في مناطق زراعة وإنتاج القمح ، ومن تلك الأصناف (كليا نسونا ، سوناليكا ،الأحقاف ، سيئون، السويري، حضرموت، غنيمي، حضرموت 3- و سخاء ... الخ. تميزت جميعها بالإنتاجية العالية 4 6- اطنان/ هكتار مقاومه للآفات والامراض والرقاد وذات صفات حبيه وخبزيه مقبولة، وأشار الى أهمية رفع انتاج وانتاجية محصول القمح وذلك من خلال استكمال البحوث والدراسات الخاصة بإدارة محصول القمح وتطبيق الحزمة التكنولوجية المتكاملة لزراعة وإنتاج القمح من اول عملية زراعية وحتى الحصاد ونقل التقنيات والمدخلات من البحوث الى حقول المزارعين والتغلب على الفجوة الإنتاجية التي كانت ما بين المزارع من ناحية والبحوث من ناحية أخرى حيث كان متوسط الإنتاجية الهكتارية عند المزارعين لا يزيد على 1.8 طن في حين تحقق البحوث انتاجيه هكتاريه تزيد عن 5 أطنان.

ولتقليص مسببات الفجوة الإنتاجية بين

البحوث والمزارعين فقد بذلت جهود كبيرة بتكثيف البرامج الإرشادية لرفع الوعي والثقافة الزراعية بين أوساط المزارعين و تشجيع ودعم المزارعين بالبذور المحسنة ذات الإنتاجية العالية والمقاومة للآفات وعدم زراعة الأصناف المحلية ونشر الحزمة التكنولوجية والالتزام بكميات التقاوي المحددة لكل صنف وبمواقيت الزراعة والمسافات الزراعية والاستخدام الأمثل لمياه الري والأسمدة ، والاعتدال في الري وعدم الافراط في التسميد الآزوتي ومكافحة الآفات بالمبيدات المناسبة ،وتقديم الحلول للمشكلات اثناء تطبيق العمليات الزراعية الحقلية خلال مراحل نمو المحصول وعند الحصاد وما بعد الحصاد لتقليل الفاقد من المحصول والذي أدى الى التحسن في رفع انتاج و إنتاجية المحصول من وحدة المساحة في حقول المزارعين.

وتعد محافظة حضرموت ومحافظة شبوه وبعض المناطق المرتفعة ومتوسطة الارتفاع في محافظات ابين، لحج والضالع من أخصب المناطق لزراعة القمح لتوفر مياه الري وإمكانية ادخال المدخلات والتقنيات الزراعية الحديثة المناسبة لكل منطقة. ففي محافظة حضرموت الوادي والصحراء أوضح المهندس عوض سالم علوان (اتصال شخصي، 11أبريل ،2023 م) بان إنتاجية أصناف القمح المحسنة في حقول المزارعين تتراوح بين 3- 4 طن/ هكتار. وعن المساحة المزروعة والإنتاج الكلي من محصول القمح في وادي حضرموت، افادني الدكتور عبد الله علوان وبحسب بيانات مكتب الزراعة والري والثروة السمكية سيئون ان اجمالي المساحة المزروعة في الموسم الزراعي 2022 / 2023 م قد بلغت حوالي 11571 هكتار في حين بلغ الإنتاج الكلي للوادي لنفس الموسم حوالي46284 طن.

ومن نتائج المسح والحصر لمحصول القمح في مديريات محافظة شبوة للموسم الزراعي 2022 م / 2023 م المنفذ من قبل المجمعات الإرشادية (بيحان ونصاب) بان متوسط إنتاجية القمح 3 طن /هكتار، ووصلت مساحة استزراع القمح الى 3422.5 هكتار وانتاج كلي متوقع قد يصل الى 10192.5 طن، وبدعم وتشجيع من السلطة المحلية بإمداد المزارعين ب 315.35 طن من

البذور المحسنة من انتاج مؤسسة الاكثار سيئون (الرابطة الاقتصادية، 2023 م).

وفي مديرية الحد- يافع- محافظة لحج تم تقييم اربعة أصناف قمح مستقدمه من محطة بحوث سيئون محافظة حضرموت (قمح مكرونة، سخاء، حضرموت – 3 والغنيمي) خلال الموسم الزراعي 2021 / 2022 م وقد بلغ متوسط إنتاجية الحبوب لقمح المكرونة، سخاء، حضرموت – 3 والغنيمي (9.0، 8.9، 7.9 و7.8 طن / هكتار)، على التوالي، وملائمة زراعة أصناف القمح بوادي حضرموت لظروف منطقة الحد وتفوقها في إنتاجية الحبوب (تجاوز انتاجها في بعض المواقع لعشرة طن / هكتار) مما يعني تضاعف الإنتاج في المنطقة (بن جيود واخرون، 2022 م).

وأوضح المهندس احمد عبد الله المنيفي مدير مكتب الزراعة بمديرية الحد (اتصال شخصي، 19 أبريل، 2023م) بان المزارعين في منطقة الحد يافع يزرعوا القمح سنويا في مساحة تتراوح بين 200 - 300 فدان = (84 - 126 هكتار) بإنتاجية 2.5 طن /فدان أي 6 طن / هكتار وبإنتاج كلي يتراوح بين 500 – 750 طن وبالإمكان زيادة مساحة الزراعة إلى 10000 فدان = (4200 هكتار) وبإنتاج كلي متوقع قد يصل الى 25200 طن وذلك باستغلال الفرص الكامنة الغير مستغلة بزراعة القمح موسمين زراعيين في السنة.

ويتوقع علوان والمنيفي من خلال الاتصال الشخصي معهم باختلاف الإنتاج والإنتاجية لمحصول القمح اما بالزيادة أو الانخفاض ومن منطقة لأخرى حسب درجة تأ ثير العوامل الحيوية (الصنف المنزرع ، كمية البذور ، الأمراض ، الحشرات ، الحشائش والأعداء الحيوية) ، وحسب درجة تأثير العوامل اللاحيوية (خصوبة التربة ، التسميد ، الري ، وملوحة التربة والمياه ، المبيدات ، الجفاف ، مواعيد ومسافات الزراعة ، طريقة الزراعة ، الظروف المناخية) وأيضا التسهيلات والقروض لدعم وتشجيع المزارعين وامدادهم بالبذور المحسنة والتقنيات والمدخلات الزراعية الحديثة.

ولمضاعفة إنتاجية المحصول من وحدة المساحة في حقول المزارعين فانة يتطلب الى وضع برامج تربية تعتمد على تقييم الأصناف من ناحية تأقلمها للبيئة وقدرتها الإنتاجية حيث يعتبر تقييم الأصناف من الخطوات الهامة في برامج تربية النبات لذا وضعت عدة معايير للإنتاجية العالية تعمل كمؤشر انتخابية اهمها عدد الحبوب في السنبلة ،ووزن الحبوب في النبات وعدد الافرع الحاملة للسنابل من أصناف القمح الجديدة المستنبطة عالية الإنتاج تتحمل المتغيرات المناخية مقاومة للحرارة وملوحة التربة ومقاومة الامراض وانتاج البذور الجيدة والمحسنة لأصناف القمح بالكميات الكافية وحماية وإدارة موارد التربة والمياه وتنميتها وترشيدها وصيانتها واستخدام طرق الري الحديث وأنظمة الري الذكي ، للري التكميلي والمستديم واستخدام الدورة الزراعية المناسبة وتنفيذ المدارس الحقلية الحقول (الايضاحية والمقارنة) وتطبيق العمليات الزراعية الحقلية الموصي بها (تحضير الحقل الحراثة ،اختيار صنف

القمح المحسن والمعتمد، ميعاد ومسافات الزراعة، كمية التقاوي ومصدرها، التمشيط، زراعة البذور، عدد النباتات في وحدة المساحة، الزراعة الحديثة على المصاطب والخطوط التي تزيد من كفاءة السماد الازوتي ، توفر التقاوي ،تساعد على خفض فرص الرقاد عند هبوب الرياح، ترشيد وتوفير مياه الري، التسميد، مكافحة الحشائش، مكافحة الحشرات ومكافحة الأمراض) ونقل احدث تقنيات ومدخلات زراعة القمح من البحوث الى حقول المزارعين وتحويل المزارعين الى خبراء محليين للتغلب على النقص الحاد في عدد المهندسين والمرشدين الزراعيين في مناطق زراعة القمح، واستخدام افضل الطرق ووسائل خزن مياه الامطار، واستخدام افضل مصادر الطاقة لضخ مياه الري واستخدام مادة الزيوليت لترشيد المياه، الأسمدة ،مبيدات التربة، تكسير الملوحة، تعديل قلوية التربة وخصوبتها، وتجارب انتاج افضل الأسمدة العضوي من مخلفات القمح والتمور والمنتجات النباتية التالفة المخزونة والأجزاء النباتية المختلفة الجافة والطازجة ومخلفات المواشي، وتطوير البحث العلمي عن البدائل الغير كيماوية في مكافحة الآفات... الخ

استعادة زراعة القمح:

تشير معظم المصادر الى ان الازمه التي حدثت بين أهم الدول المصدرة للحبوب روسيا وأوكرانيا افرزت عن تداعيات في نقص الغذاء وارتفاع الأسعار في كثير من الدول ومنها بلادنا، وتعتبر بلادنا والبلدان العربية من بين اكثر الدول تأثرا بتداعيات الازمه مما أعادت الحرب لفت نظر المزارعين والسكان والمسؤولين بمراكز القرار الحكومي من جديد لاستعادة زراعة القمح كمحصول زراعي وسلعه استراتيجية هامه قديما وحديثا والأكثر أهميه للأمن الغذائي الذي يمثل صمام امان وضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمن القومي للبلاد، والأخطر من الناحية الاجتماعية والسياسية والأمنية في كل دول العالم وكان الخبز، وما يزال، سببا رئيسيا في اشعال الثورات الاجتماعية منذ سجل التاريخ للثورات الشعبية مع بداية ظهور مفهوم الدولة الى اليوم . وقد لقيت دعوات استعادة زراعة القمح في بلادنا اهتمام كبير ودعم وتشجيع من وزارة الزراعة والري والثروة السمكية ممثله بمعالي الوزير اللواء سالم عبدالله السقطري ووكلاء وزارة الزراعة والهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي ومحطة بحوث سيئون واكثار البذور والسلطات المحلية في المحافظات والمديريات ومكاتب الزراعة والمرشدين الزراعيين والمزارعين في مناطق زراعة القمح في مديريات محافظتي حضرموت وشبوه والمناطق المرتفعة ومتوسطة الارتفاع في محافظات ابين ولحج والضالع بهدف تقليص الفجوة بين الكميات المنتجة والكميات المستهلكة سعيا نحو تحقيق الامن الغذائي للبلاد تدريجيا.

محاولات جديده لزراعة القمح:

ظهرت محاولات جديدة لزراعة القمح في المناطق الساحلية في دلتا احور ودلتا أبين في محافظة أبين، ودلتا تُبن في محافظة لحج. ومن لقاء مع الدكتور حسين الهيثمي تم نشره في موقع "يمن المستقبل نت" بواسطة (الوافي، 2023 م) أشار بان زراعة القمح في السهل الساحلي محافظة ابين بدأت في عام 2010م، عند قيام أحد المزارعين في منطقة يرامس بتجربة زراعة القمح عندما تمت زراعة صنفين هما سيئون وصنف آخر، زرع كل صنف في نصف فدان فقط، وأنتج كل نصف فدان حوالي 400 كيلو جرام.

وفي نفس العام تم زراعة القمح في احور، الديو، المسيمير والجول كمواقع تجريبيه عن طريق الادارة العامة للإرشاد الزراعي وبدعم جهاز الإرشاد الزراعي م/أبين حيث أنتج الفدان 800 كيلوجرام، وتوقفت زراعة القمح بسبب حرب2011 م.

وبجهود بعض المزارعين الذين كان لهم السبق في استعادة زراعة القمح في مناطق بئر الشيخ، الديو، المسيمير، الخاملة، جعوله، الكود والفيش وبمساحات صغيره نصف فدان لتغطية الاحتياج الشخصي من القمح وصل انتاج النصف فدان الى 500 كيلوجرام بإنتاجيه تقدر بواحد طن/ فدان (السميطي، 2023 م).

وافاد المهندس عبد القادر السميطي (أتصال شخصي ،1 أبريل، 2023 م) بان أصناف القمح التي زرعت مثل: صنف حضرموت3-، البلدي، شبوه، غنيمي، حضرموت وحبشي، وأشار الى المشاركة المتواضعة للأستاذة هدى اليافعي رئيسة مؤسسة أنهض للتنمية والتمكين محافظة أبين في تشجيع زراعة القمح وذلك بشراء ثلاثة أكياس من بذور القمح المحسنة للصنف غنيمي وتوزيع الكمية على بعض المزارعين في دلتا ابين.

واستمرار زراعة القمح في محافظة ابين الى يومنا هذا، بالرغم من انها ليست بالكميات التجارية المطلوبة، وكان اخرها تلك التي قام بها المزارع عامر المعسل أواخر العام المنصرم عندما عمل على استزراع نصف فدان لكل من الأربعة الأصناف (غنيمي، سخاء، حضرموت، وصنف شبوة) ولكن صنف شبوه زرع في كل المواسم وحقق نسبة انتاج عالية (الوافي، 2023 م).

وظهرت محاوله جديده ولأول مره في منطقة الحسيني دلتا تبن في محافظة لحج وفي الموسم الزراعي 2022م / 2023م، حيث بادر المزارع

شوقي قاسم الصافي باستزراع صنف القمح سمراء بمساحة صغيره حوالي 1366 متر مربع (ربع فدان + 316متر مربع) أعطى إنتاج يقدر بـ 200 كيلوجرام بهدف سد حاجته من محصول القمح وتحقيق قصة نجاح.

ونرى انه لا بد من تنفيذ تجارب لاستنباط أصناف وتقييم أصناف من القمح المحسنة تتناسب مع الظروف المناخية والبيئية في المناطق الساحلية ودراسة كفاءتها الإنتاجية في كل من دلتا ابين، دلتا أحور ودلتا تبن وساحل شبوه وحضرموت وبالمشاركة مع المزارعين للتوصل الى أصناف عالية الإنتاجية في وحدة المساحة ودعم وتشجيع المزارعين بإمدادهم بالبذور المحسنة والتقنيات والمدخلات الزراعية والبرامج الارشادية ورفع مستوى التبني في زراعة وإنتاج القمح.

■ لماذا الاهتمام بزراعة القمح:

• تنامي شعور المزارعين بالخوف لارتفاع أسعار القمح والدقيق المستورد بسبب الحروب، ونمو الوعي الوطني لدى المزارعين والسلطات المحلية لأهمية محصول القمح واستعادة زراعته في حقول المزارعين بهدف سد احتياجاتهم الغذائية بعد ان أصبح القمح مادة رئيسية يتناولها معظم السكان كغذاء ويفضلوه على القمح المستورد.

• صلاحية مساحات كبيرة لزراعة وإنتاج القمح في محافظتي حضرموت وشبوة، والمناطق المرتفعة ومتوسطة الارتفاع في المحافظات أبين، لحج، والضالع...الخ، بإمكان المزارعين مضاعفة إنتاجية المحصول من وحدة المساحة بزراعة أصناف القمح المحسنة وتطبيق الحزمة التكنولوجية الكاملة الخاصة بمحصول القمح واستغلال جميع الفرص الكامنة الغير مستغله لإمكانية زراعته في موسمين زراعيين في السنة بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من الاستيراد الذي يكلف الدولة ملايين الدولارات سنوياً.

• احتواء بذور القمح على مادة جلوتينية صمغية ربانيه وظيفتها تسهيل عملية العجن إما يدوياً او آلياً.

• القمح مصدرا غذائيا لحوالي 40% من سكان العالم ويزود العالم ب 55 % من اجمالي الكربوهيدرات ويوفر حوالي 20% من البروتين والسعرات الحرارية التي يستهلكها الأنسان ويشغل القمح 17 % من المساحة المزروعة في العالم، ونحو 95 % من المساحة المزروعة بالقمح الطري (قمح الخبز). وتعتبر بذور القمح مادة أولية للعديد من الصناعات الغذائية كالخبز، والمعجنات، والمكرونة، السميد، الفطائر والبسكويت...الخ (الزويك واخرون، 2020 م؛ بن جيود واخرون، 2022 م).

• ومن دراسة أعدها الباحث الدكتور محمد سالم المصلي نشر عنها في موقع (المؤتمر نت، 2011م) أشاران أصناف القمح اليمني والتي تميل الى اللونين الأبيض، والأحمر الفاتح، لها ميزه عالميه، كون وزن كل ألف حبه منها تتراوح ما بين 34 – 50 جراما، وهي ميزه عالميه، لأن الأوزان القياسية لهذه الأنواع من القمح المعروف بالقمح الصلب تتراوح اوزانها ما بين 20– 30 جراما. ويعتبر وزن ألألف الحبه من أحد المؤشرات التكنولوجية التي تراعيها المواصفات القياسية في الدول المنتجة وعنصر مهم من مكونات الإنتاجية ومن اهم الصفات المرتبطة بتحسين الانتاج (الزويك واخرون، 2020 م). وكلما ارتفع اوزان القمح يعطي انتاج عالي من الدقيق اثناء عملية الطحن.

• اما متوسط وزن الألف الحبه لكل صنف من أصناف القمح التي تم تقييمها في يافع منطقة الحد، بان قمح المكرونة كان اعلاها وزنا (56.9 جرام) يليه صنف سبأ (46.7 جرام) ثم صنف سخاء (44 جرام) وهذه الصفة من مكونات الإنتاج واثرت مباشرة في أنتاج الحبوب، وان نسبة البروتين في الحبوب في صنفي الغنيمي وقمح المكرونة (15.8 و15.3 %) على التوالي وكانت الأعلى يليهما صنف حضرموت3- (14.5%) ثم سخاء (.2 13%) (بن جيود واخرون، 2022 م).

• استخدام مخلفات حصاد القمح كأعلاف لتغذية الماشية واستخدام (التبن) في إنتاج المدر لتشييد المباني وتليسها من الداخل

جدول (1) المساحة (هكتار) والإنتاج (طن) لمحصول القمح في المحافظات الجنوبية للمواسم الزراعية 2015 2020-م

م	المحافظة	البند	2015	2016	2017	2018	2019	2020
1	حضرموت	المساحة	6431	6688	6955	7233	7913	8229
		الانتاج	11907	12254	12632	13011	14429	14562
2	شبوة	المساحة	2339	2374	2355	2230	2411	2459
		الانتاج	4104	4068	4066	4794	5184	5288
3	أبين	المساحة	134	129	127	127	135	135
		الانتاج	108	81	80	92	103	103
4	لحج	المساحة	49	35	34	34	50	50
		الانتاج	58	45	44	42	60	60
5	الضالع	المساحة	84	70	69	68	85	85
		الانتاج	101	71	69	66	104	104
6	المهرة	المساحة	-	-	-	-	-	-
		الانتاج	-	-	-	-	-	-
7	عدن	المساحة	-	-	-	-	-	-
		الانتاج	-	-	-	-	-	-
الإجمالي		المساحة	9037	9296	9540	9692	10594	10958
		الانتاج	16278	16519	16891	18005	19880	20117
		الغلة	1.801	1.777	1.771	1.858	1.877	1.836

المصدر: 1- الأداره العامة للإحصاء والمعلومات الزراعية (اعداد مختلفة)
2- الجهاز المركزي للإحصاء حضرموت الوادي والصحراء (2020م) النشرة الإحصائية

والخارج كمباني مدن حضرموت وشبوة وتلييس المباني الحجرية من الداخل كمباني يافع مديرية الحد وله مميزات مرغوبه.

• تجفيف سيقان القمح لعمل قش ومعاملته لتصنيع السلال والقبعات والواح الصناديق وتحضير السماد الطبيعي، ويصنع من نشاء القمح المواد اللاصقة لطبقات اخشاب (الإبل كاش).

■ مساحة وإنتاج وانتاجية القمح:

1- على المستوى العالمي:

تبلغ المساحة المزروعة سنوياً نحو 222 مليون هكتار وتنتج 779 مليون طن بإنتاجية تصل إلى 3.5 طن/هكتار (الفاو، 2010م، كماورد في بركات، 2022م وبن جيود وآخرون، 2022م).

2- على المستوى العربي:

تبلغ المساحة المزروعة سنوياً نحو 9.3 ملايين هكتار وتنتج 26 مليون طن، بإنتاجية 2.8 طن/هكتار (المنظمة العربية للتنمية، 2020 م).

3- على المستوى المحلي في المحافظات ا لجنو بية :

تم تجميع البيانات الإحصائية، للمساحة المزروعة وإنتاج القمح للمحافظات الجنوبية من (كتاب الأحصاء الزراعي السنوي لعامي 2019 م و2021م) و(الجهاز المركزي للإحصاء ،2020م).

وبلغت المساحة المزروعة بالقمح لعام 2020 م بحوالي 10958 هكتار وإنتاج كلي يقدر بـ 20117 طن بمعدل غله (انتاجيه) 836 .1طن/هكتار (جدول 1).

يتبين مما سبق بان المعدل العالمي لإنتاجية القمح وصل 3.5 أطنان للهكتار، ومعدل إنتاجية القمح في الدول العربية وبلادنا يراوح عند (2.8 و836. 1طن للهكتار)، على التوالي وهذا يعني ان معدل إنتاجية القمح في الدول العربية وبلادنا يقل بمقدار (20 % و48 %)، عن المعدل العالمي على التوالي أيضا، ومعدل انتاجية القمح في بلادنا يقل بمقدار4 .34 % عن معدل أنتا جية الهكتار في البلدان العربية. ان زيادة انتاجية القمح في وحدة المساحة ليس في زيادة المساحة المنزرعة في المحصول وانما باستخدام البذور المحسنة عالية الإنتاج والمقاومة للملوحة والحشرات والأمراض والعطش والرقاد وزراعة البذور بالمواعيد والمسافات المناسبة والري والتسميد بالمقادير والمواقيت المناسبة ومكافحة الأفات وامداد المزارعين بالإرشادات الزراعية لرفع الوعي والثقافة الزراعية لاستخدام التقنيات و المدخلات الحديثة الأمنة وتطبيق الحزمة التكنولوجية الكاملة لمحصول القمح والعمليات والتقنيات الزراعية الحقلية وعند الحصاد والتعبئة والتخزين ما بعد الحصاد.

■ توفير القمح للسكان:

لضمان توفير الغذاء للسكان من القمح فانه أصبح من الضروريات الملحة العمل على تقليص الفجوة بين الكميات المنتجة والكميات المستهلكة سعيا نحو تحقيق الأمن الغذائي للبلاد تدريجيا وهذا لن يتأتى الا بالتوسع الراسي أولا ثم بالتوسع الأفقي ثانيا لزراعة القمح.

1- التوسع الرأسي:

• التوسع الراسي ويعني زيادة الإنتاجية من وحدة المساحة وذلك من خلال توفير البذور للأصناف القمح المحسنة عالية الإنتاج، وتعريف المزارعين بأهمية الأصناف الجديدة عالية الإنتاج والجودة والمقاومة للملوحة والآفات والرقاد والعطش ...الخ، وزراعتها بالمواعيد والمسافات الموصي بها والمناسبة لكل صنف وفي كل منطقة، وادخال واستنباط أصناف القمح المطرية وأصناف القمح الجديدة على الري المستديم والري التكميلي التي تتميز بكفاءة انتاجيه عالية ومواجهة التغيرات المناخية والاجهاد الحيوي.

• استخدام التقنيات والمدخلات الزراعية الحالية المتاحة والفعالة التي تؤدي الى خفض تكاليف تطبيق العمليات الزراعية الحقلية على محصول القمح من اول عملية زراعية الى الحصاد، وما بعد الحصاد وتغيير مصادر الطاقة الى الطاقة الشمسية ومستلزمات ضخ المياه وتقنيات الري، الحراثة، البذارة، التسميد، مكافحة الأفات، الأسمدة والمبيدات المناسبة.

• ترشيد الموارد الزراعية كالتربة والمياه والأسمدة ... الخ، وذلك بالاستفادة من معادن الزيوليت الطبيعي في البلاد لوجودها بكميات كبيرة تقدر بحوالي يزيد عن 200 مليون متر مكعب (الصبري، 2019 م). وأهم توضعات توجد في تعز، أب، لحج وذمار (متاش، 2006 م). اثبتت الدراسات والأبحاث في مختلف دول العالم ان إضافة مسحوق الزيوليت للتربة يؤدي الى زيادة في نسبة انتاج محصول القمح من 8 % الى 11 %، حيث ا نه يعمل كمخصب للتربة، ويحسن بنية التربة الطينية ورفع نفوذيتها، ويعمل على تماسك التربة الرملية، فتقلل من كميات استهلاك الأسمدة والمياه والفاقد منها، وتقلل من كميات مياه الري نسبة تقدر بنحو 35 % (الصبري، 2019 م). تنتج مادة الزيوليت في السعودية تحت الاسم التجاري (جرين باك) وفي اليمن تحت اسم (يمن زيوليت).

• الاستفادة من الصفات الطبيعية لمياه الامطار والسيول وجمعها وخزنها في خزانات ترابية يمكن حفرها في الحقول كحلول عاجله مبطنة بالبلاستيك الحافظ للمياه من التسرب وبسعات مائية مناسبه تكفي لري محصول القمح لموسم زراعي واحتياطي لموسم اخر على الأقل لمواجهة نقص مياه الري كري تكميلي واستخدامها بالتناوب مع مياه الابار وعند انخفاض منسوب المياه في الآبار للحد من تملح التربة.

• ارشاد وتدريب المزارعين واكسابهم مهارات وخبرات عن أهمية زراعة أصناف القمح المحسنة والمقاومة للآفات والرقاد ... الخ والتخلي عن زراعة أصناف القمح المحلية وتطبيق الحزمة التكنولوجية الكاملة على محصول القمح ، واكسابهم مهارات عن إدارة (التربة ، المياه ، الأفات والأعداء الحيوية) وعن مواقيت الحراثة لتحضير الحقول لزراعة القمح في المناطق المختلفة ، مواقية زراعة البذور وكميتها، والمسافات الزراعية ومواقيت الري وعدد مرات ومقادير الري في كل ريه ، وتحضير الأسمدة (الكيميائية والعضوية) ومواقيت ومقادير التسميد وطرق إضافة الأسمدة ...الخ وفقا لبرنامج التسميد الموصي به ، ورصد مواقيت ظهور الآفات والاستعدادات

لمكافحتها ومواقيت المكافحة بالمبيدات المناسبة وفقا لبرامج المكافحة المتكاملة لآفات القمح خلال الموسم الزراعي ، وتحضير الحقل للحصاد من قبل وقت ظهور علامات النضج وحصاد وتعبئة وخزن المحصول.

• رصد ومراقبة العوامل والظواهر المناخية والنظام البيئي الزراعي (المكونات الحية وغير الحية) في المحيط البيئي وتدوين كافة البيانات والمعلومات وتحليلها اول باول.

• تسهيل القروض البيضاء للمزارعين والاستفادة من مشاريع التمويل الأصغر من البنوك الأهلية والحكومية وأي مصادر تمويل اخرى لرفع مستوى التبني لزراعة الأصناف المحسنة والمعممة والمعاملات الزراعية (الحزمة التكنولوجية الكاملة) والمتابعة والتقييم الميداني وبالمشاركة مع مزارعين لحقول القمح وتدوين المعلومات والبيانات وتحليلها.

2- التوسع الأفقي:

• العناية التامة بالتوسع الأفقي وذلك بتطوير مستوى التخطيط التنموي الزراعي ومسح واعداد الدراسات لأنشاء مصادر المياه كخزانات حصاد مياه الأمطار، والسدود الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والعقم الترابية الحصوية والترابية والانفاق الترابية لحجز كميات كبيرة من مياه الامطار والسيول في الوديان والسهول والمناطق المرتفعة ومتوسطة الارتفاع، لمواجهة انخفاض معدل هطول الأمطار بسبب ازدياد فترات الجفاف المتعاقبة لدعم التغذية الطبيعية للمياه الجوفية حيث ان السحب للمياه الجوفية قد يتجاوز مياه التغذية الطبيعية للمياه الجوفية ، بما في ذلك التفكير بإنشاء الأنهار الصناعية في المناطق المناسبة لاستيعاب اكبر كمية من مياه السيول السنوية التي تذهب هدرا الى البحار دون الاستفادة منها.

• دراسة إمكانية الاستفادة من استمطار السحب الركامية بالطريقة الأيونية او الانبعاث الأيوني الغير كيماويه التي طبقتها سلطنة عمان لتوفر مواد انشائها وانخفاض تكاليفها بالمقارنة مع تكاليف الطرق الأخرى وسهولة تشغيلها وصيانتها وعدم خطورتها والتحكم في عملية ووقت استمطار السحب الركامية من المحطات الأرضية.

• دراسة إمكانية الاستفادة من المواد الخام المتاح توفرها في بلادنا واستيراد اي مادة خام لصعوبة الحصول عليها محليا لا نتاج سائل النانو الطيني، والذي يتكون من ثلاث مواد طبيعية هي: -1 الماء. -2 عنصر بنتونيت وهو طين غير نقي طبيعي مصدره الرماد البركاني ...الخ. -3 كاولينيت وهو معدن طيني صلصالي طبيعي. حيث يتم رش هذه المادة على الأراضي الصحراوية فتتحول الى أراضي خصبه قابله للزراعة خلال 7 ساعات لمدة خمس سنوات (سميث، 2020 م).

واوضح الدكتور محمد علي متاش (اتصال شخصي، 23 يناير، 2023 م) الى وجود التف البركاني في الجبال البركانية في الحبيلين والملاح والضالع وهو شبيه بالرماد البركاني من حيث التركيب اما الرماد البركاني فهو متواجد في ذمار وبكميات كبيره.

ان انتاج سائل النانو الطيني محليا سيساهم في زيادة المساحة المزروعة من الأراضي الغير صالحة للزراعة في السهول والصحاري والوديان ... الخ، فيعمل على تخصيب التربة وتحويلها الى تربة صالحة للزراعة لزراعة القمح والشعير ومحاصيل الحبوب الأخرى ...الخ، وزيادة مساحة الغطاء النباتي والمراعي والغابات ومكافحة التصحر وزحف الرمال وزيادة المساحة المزروعة عن طريق استصلاح الأراضي القابلة للزراعة في السهول والوديان وهضاب مناطق متوسطة الارتفاع ، واستصلاح المدرجات الزراعية الجبلية وصيانتها وزراعتها في مناطق المرتفعات والهضاب لاعتماد زراعة القمح على مياه الامطار.

المراجع:

1- أبوبكر، محمد صالح، هشله، أمين عبد القادر، النشيلي، محمد ثابت، بن سلمان، سعيد محمد، بن صنعاء، أحمد صالح، زعبل، عبد العزيز، عثمان، أمين عبد القادر محمد، بامعيلا، يسلم سعيد، باكركر، سعيد يسلم وباسل، علي عبده (2003 م). الدليل الزراعي، محافظة شبوه. [بي دي إف]. الطبعة الثانية، ص: 59 – 61. من الرابط التالي:
https://www.ym-agrivet.net

2- الأدرة العامة للإحصاء والمعلومات الزراعية - وزارة الزراعة والري - كتاب الإحصاء الزراعي السنوي (2019م). [مستند بي دي إف] بدون رابط.

3- الأدرة العامة للإحصاء والمعلومات الزراعية – وزارة الزراعة والري - كتاب الإحصاء الزراعي السنوي (2021 م). [مستند بي دي إف] بدون رابط.

4- الجهاز المركزي للإحصاء حضرموت الوادي والصحراء – وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2020م). النشرة الإحصائية.

5- الرابطة الاقتصادية (2023م). خلاصة نتائج المسح والحصر لمحصول القمح في مديريات محافظة شبوه [بي دي إف]، العدد 15، السنة الثانية، ص 31. من الرابط التالي:
https://online.fliptml5.com/jvxdm /hsjq/

6- الزويك، سهام محمد، سالم، راضيه عمر، أبراهيم، عبد الله أبراهيم والعاقل، مصطفى علي (2020 م). دراسة الكفاءة الإنتاجية لعدد من أصناف القمح الطرية بنظام الري التكميلي - كلية الزراعة – سابا باشا. [بي دي إف]. مجلة الجديد في البحوث الزراعية، 25 (2)، 1 – 28. من الرابط التالي:
https://jalexu.journals.ekb.eg/article-161765.html

7- السميطي، عبد القادر خضر (2023م). تجارب زراعة القمح في حوض دلتا أبين [بي دي إف]. مجلة الرابطة الاقتصادية، العدد 15، السنة الثانية، ص ص 29و30. من الرابط التالي:
https://online.fliphtml5.com/jvxdm/hsja/

8- الصبري، عامر بن محسن (17 يونيو، 2019 م). التطبيقات الزراعية لمعادن الزيوليت الطبيعي في اليمن، ملتقى الجيولوجيين اليمنيين على الرابط التالي: https://hi-in.facebook.com/179263295427385/photos/a.1347789031908133/2457382390948786/?type=3

9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2020م). تقرير عن أوضاع الأمن الغذائي العربي. [بي دي إف] ص 39. من الرابط التالي:
https://aoad.org

10- المؤتمر، نت (10سبتمبر، 2011م). دراسة: القمح اليمني اجود أنواع القمح في العالم، على الرابط التالي: https://www.almotamar.net/pda/93440.htm

11- الوافي، رأفت (10 فبراير، 2023م). مبادرات فرديه للعودة الى زراعة القمح، على الرابط التالي: https://yemenfuture.net/news/ 13070#:~:text

12- باحريش، صبري محفوظ (14 أكتوبر، 2020م). سلسلة قطره فانية مقابل حبه نافذه، محطة صفيت للبحوث والدراسات الزراعية بالمناطق المطرية الجافة، على الرابط التالي:
https:// www.facebook.com/488387621263061/post/

13- بركات، عبد التواب (16 مايو، 2022م). القمح ... تخلف العرب ربع قرن، على الرابط التالي: https:// www.alaraby.co.uk/economy

14- بن جيود، أحمد سعيد، المنيفي، أحمد عبد الله، سبيع، نبيل عيضه وعلوان، هشام عبد الله (2022م). تقييم أصناف من القمح بمنطقة الجد يافع، الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي، محطة البحوث الزراعية سيئون. [مستند بي دي إف] . 10-1. بدون رابط.

15- – بن عموره، خالد سالم (25 يونيو، 2008 م). انتاجيه عالميه ل 6 أصناف من (القمح) في محطة البحوث سيئون، موقع يمرس، صحيفة الجمهورية، على الرابط التالي:https://www.yemeress.com/algomhoriah/27308#:~:text

16- بن عموره، خالد سالم (24 سبتمبر، 2010م). نجاح في رفع معدلات الإنتاج بأصناف محسنة وفق رؤية علميه، محطة البحوث الزراعية سيئون، موقع يمرس، صحيفة الجمهورية، على الرابط التالي:
https://www.yemeress.com./algomhoriah/27308#:~:text.

17- سميث، مات (4 مارس، 2020م). الطين المعجزة يحول الصحراء القاحلة الى أراضي خصبه وصالحه للزراعة مره أخرى، على الرابط التالي:
https://www.almaktouminitiatives.org/ar/middle-east-exchange/story

18- متاش، محمد علي (2006م). الصخور والمعادن في اليمن، ص 118.

الفخامة
Alfakhama
أطيب مذاق صحي
Omega 3
مدعم بفيتامين أ + د + هـ
Fortified with Vitamin A + D + E
5 L لتر
3 L لتر

مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economic Association Foundation

تطورات أسعار السلع الغذائية لشهر يونيو 2023

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

م	البيان		الاسبوع الأول		الاسبوع الثاني		الاسبوع الثالث		الاسبوع الرابع		الاسبوع الخامس		متوسط أسعار شهر يونيو	متوسط أسعار شهر مايو
	سعر الصرف	العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع		
		دولار	1312	1319	1346	1353	1348	1357	1372	1378	1215	1229		
		سعودي	347	349	356	358	356	358	362	364	324	327		
	الصنف/ السلع		وحدة القياس (كيلو)		السعر (ريال يمني)									
	أولا: السلع الأساسية													
1	كيس القمح		50		33000		33000		33000		33000		33000	33000
2	دقيق السنابل ابيض		50		35000		35000		35000		35000		35000	36000
3	أرز الفخامة		40		75000		76500		76500		76500		76125	75000
4	سكر برازيلي		50		48500		48500		55900		55900		52200	48500
5	زيت الطبخ		8 لتر		13000		14000		14000		15000		14000	14250
6	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3		0.4		7500		7500		7500		7500		7500	7500
	ثانيا: سلع مكملة													
7	الحليب المجفف دانو كامل الدسم		2.25		26000		26000		27000		27000		26500	25225
8	شاي الكبوس		1		7500		8000		8000		8000		7875	7500
9	الفاصوليا الحمراء		1		2500		2500		2500		2500		2500	2500
10	الفاصوليا البيضاء		1		1500		1500		1500		1500		1500	1500
11	العدس الاصفر		1		2000		2000		2000		2000		2000	2000
12	معجون الطماطم 25 * 70 جم		كرتون		4500		4500		5000		6000		5000	4500
13	مكرونة المائدة(جرام)		400		700		700		700		700		700	700
	ثالثا: الفواكه والخضروات													
14	التفاح		1		3000		3000		3000		3000		3000	3000
15	البرتقال		1		3000		3000		3000		3000		3000	3000
16	الموز		1		700		700		700		700		700	650
17	التمور		1		2500		2500		2500		2500		2500	2500
18	البطاطس		1		800		800		800		800		800	950
19	البصل الجاف		1		700		700		800		800		750	500
20	الباذنجان		1		800		800		800		1000		850	575
21	الطماطم		1		1000		1700		1500		1000		1300	850
22	الباميا		1		2500		2500		3000		3000		2700	2500
	رابعاً: اللحوم ومشتقاتها													
23	لحم الغنم بلدي		1		13000		13000		15000		15000		14000	13000
24	الدجاج الحي		1		6000		6000		6000		6000		6000	6000
25	الدجاج المجمد ساديا		1		4000		4000		4000		4000		4000	4000
26	طبق البيض		1		4300		4300		4500		4500		4400	4225
	خامسا: الأسماك													
27	الثمد		1		8000		8000		8000		8000		8000	6500
28	الديرك		1		18000		20000		20000		20000		19500	18500
29	السخلة		1		16000		16000		16000		16000		16000	16000

فريق رصد الاسعار - رابطة الاقتصاديين

المتغيرات في متوسط أسعار السلع لشهر يونيو 2023م

اعداد وتحليل:أ/
د. بثينة السقاف
رصد ميداني:
محمد أبوبكر سالم

إيماءً لما تم عرضه من تحليل سابق لأسعار السلع في محافظة عدن خلال الشهر الفائت الذي كان سعر الصرف هو المحرك الرئيس لاتجاهات الأسعار فيه، وبناءً على ذلك ـ أثر سعر الصرف على السلع ـ لاحظ فريق رصد مؤسسة الرابطة الاقتصادية تأثير المواسم "الدينية، والزراعية" على أسعار السلع إلى جانب سعر الصرف الذي يعد المحرك الرئيس للأسعار.

في هذا التقرير نسلط الضوء على فوارق متوسطات الأسعار لشهر يونيو الذي شهد حلول عيد الأضحى المبارك مقارنة بمتوسطات الأسعار لشهر مايو.

■ أولًا: متوسط أسعار السلع الأساسية:

تباينت أسعار السلع الأساسية خلال شهر يونيو، بين ارتفاع وانخفاض وثبات مقارنة مع متوسط الأسعار خلال شهر مايو الفائت؛ هذا

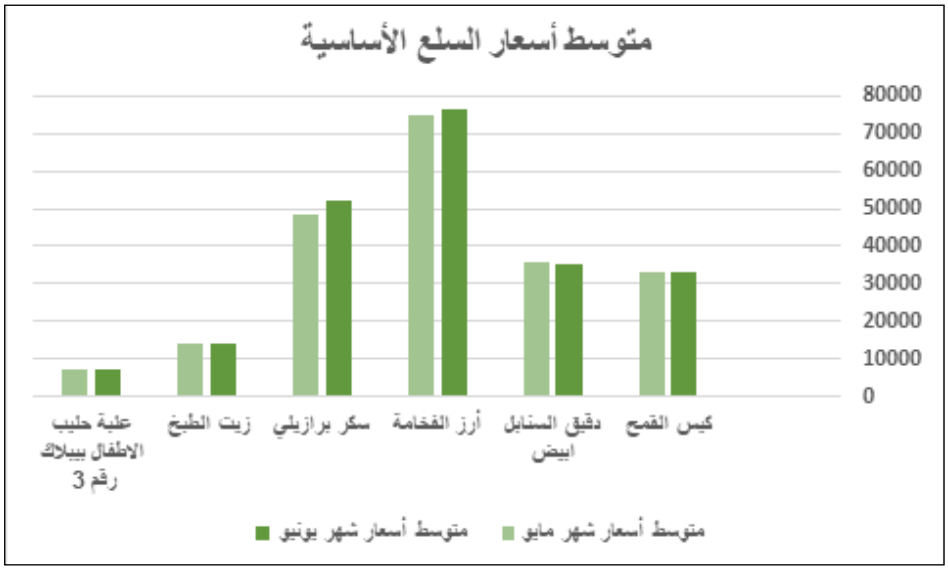

وقد ثبت سعر كلًا من "كيس القمح، علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3" في حين انخفض سعر "دقيق السنابل الأبيض" بـ 1000 ريال مقارنة مع متوسط الأسعار في شهر مايو، وكذا زيت الطبخ الذي انخفض بـ 250 ريال.

وقد قفز سعر السكر البرازيلي من 48500 ريال في الأسبوع الأول من الشهر إلى 55900 ريال، بمبلغ زيادة 7400 ريال، وبمتوسط ارتفاع 3700 مقارنة مع متوسط أسعار شهر مايو.

■ ثانيًا: متوسط أسعار السلع المكملة:

ومن خلال الرسم البياني لمتوسط أسعار السلع المكملة نجد ثبات سعر كلًا من الفاصوليا الحمراء/ البيضاء، والعدس الأصفر، ومكرونة المائدة.

وبالعودة إلى الجدول أعلاه نلاحظ ان سعر الحليب المجفف "دانو" قد ارتفع في الأسبوع الأخير إلى 27000 مقارنة مع سعره في الأسبوع الأول من الشهر نفسه 26000 بمبلغ زيادة 1000 ريال، وبمتوسط ارتفاع 1275 ريال مقارنة مع شهر مايو؛ وكذا زاد سعر معجون الطماطم "المدهش" بملغ 1500 من 4500 في أول الشهر إلى 6000 في آخره، بمتوسط ارتفاع 500 ريال مقارنة مع الشهر المنصرم.

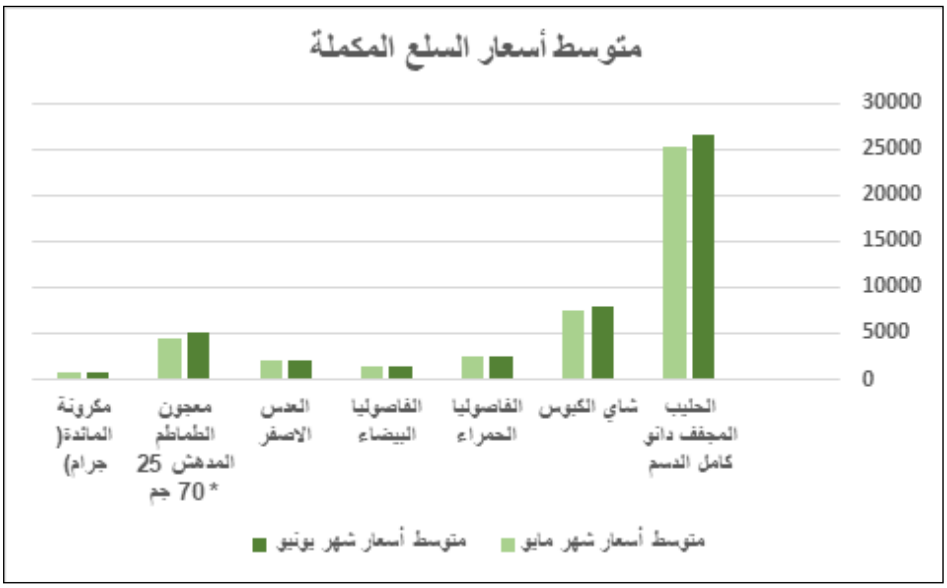

■ ثالثاً: متوسط أسعار الفواكه والخضروات:

وفي شهر يونيو ثبتت أسعار أنواع الفواكه المختارة من قبل الفريق، بيد ان متوسط سعر الموز قد ارتفع ارتفاع طفيف جدًا مقارنة مع متوسط الأسعار خلال شهر مايو بزيادة طفيفة تقدر بـ 50 ريال.

ثبت سعر البطاطس خلال شهر يونيو عند 800 ريال، بمتوسط انخفاض 150 ريال مقارنة مع شهر مايو، وقد ارتفع سعر كلًا من البصل الجاف، والبادنجان، والطماطم، والباميا؛ والسبب في هذا الارتفاع يعود إلى مواسم الحصاد المرتبطة بكل صنف على حده.

■ رابعاً: متوسط أسعار اللحوم ومشتقاتها:

ونجد من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه ثبات سعر كلًا من الدجاج الحي، والدجاج المجمد "ساديا"،

وقد ارتفع سعر الطبق البيض في شهر يونيو مقارنة مع متوسط السعر لشهر مايو بمبلغ 175 ريال، ونتيجة لحلول عيد الاضحى المبارك ابان شهر يونيو ارتفع الطلب على اللحم الغنمي الأمر الذي تسبب بارتفاع سعر الكيلو اللحم من 13000 إلى 15000 بمبلغ زياد 2000 ريال، وبمتوسط ارتفاع 1000 ريال مقارنة مع الشهر المنصرم.

■ خامساً: متوسط أسعار الأسماك:

نلاحظ ثبات سعر صنفي السمك الثمد/ السخلة خلال شهر يونيو عند أسعار "8000، 16000"، كما ارتفع سعر السمك الديرك من 18000 إلى 20000، بمتوسط ارتفاع 1000 ريال مقارنة مع شهر مايو.

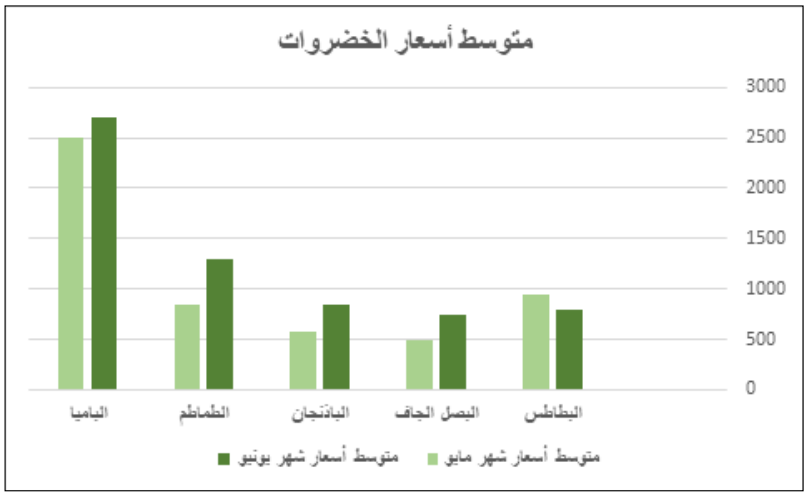

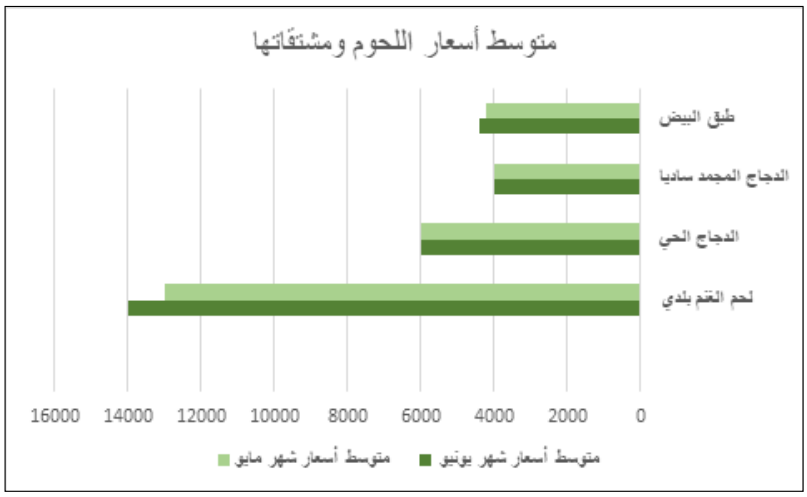

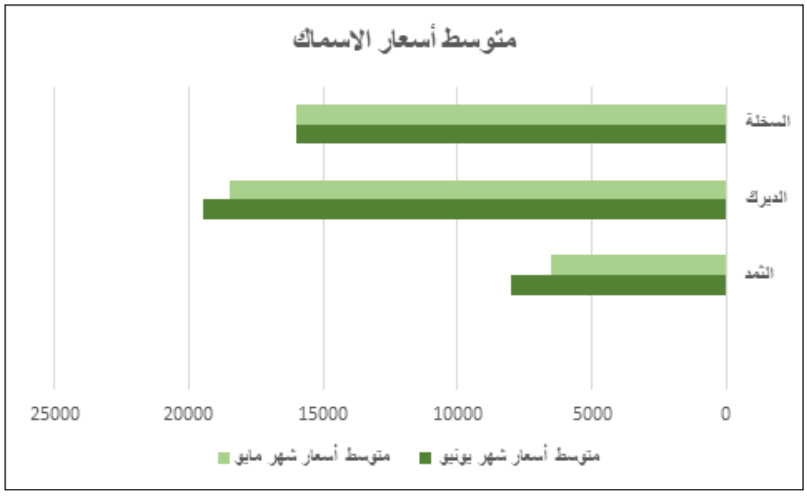

تدهور قطاع المشاريع الصغيرة في اليمن

د. فهمي شعبان مبارك
عميد كلية المجتمع سيئون
رئيس الجمعية التعاونية للتمويل والاستثمار كافي

■ ان المتتبع والممارس لقطاع المشاريع الصغيرة يرى هناك موت بطي لهذه المشاريع لاسيما في السنوات الاخيرة والعام الحالي 2023م هو اشد صعوبة بالنسبة لصمود المشاريع الصغيرة مما ينذر بكارثة قد تؤدي الى ان كثير من الاسر قد تفقد دخلها وتصبح بين عشية وضحاها في عداد الفقراء في المجتمع ومن المعسورين عن سداد التزامات تجارتهم ومصادر دخولهم.

■ مما يميز هذه المشاريع وخاصة المشاريع التجارية الصغيرة انها تعمل وفق قاعدة المالك هو المدير ودائما الابناء او الاقارب هم القائمين على ادارة المشروع فتجد دخل الاسرة الكلي من هذه المشاريع.

ومن مسببات تدهور قطاع مشاريع الصغيرة ما يلي:

1- استمرار فترة الحرب: حيث دمرت الحرب على مدى ثمان سنوات البنية التحية للدولة وكذلك شردت الكثير من المواطنين من مناطق مشاريعهم وترهلت الخدمات بشكل كبير مما اصبح عامل هدم للمشروعات وفقد كثير من الوظائف التي تسد جزء من فجوة البطالة في اليمن.

2- ارتفاع اسعار الصرف: وهذا ينذر بكارثة قريبة لهدم ما تبقى من مشروعات تجارية صغيرة حيث يعتبر تسارع ارتفاع سعر العملات أحد الاسباب التي تؤدي الى التضخم وتفقد المشروعات رأسمالها سنة بعد سنة حيث لا توجد ارادة لدى الدولة لكبح هذا التدهور والذي سوف ينذر بكارثة على قطاع المشروعات والمستهلكين حيث انخفضت القوة الشرائية الى أدنى مستوياتها.

3- ارتفاع الايجارات: فقطاع المشروعات امام خيارين اما الاستمرار وتحمل تكاليف الايجارات والتي ترتفع سنويا تناسبا مع ارتفاع اسعار الصرف او يغلق مشروعه ليحافظ على ما تبقى من ممتلكات ربما بعدها لا يستطيع حتى سداد الالتزامات المتراكمة.

4- ارتفاع تكاليف العمالة والتشغيل: هناك تضخم كبير في كلفة التشغيل وارتفاع الاجور وهذا لم يتوقعه كثير من اصحاب المشروعات الصغيرة مما نذر بخسائر كبيرة تحملها هذا القطاع سنويا على امل ان الوضع سوف يتحسن وتزدهر المشروعات الصغيرة وكذلك ينظر المالك من منظور اخر ربما بإغلاق محله سوف تخسر كثير من الاسر مصدر دخلها لذلك بعض من المشاريع تحملوا الخسائر لسنوات من اجل خدمة مجتمعهم

5- عدم اهتمام الدولة بهذا القطاع كونة يمثل حوالي 95% من قطاع الاعمال في اليمن: من الملاحظ انه لا توجد سياسة واضحة للدولة تقوم بمساعدة هذا القطاع كونة يمثل أحد القطاعات المهمة والتي تساهم في تخفيض معدلات البطالة في المجتمع.

وعلية فان ملاك المشاريع الصغيرة الان أمام تحدي كبير ما إذا استمر الوضع الحالي لسنوات قادمة كون التضخم وخاصه في المناطق المحررة وصل الى معدلات متقدمة لم تشهدها اليمن من قبل وكذلك عدم وجود توجه واضح من الدولة لرفد تلك المشاريع وان وجد هناك توجه ورعاية هو محسوب لمنظمات دولية او منظمات مجتمع مدني. فصمود المشاريع هو تحدي كبير امام ملاك تلك المشاريع.

واخيرا نقول لكم

وقف الخسارة ربح

لا تحتاج الصين للهجوم على تايوان

منى ناصر

■ تستمر العلاقة المعقدة بين الصين وتايوان في لفت الأنظار وإثارة الاهتمام الدولي، حيث تقع جزيرة تايوان في نقطة توتر جيوسياسية حساسة في منطقة آسيا الشرقية. ورغم العلاقات المتوترة بين كل من الصين الشعبية وتايوان، الإقليم المعروف رسمياً باسم "جمهورية الصين"، إلا أنه لا يزال السلام والاستقرار هما السمتان الرئيسيتان للعلاقات بينهما. وتطرح هذه الظروف السؤال الحاسم، وهو لماذا لا تهجم الصين على تايوان؟

■ تعود جذور جدل الوضع السياسي بين الصين وتايوان إلى نهاية الحرب الأهلية الصينية في عام 1949، حيث فر الجيش الوطني الصيني المناوئ للشيوعية إلى تايوان بعد هزيمته من القوات الشيوعية بقيادة ماو تسي تونغ. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت تايوان دولة مستقلة حكمتها الحكومة الوطنية الصينية التي تحتفظ بوضعها باعتبارها الممثل الشرعي للصين.

ومع ذلك، تنادي الحكومة الشيوعية في بكين باعتبار تايوان جزءاً لا يتجزأ من أراضي الصين، ولديها التزام بإعادة توحيد البلدين في يوم من الأيام، سواء بطرق سلمية أو بالقوة. ورغم هذه المطالب الصريحة إعلاميا، إلا أنه لا توجد علامات قوية على أن الصين ستقوم بأي هجوم عسكري على تايوان في المستقبل القريب.

قد يظن البعض أن السبب في ذلك هي الولايات المتحدة، المزود الرئيسي لتايوان بالدعم العسكري والسياسي، حيث بموجب قانون العلاقات الأميركية مع تايوان، قد يجبر أي هجوم على تايوان الولايات المتحدة على التدخل عسكريًا ضد الصين، مما يجعل البعض يعتقد أن ذلك ما يردع الحكومة الشيوعية الصينية عن استخدام القوة حيال تايوان تحت أي ظرف قد ينشأ.

ولكن في الحقيقة يحكم نهج الولايات المتحدة سياسة الصين الواحدة. ونستند في ذلك إلى العديد من الوثائق، مثل الثلاثة البيانات الأمريكية الصينية التي تم التوصل إليها في أعوام 1972م و1978م و1982م، وقانون العلاقات التايوانية الذي أقره الكونغرس الأمريكي في عام 1979م، و«الضمانات الستة» التي رفعت عنها السرية مؤخرًا، والتي أبلغ بها الرئيس رونالد ريغان تايوان في عام 1982. وتوضح هذه الوثائق أن الولايات المتحدة:

• "تعترف بالموقف الصيني المتمثل في أن الصين وتايوان جزء من الصين"، وأن جمهورية الصين الشعبية هي "الحكومة القانونية الوحيدة للصين" (أكد بعض المسؤولين الأمريكيين أن استخدام كلمة "اعترف" يعني أن الولايات المتحدة لا تقبل بالضرورة الموقف الصيني)،

• رفض أي استخدام للقوة لتسوية النزاع،

• الالتزام ببيع الأسلحة إلى تايوان للدفاع عن النفس،

• وستحافظ الولايات المتحدة على القدرة على الدفاع عن تايوان، ولكنها ليست ملزمة فعليًا بذلك.

وحديثا، في عهد الرئيس دونالد ترامب، عمقت الولايات المتحدة العلاقات مع تايوان رغم اعتراضات الصين، حيث تحدث ترامب مع تساي، رئيس جمهورية الصين، عبر الهاتف قبل تنصيبه حتى، وهو أعلى مستوى اتصال بين الجانبين منذ عام 1979م، وفي ظل هذا التعمق باعت الولايات المتحدة ما قيمته أكثر من 18 مليار دولار من

الأسلحة للجيش التايواني.

وكذلك إدارة بايدن اتبعت نهجًا مشابهًا، حيث استمرت في مبيعات الأسلحة وأكدت على استمرار توطيد العلاقات عبر اللقاءات بين المسؤولين من أميركا وتايوان التي بدأتها إدارة ترامب، حتى أن بايدن كان أول رئيس أميركي يدعو ممثلين تايوانيين لحضور حفل تنصيب الرئيس، وقد يعيد البعض سبب ذلك في اعتماد شركات الولايات المتحدة التكنولوجية على تايوان، المورد الأول لها، للحصول على رقائق أشباه الموصلات، وهي رقائق إلكترونية موجودة في معظم الأجهزة الإلكترونية، بما في ذلك الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر والسيارات وحتى أنظمة الأسلحة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، إلا أن، ورغم خطابات بايدن الرنانة بخصوص حماية تايوان، قد أقدم بايدن لتعزيز صناعة الرقائق الأمريكية، وفي أغسطس 2022، أقر الكونجرس مشروع قانون واسع بقيمة 280 مليار دولار لتشجيع تصنيع هذه الرقائق محليا، وحذوها لفك ارتباطها التكنولوجي بتايوان يدفع بنا لاستنتاج وجود احتمالية كبيرة لتخلي الولايات المتحدة عن تايوان وقت الحاجة لتدخلها العسكري -إذا جاء- ، مع استمرارها باستغلال تايوان ماليا عبر بيعها الأسلحة.

ولهذا نستثني في مقالنا هذا عامل الخوف الصيني من تدخل الولايات المتحدة عسكريا مباشرة كمانع للصين من إقدامها على ضم تايوان بالقوة العسكرية، وإذا ما كان هنالك أي عامل خوف صيني فهو من اليابان.

ومع ذلك يمكن تفسير عدم الهجوم الصيني على تايوان لعدة عوامل أخرى هامة، أهمها القوى الاقتصادية والاعتبارات السياسية.

إن العلاقة الاقتصادية بين الأرض الأم وتايوان بدأت في 1 يناير 1979، بعد اعتماد الإصلاحات والسياسة المفتوحة في أواخر عام 1978، اقترحت الصين إنشاء ثلاث روابط (التجارة المباشرة والبريد وخطوط النقل) بين تايوان والصين. في عام 1980، نظمت الصين بعثة إلى هونغ كونغ واشترت ما قيمته 80 مليون دولار من المنتجات التايوانية. في نفس العام، ولتشجيع التجارة بشكل أكبر، أعلنت الصين سياسة معفاة من الرسوم الجمركية على السلع المستوردة تايوانية الصنع. ومع ذلك، استمرت سياسة التعريفة الصفرية لمدة عام واحد فقط.

وفي عام 1985، استجابت تايوان لأول مرة لطلب الصين للتجارة عبر مضيق تايوان بالإعلان عن «مبدأ عدم التدخل في الصادرات غير المباشرة إلى البر الرئيسي». منذ ذلك الحين، بدأت التجارة عبر المضيق في النمو بسرعة جنبًا إلى جنب مع الإصلاحات الاقتصادية المتزايدة في الصين وتخفيف تايوان التدريجي للحدود المفروضة على التفاعل الاقتصادي عبر المضيق.

ويتجلى هذا الترابط المتزايد في جميع المؤشرات الاقتصادية، وإن لم يكن متماثلا. ويمكن القول إن الصين منفتحة بشكل عام على التجارة والاستثمار والعمالة التايوانية، بينما كانت تايوان أكثر تقييدًا للتدفقات المتبادلة من الصين.

وقد نمت التجارة في الاتجاهين كحصة من مجموع التجارة والناتج المحلي الإجمالي بشكل مستمر تقريبا منذ الثمانينات من تايوان إلى الصين، ومنذ عام 2000م من الصين إلى تايوان، قبل أن تصطدم بجدار الأزمة المالية العالمية في عام 2008م. وأدى الاستثمار المباشر من تايوان إلى الصين إلى إعادة تطوير الصين منذ الأيام الأولى للإصلاح، على الرغم من أنه تم توجيه معظمها عبر هونغ كونغ وغيرها من المناطق.

وكما توسعت حركة الناس عبر مضيق تايوان بسرعة، على الرغم من عدم التناسق الواضح، حيث إن عدد المواطنين التايوانيين الذين يزورون أو يعملون في الصين يفوقون بشكل كبير عدد الزوار والمقيمين الدائمين من الصين في تايوان.

وهكذا حدث النمو التصاعدي للتفاعل الاقتصادي بين الصين وتايوان لأكثر من 30 عامًا على الرغم من التوترات السياسية والعقبات التي تعترض التجارة.

اليوم، تايوان هي واحدة من أكبر المستثمرين في الصين. فبين عام 1991 ونهاية ديسمبر 2021، شمل الاستثمار المعتمد في الصين 44,823 حالة بإجمالي 198.28 مليار دولار أمريكي. في عام 2021، بلغت قيمة التجارة عبر المضيق 273.06 مليار دولار أمريكي، ولا ننسى اعتماد الصين في إلكترونياتها على الرقائق الإلكترونية سالفة الذكر القادمة من تايوان، وقد بلغ استيرادها من تايوان 70% من مجمل استيرادها لهذه الرقائق، حتى أنه أطلق على اعتماد الصين على تايوان اسم "درع السيليكون" للجزيرة ضد أي هجوم صيني، قبل أن تقوم إدارة بايدن في عام 2022م بسن تشريعات لضوابط تصدير صارمة تقيد قدرة الصين على الحصول على رقائق متقدمة، بما في ذلك من تايوان، مما دفع ببكين هي الأخرى إلى زيادة صناعة رقائقها الخاصة.

بالطبع، مع أول صاروخ صيني يضرب الجزيرة سيكون اقتصاد الصين، كونها الدولة الرائدة في التجارة عالميا، هو أكبر خاسر، ناهيك عن الضرر العالمي.

فالصين هي أكبر منتج وأكبر مستهلك لهذه الرقائق والدوائر المتكاملة ذات الصلة. في عام 2020م، بلغ إجمالي واردات الصين من أشباه الموصلات 350 مليار دولار، أي ضعف وارداتها النفطية. في عام 2021م، ارتفع إنتاجها من الدوائر/أشباه الموصلات المتكاملة بنسبة 33%، ومع ذلك، واردات أشباه الموصلات استمرت في الارتفاع أيضًا، حيث ارتفعت بنسبة 23.6% لتصل إلى 432 مليار دولار في عام 2021م.

ولكن بعد فرض الولايات المتحدة ضوابطا للحد من وصول الصين إلى هذه الإلكترونيات، كحرب من نوع آخر، قامت الحكومة الصينية في نهاية عام 2022م، بتخصيص 143 مليار دولار لدعم سوق أشباه الموصلات المحلية على مدى فترة خمس سنوات.

إن الصورة المنتشرة عن العلاقة الاقتصادية بين الطرفين هي اعتماد الصين على وارداتها من تايوان بيد أن الكثير يسهو عن كون الصين هي المصدر الأول والرئيسي للدخل التايواني، فتايوان تعتمد بشكل رئيسي على صادراتها للصين، حيث 42% من صادراتها تذهب إلى الصين، كما أن الصين هي الدولة المتصدرة في قائمة الدول التي تستورد تايوان منها. وهكذا تحكم الصين قبضتها على تايوان

لتبقها تحت رحمتها اقتصاديا.

ولهذا نرى، وعلى الرغم من كل هذه التوترات، أن الترابط الاقتصادي بين الحكومتين الصينيتين في بكين وتايبيه بقي وثيقا، وذلك لعلاقتهما الاقتصادية الأشبه بسلسلة مترابطة ملتحمة الحلقات.

ونعيد سبب هذه العلاقة المتماسكة إلى توافق 1992م، الذي تم بين ممثلين من الحكومة الشيوعية وممثلين من حكومة الكومينتانغ، سعى فيه المفاوضون إلى صياغة إطار عام لإدارة العلاقة عبر المضيق ضمن ما أدركوا أنه "صراع غير قابل للحل"، وقد نجحوا طالما كانت الحكومتين ترضى البقاء في هذا الإطار، الذي كان أساسه هو الاتفاق على أن الحكومتين تتعاونا «داخل دولة واحدة»، وهو حد ضيق ولكنه قوي يعمل على الحفاظ على الوضع السياسي الراهن، والذي قبله الجانبان في ذلك الوقت.

وكان أساس هذه الاتفاق هو التفاهم المتبادل بين المفاوضين على أنه بالرغم من أن كلا منهما لديه معنى مختلفا، إلا أن جانبي المضيق يلتزمان «بمبدأ الصين الواحدة»، وهذا يعني أن الجانبين سيعملان ككيانين سياسيين «داخل دولة واحدة»، وليس داخل دولتين صينيتين أو داخل صين واحدة، تايوان واحدة.

فالاتفاق النسبي بين الحكومة الشيوعية وحكومة الكومينتانغ على أن الصين واحدة يختلف الطرفان في تفاصيله، أي حول ماهية هذه الوحدة، حيث يرى الكومينتانغ الصين الواحدة هي جميع الأقاليم تحت قيادته، ويرى جمهورية الصين على أنها ممثل الصين الواحدة، حتى أنه لا يزال دستور تايوان، الذي صاغه حزب الكومينتانغ، يعترف بالصين ومنغوليا وتايوان والتبت وبحر الصين الجنوبي كجزء من جمهورية الصين، إذ لا يدعم حزب الكومينتانغ استقلال تايوان، وقد دعا باستمرار إلى توثيق العلاقات مع بكين. بينما رأى ممثلو الحزب الشيوعي أن الصين هي واحدة والجميع ينتمي إليها، غير أنهم اعتبروا تايوان ذات حكم ذاتي تحت سقف الصين الواحدة، على غرار نموذج هونغ كونغ، وكما صرح الرئيس الصيني شي جين بينغ، فإن توافق عام 1992م يعكس اتفاقا على أن «جانبي المضيق ينتمون إلى صين واحدة وسيعملان معا للسعي إلى إعادة التوحيد الوطني».

وهذا ما تحاول تساي تغييره حاليا، إلا أن الأمر ليس بهذه السهولة، فبرغم أنها تعلن عن التزامها بمبدأها في السعي إلى تايوان مستقلة غير معتمدة على الصين إلا أن الأرقام تقول عكس ذلك، فمعدل النمو للتبادل التجاري بين الجانبين على مضيق تايوان قد ارتفع في عهدها إلى أكثر من 90%.

تساي، رئيس جمهورية الصين الحالية، مرشحة عن الحزب التقدمي الديمقراطي، الذي نشأ في تايوان، والذي لا يوافق على أي صياغة لصين واحدة وبالتالي لا يمكنه قبول توافق 92م، حيث يدعو إلى تايوان مستقلة كليا عن الصين.

ولذلك اتخذت حكومة بكين منذ انتخاب تساي في 2016م، وإعادة انتخابها في 2020م، إجراءات صارمة منها عدم تشجيع السياحة من الأرض الأم إلى تايوان حتى انخفضت من أعلى مستوى لها بأكثر من 4 ملايين في عام 2015م إلى 2.7 مليون في عام 2019م، ورغم هذا الانخفاض يبقى الزوار من الأرض الأم ربع مجمل الزوار لتايوان.

وأيضا اتخذت إجراءات أخرى، اشتدت بعد تبادل اللقاءات بين مسؤولين من تايوان والولايات المتحدة، تهديدا لحكومة الحزب التقدمي الديمقراطي وتشويهها لدى شعبها، وكما اتخذت إجراءات معاكسة، لترغيب سكان تايوان وجذبهم للصين، فمنذ ما يقرب من خمس سنوات، أدخلت بكين 31 إجراءً منحت بها التايوانيين حرية أكبر في الوصول إلى الفرص والمزايا في الأرض الأم، ولكنها لم تحرز النجاح المطلوب.

ومن المفارقات أن الحكومة الشيوعية في بكين اليوم تعلق آمالا لعودة الكومينتانغ لسدة الحكم في تايوان.

ختاما، إن تايوان بلد ذو قيمة استراتيجية كبيرة، وموطن صناعة الرقائق الإلكترونية وأشباه الموصلات في العالم، وعليه يدرك رؤساء الصين الشيوعية أن أي هجوم على تايوان سيؤدي إلى اندلاع حرب سلبية النتائج على جميع الأطراف.

غير أن في الحقيقة مشكلة الصين ليست مع تايوان بحد ذاتها في كل الأحوال، لذلك هي ليست في حاجة للهجوم العسكري على تايوان، وإنما مشكلتها تكمن في التدخل السافر للقوى الخارجية، الذي قد يؤدي إلى خروج تايوان عن الخط الذي رسم في 1992م.

هذا التدخل هو الذي جعل من العلاقة بين الصين وتايوان، اليوم، قضية معقدة، وترتبط بأمور عديدة تتعلق بالسياسة والاقتصاد والأمن العالمي، وفي الظروف الراهنة، بتوازن القوى والاعتبارات الاستراتيجية.

ولكن في نهاية المطاف يظل احترام السلام والاستقرار هما الخيار المفضل لكلي البلدين، والسمة السائدة بين الطرفين.

المصادر

1. CHINA-TAIWAN ECONOMIC RELATIONS, Peterson Institute for International Economics | https://www.piie.com/publications/chapters_preview/5010/01iie5010.pdf
2. ECONOMIC RELATIONS BETWEEN TAIWAN AND CHINA, CHEN-YUAN TUNG, Institute of International Relations, National Chengchi University, Taiwan, 2004. | https://www.ucm.es/data/cont/media/www/pag-72537/TUNG4M.pdf
3. https://www.taiwan.gov.tw/content_6.php
4. https://www.cfr.org/backgrounder/china-taiwan-relations-tension-us-policy-biden
5. https://www.economist.com/special-report/2023/03/06/it-is-time-to-divert-taiwans-trade-and-investment-from-china
6. https://thediplomat.com/2022/07/the-1992-consensus-why-it-worked-and-why-it-fell
7. https://globaltaiwan.org/2023/04/china-ramps-up-economic-coercion-on-taiwan-ahead-of-2024-elections/
8. https://www.stimson.org/2022/semiconductors-and-taiwans-silicon-shield/
9. https://thechinaproject.com/2023/06/15/semiconductor-export-controls-a-catalyst-for-chinese-development/
10. https://www.gisreportsonline.com/r/china-taiwan-relations/
11. https://tradingeconomics.com/china/imports-from-taiwan
12. https://oec.world/en/profile/country/twn?tradeScaleSelectorLatestTrends=tradeScale2
13. https://www.scmp.com/economy/china-economy/article/3200125/mainland-chinas-efforts-lure-taiwanese-fade-deepening-distrust-and-slowing-economy
14. https://www.mac.gov.tw/en/News_Content.aspx?n=2BA0753CBE348412&s=420004972769A4DB

Since 1958

شركة جمعان للتجارة والإستثمار

Jumaan Trading & Investment Co.

شريك التنمية

المعدات الثقيلة

القطاع الصناعي

القطاع الزراعي والبحري

مولدات ماج دوسان اليابانية | الطاقة المتجددة | حراثات ارماتراك

زيوت ماج | دكاكة ساكاي اليابنية | رافعه شوكية هيلي

الإدارة العامة
العنوان: اليمن . صنعاء . التحرير
رقم الهاتف: 3/ 4/ 9671272232+
رقم الهاتف: 3/ 2/ 9671480441+

فرع صنعاء
العنـــوان: اليمن . صنعاء . شارع الزبيري
رقم الهاتف: 01207411

فرع.باب اليمن
العنوان: اليمن . صنعاء . باب اليمن
رقم الهاتف: 01244278

فرع باجل : 03505011

فرع عدن
العنوان: اليمن . عدن
رقم الهاتف: 02303700

فرع الحديدة
العنوان: اليمن . الحديدة
رقم الهاتف: 03262586

فرع المكلا: 05308272

www.jumaanco.com

info@jumaanco.com

الاقتصاد اليمني.. الرؤية والتحديات

د/ رجوان عبدالوهاب محمد

■ جميعنا ندرك ما تعيشة اليمن من هشاشه قطاعها الاقتصادي في ظل الحرب الدائرة منذ العام 2015م، وانعكاس ذلك على مختلف القطاعات الاخرى، حيث انخفض مستوى دخل الفرد بسبب موجة التضخم ووصل الحال بالبعض إلى انعدام الدخل، حيث يعيش (70%) من السكان تحت خط الفقر الغذائي ويعيشون على مساعدة المنظمات الدولية ومساعدات البعض من أقاربهم في الخارج. وارتفاع مستوى البطالة لعدم قدرة الحكومة على التوظيف الجديد وتعطل قطاعات الإنتاج في البلاد.

■ في حين ان الإيرادات العامة للدولة تتسم بالضأله الشديدة نتيجة تعطيل آلية تحصيل الإيرادات علاوة على عدم قدرة الاقتصاد على توليد الإيرادات بالعملة المحلية والأجنبية، واصبحت الدولة عاجزة عن القيام بالانتاج وتعزيز الانتاج المحلي لشحة الموارد المالية والاستثمارات الخاصة وعدم القدرة على تحقيق جزء من الاكتفاء الذاتي للمواطنين من الغذاء، فالإيرادات الضريبية ضئيلة لان الكتلة السكانية والنشاط الإنتاجي يقع في مناطق سيطرة مليشيات الحوثي، وإيرادات الجمارك محدودة لانخفاض الطلب الكلي على الاستيراد وافتقاره على السلع الأساسية، وإيرادات الدولة من النقد الأجنبي شحيحة نتيجة انخفاض الإنتاج من النفط، والمشاريع المحولة من القروض والمنح متوقفة والمعونات تمر عبر منظمات الأمم المتحدة التي ترفض صرفها عبر البنك المركزي عدن ، ويتم صرفها عبر البنوك التجارية التي يتحكم بها الانقلاب الحوثي. كل هذه العوامل التي تمثل معوقات كبيرة للتعافي والنمو الاقتصادي، وعليه لابد ان تقوم الحكومة باتخاذ حزمة من الاصلاحات الاقتصادية والمالية التي من شأنها المساهمه بالدفع بعجلة التنمية في مسارها الصحيح. ومن هنا لابد من ضرورة تحييد الاقتصاد عن الحرب والسياسة واتباع سياسة اقتصاديه تصحيحيه حقيقية لتصحيح المسار الاقتصادي، وتوحيد الاوعية المالية وتوريدها إلى حسابات الحكومة في البنك المركزي عدن، بدلاً من لجوءها إلى طباعة المزيد من العملة لتغطية نفقاتها. حيث تقتضي مواجهة الوضع الراهن والنظر الى المستقبل وبلورة سياسات مالية رشيدة تأخذ بعين الاعتبار استغلال كافة الموارد المتاحة وفي نفس السياق الاستخدام الرشيد لهذه الموارد وبكفاءة عالية. وبالتالي وضع موازنة سنوية واضحة وشفافة والاعلان عنها رسميا. وعلى الحكومة عند اتخاذ اي قرارات لرفع ايراداتها (كرفع قيمة سعر صرف الدولار الجمركي) ان تعمل قرارات موازية تساعد في التخفيف من الاعباء الاقتصادية على المواطنين (كزيادة الرواتب، تقديم الدعم للفقراء) وكذا دعم المؤسسات الايراديه كالضرائب والجمارك حتى تتمكن من القيام بدورها بأكمل وجه. بالاضافة الى العمل على تنمية الموارد الاخرى غير النفطية (المعادن، الزراعة، الثروة السمكية والحيوانية،،، الخ) وتنمية موارد البلد من الموانئ والمطارات والحدود البرية والبحرية. وتشجيع الإنتاج والصناعة المحلية حتى نتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وتشجيع الصادرات من الإنتاج المحلي، والتخفيف من الواردات، وبالتالي تخفيف الطلب على العملات الأجنبية، وتشجيع الاستثمار في المشاريع التنموية التي تحقق الفائدة والمنفعة. حيث وأننا بلد غني بالثروات والمواقع الجغرافية الهامة، التي يمكن ان تساهم وبشكل كبير في دعم الموازنة العامة للدولة.

وكذا تعزيز رقابة البنك المركزي على شركات ووحدات الصرافة لمنع المضاربة بالعملة والهادف الى التربح والاثراء بعيدا عن انجاز المبادلات والمعاملات التجارية والاقتصادية.و العمل على سحب فائض السيولة من العملة المحلية المتراكمة لدى الصرافين لما لذلك من مخاطر وفي السياق نفسه التأكد من عدم احتفاظ الصرافين باي وديعة خارج نطاق اختصاصه. هذا يتطلب تقوية دعائم السلطة النقدية من خلال أعطاها قوة القرار واستقلاليته. وكذا تطوير السياسة الوطنية للاستفادة القصوى من التحويلات المالية للمغتربين اليمنيين وتحفيزهم على زيادة تحويلاتهم عبر الجهاز المصرفي، ودراسة جدوى انشاء بنك المغتربين بعد تحقيق السلام في اليمن. وتشجيع البنوك الراغبة في فتح مقرها الرئيسي في عدن، مما يعني مراكز مالية وارصده نقدية تحت سيطرة البنك المركزي عدن. وبالتالي اعادة الدورة النقدية للبنوك والعمل على صرف رواتب موظفي الدولة عبر البنوك التجارية وليس عبر الصرافين لما لذلك من اهمية في تعزيز دور البنوك في تأدية وظائفها. وضرورة مساعدة البنوك التجارية على تحويل اموالها بالعملات الاجنبية في استخدامها لاستيراد السلع والخدمات وبما يخفف الطلب على الدولار في السوق.

جملة هذه الاصلاحات قد تكون مثالية ولكن لا تستطيع الدولة القيام به في الوقت الراهن الا بتظارف كافة الجهود لتوفير راس المال الكافي للتنمية وليس المقصود هنا راس المال النقدي فقط وانما راس المال البشري ايضا والذي يعتبر اهم بكثير من راس المال النقدي. وكذلك قد تدعو الحاجة الى ايجاد طرق بديله تساهم في الحل، وتسعى الى ايجاد خطة لشراكة القطاع الخاص مع الحكومة للنهوض باقتصاد البلد، لهذا على الحكومة السعي لايجاد رؤية مشتركة لرعاية مصالح القطاع الخاص ودعمه حتى يساهم الى جانب الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ليتمكن من اداء مهامة بشكل يخدم البلاد ويحقق اهدافة الخاصة. بحيث يعطي القطاع الخاص الموقع الريادي في هذه الخطة، كفتح المجال امامه للاستثمار في مجال استصلاح الأراضي لضمان الامن الغذائي.

وتبقى التحديات والصعوبات التي تواجهها بلادنا كثيرة ، ولكن علينا بالسعي والتلاحم لتخطيها وتحويلها لمقومات لنجاح (واول الغيث قطرة).

بلد الثروات

أ. باسل الهارش
عضو هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

■ الجمهورية اليمنية بلد الثروات والتجارة والخدمات، هذا ما تعلمناه في مدارسنا وهذا ما حفظناه عن ظهر قلب، ولكن اين نحن من هذا الان؟ وماذا نرى حين نراجع ارقام الميزان التجاري اليمني حاليا؟

■ بالتعاريف المعتمدة اقتصاديا، فان الميزان التجاري هو الفرق بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات لبلد ما في فترة معينة، وبالتالي فانه، اي الميزان التجاري، يعتبر من ركائز المؤشرات الاقتصادية، حيث انه يبين وبصورة اكيدة ان كانت الدولة تعيش في فائض تجاري اي حين تكون الصادرات بقيمتها تفوق قيمة الواردات او انها في عجز بحيث تعكس هذه القاعدة وتكون قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات.

اما في اليمن، ورغم معرفتنا المسبقة بان ميزاننا التجاري يقع في عجز تاريخيا، الا ان الارقام التي سجلتها اليمن منذ بداية الحرب الدائرة في البلاد قبل نحو سبع سنوات، إذ وصل إلى 7.8 مليارات دولار وفق بيانات رسمية لعام 2020، والتي تتوقع أن يتجاوز العجز 10 مليارات دولار لعام 2021 نجد بالمقابل تخبط سعر الصرف وتحديد التحويلات المالية الى الخارج حيث اننا بتنا مقطوعين تماما عن الحركة التجارية، وهذا ما يعد أخطر بكثير من العجز التجاري.

ولعل من اسوء نتائج العجز في الميزان التجاري اليمني هو السرعة في الانهيار المالي والاقتصادي، فأولى نتائج العجز التجاري هو فقدان الاستثمارات وبالتالي إعاقة سوق العمل، كما وزيادة القروض لتغطية هذا العجز وانجرار اليمن اقتصاديا وسياسيا الى العالم الخارجي وسياسة المحاور، بالإضافة الى خطر البطالة والتضخم والفائدة غير المستقرة وما الى ذلك من اهتزازا للوضع الاقتصادي ككل.

و للحد من هذه المخاطر التي تنجم عن العجز في الميزان التجاري و ضبط الخسائر، يجب على الحكومة اليمنية تفعيل رفع الرسوم الجمركية على البضائع و الخدمات التي بمقدور اليمن انتاجها و ذلك قد ينعش الانتاج المحلي و يزيد الاموال من خلال الرسوم الجمركية في الخزينة ، و بالموازاة مع ذلك على الجمهورية اليمنية دعم القطاعات الانتاجية في اليمن صناعيا و زراعيا لاسيما المواد الاولية التي يستطيع اليمن انتاجها او تصنيعها، كما و عليها، بالمشاركة الوعي لدى المواطن اليمني، الحث على تفضيل الانتاج اليمني على غيره من الانتاجات الاجنبية و ذلك قد يخفف من الاستيراد و قد يزيد من التصدير على المدى البعيد وفق اتفاقات تجارية معينة مع المحيط اليمني او الدول الصديقة.

ويبقى املنا الاخير في تغيير نهج السياسة الاقتصادية اليمنية من خلال التسريع في الكشف عن استثمار الغاز والنفط في الجمهورية اليمن ما سيغير معادلة الميزان التجاري اليمني بالكامل لا بل معادلة العجز المتراكم على الاقتصاد بشكل عام.

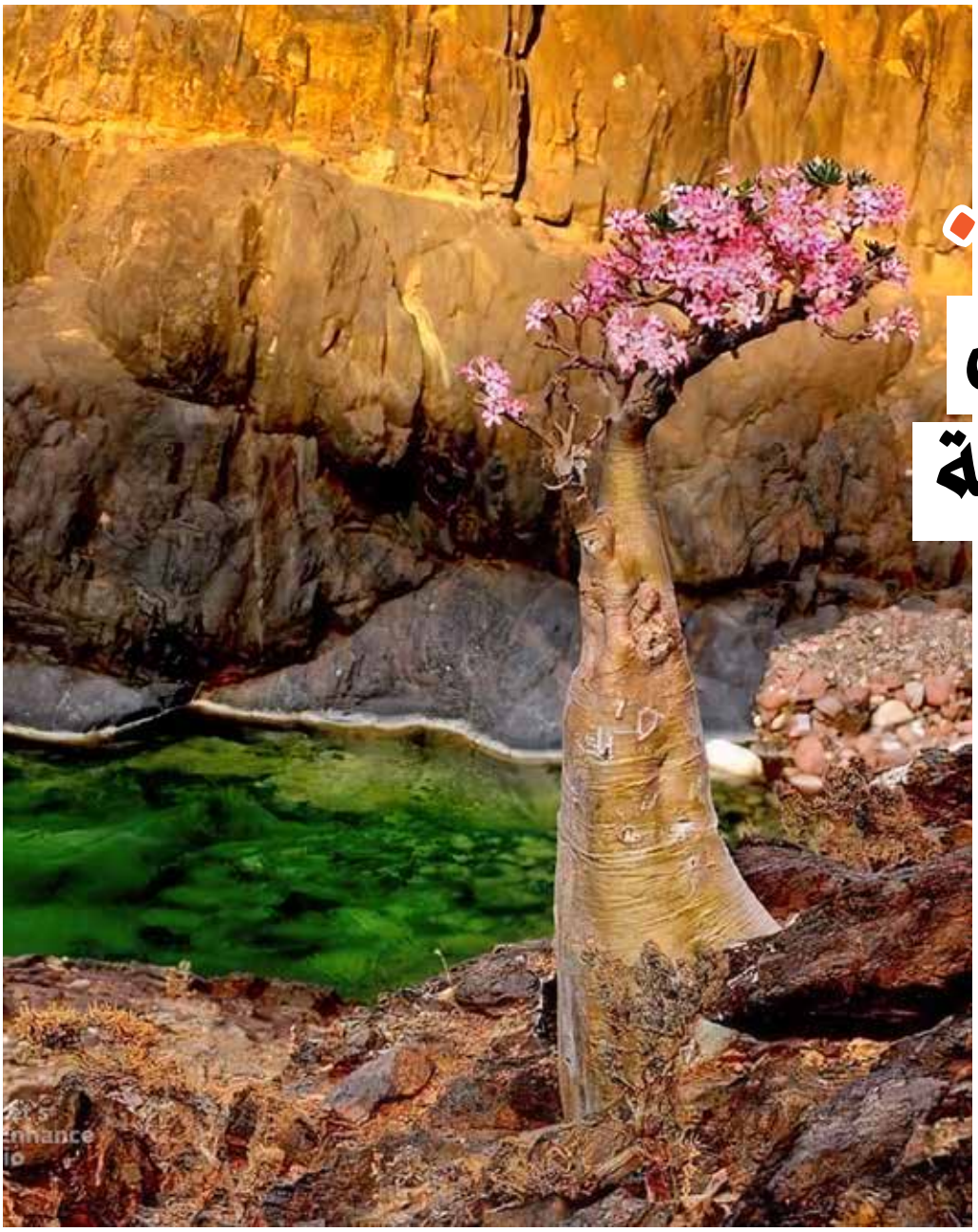

سقطرى.. الاستثمار في قطاع السياحة

سعد العجمي

■ جزيرة سقطرى المتموضعة في المحيط الهندي وقد كان لها عبر التاريخ أسماء عديدة منها جزيرة السعادة وجزيرة العنقاء وتصنف الجزيرة ضمن أهم مواقع التراث الحيوي وتعتبر أرخبيل سقطرى من الجزر الأكثر ثراء من خلال تنوع بيولوجي ضخم وتراث ثقافي فريد وميزات أيكولوجية باذخة

■ وتتمتع جزر سقطرى بمعالم ومواقع سياحية على سبيل المثال لا الحصر كهف حوق الكهف العجيب المذهل في تكوينه وتصميمه ويحوي هذا الكهف على نقوش أثرية لأقوام مرت من هنا عبر التاريخ وبالحديث عن محمية دكسم الطبيعية في مرتفعات دكسم (وسط سقطرى) حيث تنمو أيقونة سقطرى شجرة دم الأخوين وأجوائها الباردة ورياحها المعتدلة والباردة والمنعشة للروح وهي ضمن أهم الوجهات السياحية في سقطرى وكذلك محمية ديطوح في غرب الجزيرة و هذه المحمية من أعجب الأماكن في الأرض ففيها أراض رطبة وشاطئ مدهش وجبالها مكسوة برمال البحر البيضاء مما يضفي عليها صورة جمالية فائقة الجمال والسحر أيضا مزارات سياحية أخرى مثل خيصة قوعهر في غرب الأرخبيل وهناك لقاء الجبل والبحر وما بينهما مشاهد مذهلة للأسماك في مياه البحر والطريق إلى هذا المكان الباذخ الجمال عبر قوارب الصيد التقليدية ومحمية حومهل وفرمهين وديتواه وأرهر وغيرها من المناطق الجاذبة والعجيبة ومن النادر أن يحظى مكان بتصنيف دولي ثلاثي كمحمية محيط حيوي وكموقع رامسار وكموقع تراث عالمي فقد تم تصنيف الأرخبيل في عام 2003م كمحمية محيط حيوي في إطار برنامج الإنسان والمحيط التابع لليونسكو، وفي عام 2007م تم تصنيف بحيرة ديتواه ضمن المناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية في إطار اتفاقية رامسار الدولية وفي عام 2008م تم تصنيف الأرخبيل ضمن مواقع التراث العالمي في القائمة التابعة لليونسكو، وبالتالي باتت هذه الجزيرة من أهم الوجهات السياحية والمزارات الطبيعية في العالم واذا تم استثمار قطاع السياحة الاستثمار الأمثل فأن عوائد السياحة تجعل من الأرخبيل في غنى عن المساعدات الأجنبية والمنح الخارجية كما أن هذه العوائد المالية المحتملة تساعد على تطوير الجزيرة وتنميتها في كل القطاعات والخدمات الأساسية.

جدير بالذكر أن وضع قطاع السياحة حاليا

في الأرخبيل غير مستغل كما يجب، فالوكالات السياحية لا تتجاوز خمس وكالات سياحية والترويج في حده الأدنى والانتقال إلى أرخبيل سقطرى عن طريق طيران العربية الإماراتية من أبو ظبي وأعداد قليلة تأتي عبر اليمنية من خلال عدن كما أنه لا توجد إحصائية رسمية لعدد السواح القادمين ولكن بحسب تقديرات بعض المتابعين أن عددهم في هذا الموسم ٢٠٢٣م قرابة ٩٠٠٠ ألف سائح كما وبحسب تقديرات غير رسمية أن الإرادات بلغت ٤,٥٠٠,٠٠٠ دولار امريكي كما أنه لا توجد شركات لتقديم الخدمات اللوجستية في سقطرى والمطاعم قليلة والفنادق أقل وطاقة الوكالات السياحية الموجودة حاليا في أرخبيل سقطرى لا تستطيع استيعاب أكثر من ٥٠٠ سائح في الأسبوع الواحد بحسب رأي مدراء بعض هذه الوكالات، وعليه نقترح على

السلطة المحلية والنخبة في أرخبيل سقطرى تشكيل هيئة تسمى هيئة السياحة أو أي تسمية أخرى مناسبة تكون تابعة للسلطة المحلية ويتم وضع لها القوانين واللوائح المنظمة لعملها وعلاقتها بشركاء العمل داخليا وخارجيا ووضعها القانوني والمالي، وعلى هذه الهيئة أن تقوم بالآتي:

1- تعاقد مع شركات سياحة وسفر عالمية من أجل الترويج للسياحة في الأرخبيل.

2- على السلطة المحلية تقديم حزمة من التسهيلات اللازمة لشركات النقل الجوي بالتنسيق مع الوزارات المختصة فيما يتعلق بالضرائب والتعقيدات البيروقراطية.

3- توسيع وجهات السفر من وإلى سقطرى على الأقل خمس مطارات في العالم وهي جدة وصلالة و أبو ظبي ونيودلهي والقاهرة لتكون هذه المطارات ترانزيت عبور من وإلى الجزيرة.

4- تحويل مدينة حديبوا القديمة إلى مزار سياحي يتم ترميمه وتجهيزه لهذا الغرض و انشاء متحف تراث وتأهيله كمزار سياحي.

5- تعاقد مع مستثمرين لتوفير وبناء بنية تحتية متطورة ومتكاملة وخدمات لوجستية للسياحة في الأرخبيل ومنها المركبات البرية والبحرية وبناء الفنادق الفخمة والمتطورة والمجمعات التسويقية وبناء شالهات

واستراحات سياحية وتوفير خدمة الانترنت والتخييم والمأكولات الشعبية السقطرية واليمنية والعالمية.

6- تشجيع وتحفيز الشباب السقاطرة على إقامة المشروعات المتوسطة والصغيرة مثل مشاريع تقديم الوجبات السريعة والمأكولات السقطرية الشعبية للسياح الأجانب في المحميات والقيام بدور المرشدين السياحيين والمصورين وبيع الهداية المصنوعة محليا من الحرف وغيرها.

7- تنظيم مؤتمرات وندوات في سقطرى وفي دبي وفي عواصم العالم لتحفيز وترويج للسياحة في الأرخبيل والاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال.

8- تحسين وترميم الطرق ولو على مراحل من عائدات السياحة.

9- ابتعاث شباب سقاطرة للتخصص في دراسة السياحة والفندقة.

10- التخطيط الاستراتيجي لتطوير قطاع السياحة في الأرخبيل ومواكبة التطورات العالمية في هذا القطاع.

11- تشكيل هيئة محلية للترويج للفن والتراث الشعبي السقطري والمسرح من خلال إقامة عروض ومواسم فنية ومسرحية وتراثية حتى يشاهدها الزوار والسياح ويتعرفوا على تاريخ وثقافة سقطرى الضاربة في أعماق التاريخ كجزء من تعريف العالم بسقطرى مما يـ في السائح ويخلق انطباع ايجابي.

و بالنظر للحلول المقترحة هنا فأنها و اقعية ويمكن العمل بها بالرغم من الظروف الحالية ويتطلب ذلك التنسيق مع الجهات والوزارات المعنية وتكامل الجهود مع المعنيين كخطوة أولى لتطوير هذا القطاع الهام على طريق تنمية وازدهار الجزيرة وخلاصة القول يجب الأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن نجاح الحلول المقترحة أو أي حلول أخرى إلا عند توفر إرادة حقيقية من السلطة المحلية والنخبة وأن تعرف أهمية السياحة وأن دورها مهم ومحوري في تنمية الموارد المالية للكثير من بلدان العالم وأن السياحة هي مصانع بلا أدخنة تعتمد عليها دول كثيرة في العالم العربي.

المغرب.. تجربة صناعة السيارات كقاطرة للنمو

د/ سامي محمد قاسم
- رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

■ المغرب أو رسميا المملكة المغربية ، هي دولة ذات سيادة تقع في أقصى غرب شمال أفريقيا، عاصمتها الرباط وأكبر مدنها الدار البيضاء؛ تُطل على البحر المتوسط شمالًا والمحيط الأطلسي غربًا، وتحدها الجزائر شرقًا وموريتانيا جنوبًا.
المغرب عضو في جامعة الدول العربية، الاتحاد من أجل المتوسط، والاتحاد الأفريقي؛ توجَد شراكة استراتيجية مع مجلس التعاون الخليجي، شراكة اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، شراكة عسكرية مع حلف شمال الأطلسي.

■ يَبلغ عدد سكان البلاد 36,999,400 نسمة بتاريخ 1 يوليو 2023 حسب التقدير الاستقرائي للبيانات الرسمية، مع نمو سكاني بَلغ 1,26% سنويًا ما بين 2015 و2020.
يعتبر المغرب بلداً نامياً ذو اقتصاد يميل نحو اقتصاد السوق مع حضور قوي للسلطات العمومية في الاستثمار وتوجيه السياسات الاقتصادية، ويبلغ الناتج القومي للمغرب 147 مليار دولار للعام 2023م .
إن المغرب دولة نامية و من الأسواق الناشئة؛ اتَبعت الحكومة المغربية منذ سنة 1993 سياسة خصخصة لبعض القطاعات العامة لتزيد من فعاليتها وتزيل قسمًا من العبء الذي تحمِله، تحتل البلاد المرتبة الثانية أفريقيًا والمرتبة 45 عالميًا حسب إجمالي الرسملة السوقية لجميع الشركات المحلية المدرَجة للتداول بقيمة بَلغت 65 مليار دولار أمريكي سنة 2020.
لاقتصاد المغربي هو خدماتي بامتياز، حيث مثّلت القيمة المضافة الخدماتية 54.9% من الناتج الإجمالي لسنة 2013. رغم تشغيل القطاع الفلاحي لـ 40% من الساكنة النشيطة، إلا أن القطاع الأولي لا يساهم إلا ب 16.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل الحبوب والخضر والفواكه ومنتجات الصيد البحري (الموجهة في جزء كبير منها إلى التصدير) أهم المساهمين الأوليين، أما القطاع الثانوي، فيساهم ب 28.5% من الناتج، بفضل قطاعات الاستخلاص المنجمي و الصناعة والأشغال العمومية.
المغرب غنى بالموارد الطبيعية والفلاحية، إضافة إلى جاذبيتها السياحية، يستفيد المغرب أيضا من موقعه الجغرافي التفضيلي إزاء الأسواق الأوروبية. في العقدين الأخيرين، وبفضل إصلاحات سياسية ومؤسساتية عميقة.
يتوفر المغرب على موارد معدنية هامة، فهو ثالث منتج للفوسفات في العالم وأول مصدر له حوالي 20 مليون طن، ويتوفر المغرب على 75% من الاحتياطي العالمي وبإيرادات تتراوح بين 8 و12 مليار دولار سنويا.

كما يضم مخزونا من الحديد والمعادن الأخرى من قبيل الباريت والرصاص والمنغنيز والكوبالت والنحاس والزنك والأنتيمون والفليور. وبالمقابل فإن مصادر الطاقة محدودة جدا، حيث إن إنتاج البلاد من الأنتراسيت والغاز الطبيعي يغطي بالكاد 20% من الاحتياجات، ما يضطر المغرب إلى الاستيراد (وصلت حصة الطاقات المتجددة

في المغرب من إجمالي قدرات إنتاج الكهرباء إلى 37% ويخطط ان تصل إلى 42% خلال الفترة القادمة).

أما أهم المحاصيل الزراعية فهي الحبوب القمح والشعير والذرة والقطاني الفول والجلبانة والعدس والفاصوليا والزراعات التسويقية والحوامض. كما تشكل زراعة أشجار الفواكه، أشجار الزيتون نشاطا لا يخلو من أهمية، أما تربية المواشي فتحتل مكانة خاصة في قطاع الفلاحة.

و يساهم القطاع الصناعي بحوالي 28% من الناتج الداخلي الخام. وتأتي الصناعات الغذائية في الطليعة، تليها صناعة النسيج والجلد والبناء. كما يعتبر قطاع النقل قطاعا متطورا بالنظر إلى توفر المغرب على شبكة طرقية يبلغ طولها 59.474 كيلومترا وكذا شبكة من السكك الحديدية تمتد على مسافة 1893 كيلومترا.

كما ان السياحة في المغرب تلعب دورا مهما حيث وصلت إيرادات السياحة في المغرب إلى 91.3 مليار درهم (9.02 مليار دولار) بنهاية ديسمبر 2022م، وتهدف المغرب لجذب 17.5 مليون سائح، وخلق 200 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة بحلول عام 2026، من أجل تحقيق إيرادات بقيمة 120 مليار درهم مغربي (11.83 مليار دولار) في غضون ثلاث سنوات.

■ تجربة المغرب في صناعة السيارات:

تظهر التجربة المغربية في صناعة السيارات بصفة عامة كنموذج ملهم، مكّن المغرب من استقطاب كبرى شركات تصنيع السيارات الأجنبية، ورفع نسبة المكونات المحلية في هذه الصناعات، الأمر الذي أبرز المغرب حاليا كأكبر مصنع للسيارات في أفريقيا، فعلى مدى السنوات الثماني الماضية، احتلت السيّارات المرتبة الأولى بين أكثر السلع المغربية تصديرا، إذ بلغت مبيعاتها لعام 2022 ما يقارب 11 مليار دولار، شكلت نحو 20% من إجمالي صادرات البلد، وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2023، بلغت الصادرات من صناعة السيارات المغربية

33.9 مليار درهم (3.5 مليارات دولار تقريبا)، مسجلة زيادة مذهلة قدرها 44% على أساس سنوي.

بدأت رحلة قطاع صناعة السيارات في المغرب عام 1959 عندما أنشأت الجمعية المغربية لبناء السيارات (صوماكا) المملوكة للدولة آنذاك أول مصنع للتجميع، صاحب ذلك زيادة كبيرة في الرسوم الجمركية وهو الإجراء الذي نجح إلى حد كبير في تحجيم الواردات، وفي عام 1962 بدأ تجميع سيارات "فيات" ثم "سيمكا" في المصانع المغربية، ثم "رينو" سنة 1966 ثم "سافيم" في 1967 و"بيجو" 1980 و"سيتروين" في 1986.

وشكل توجه المملكة نحو التحرير الاقتصادي في تسعينات القرن الماضي وتخفيض الرسوم الجمركية ضربة موجعة لشركة "صوماكا" ومصانعها، إذ تراجع الإنتاج من 20 ألف سيارة سنويا إلى 8482 سيارة في عام 1995، الأمر الذي عجلً بتوقيع المملكة اتفاقية مع شركة "فيات" لتجميع أول سيارة اقتصادية، وتداركها برفع الرسوم الجمركية مرة أخرى.

مع بداية القرن الجديد خطت صناعة السيارات في المغرب خطوات واسعة، ففي عام 2003 تمت خصخصة شركة "صوكاما" التي أصبحت النسبة الكبرى من أسهمها مملوكة لشركة رينو والتي ما لبثت أن استحوذت على الشركة بالكامل في مطلع عام 2005، وكانت النقلة الكبرى بإطلاق مدينة طنجة للسيارات عام 2012 و إنشاء المنطقة الحرة الأطلسية في القنيطرة والمنطقة الحرة "تكنوبوليس" في الرباط، حيث نجحت هذه المناطق في جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل متزايد، مما أعطى دفعة قوية لعلامة "صنع في المغرب".

وقد اعتبر المعهد الايطالي للدراسات السياسية الدولية ISPI أن المغرب من الدول القليلة في المنطقة التي استفادت من التوزيع الجغرافي للقيم العالمية (الإمدادات الصناعية) منذ العام 2005 بفضل الرهان على التسريع الصناعي وتنويع الاقتصاد والانفتاح على التجارب الخارجية المختلفة، حيث انتقلت حصة الاندماج في سلاسل القيم العالمية من 7.6% إلى 47% في أقل من 13 سنة (بين عامي 2005 و2018).

وتمكنت الرباط من جلب استثمارات ضخمة خلال العقدين الأخيرين شملت أكبر المزودين للأسواق العالمية من الولايات المتحدة والصين واليابان وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، فرنسا و إيطاليا وإسبانيا.

وتطمح المغرب أن تصبح نسبة المكوّن المحلي 80% في عام 2030 وذلك مقارنة بنسبة تبلغ 69% حاليًا، كما يطمح المغرب لمضاعفة قدرته الإنتاجية السنوية إلى مليوني سيارة بحلول عام 2030، من 700 ألف حاليًا.

ويُرتقب أن ترتفع القدرة الإنتاجية للمغرب إلى مليون سيارة بغضون السنوات الثلاث المقبلة، مع ضخّ شركة ستيلانتيس مؤخرًا لاستثمار جديد بقيمة 300 مليون يورو، الأمر الذي سيسهم بمضاعفة قدرة إنتاج مصنعها

بمدينة القنيطرة إلى 400 ألف سيارة، علما بأن الطاقة الإنتاجية حاليا في قطاع السيارات الكهربائية بالمغرب تتراوح بين 40 ألفا و50 ألف سيارة يتم تصنيعها سنويا.

شهد القطاع في الأشهر الماضية استقطاب استثمارات أجنبية مهمة، أبرزها "سوميتومو" اليابانية التي أعلنت عن إنشاء 9 مصانع جديدة حتى 2028، باستثمارات 190 مليون دولار لإنتاج الأجهزة الإلكترونية للسيارات.

منح المغرب امتيازات ضريبية للشركات العاملة في مجال التصدير و"الأوفشور" لا تتجاوز في الأقصى حصة 20% من الأرباح الصافية المعلنة، مع إمكان تحويل جزئي أو كلي للأرباح إلى خارج المغرب وتوسيع الاستثمار بالاعتماد على تمويلات مصرفية محلية أو أجنبية.

وأقر البرلمان المغربي قبل نهاية العام المنصرم قانونا جديدا بمثابة ميثاق الاستثمار، ويتضمن تحفيزات مهمة للمستثمرين وتبسيط الإجراءات باعتماد التكنولوجيا في التعامل مع الإدارات الحكومية، والسماح للبلديات والمحافظات بتقديم حوافز عينية للمستثمرين.

■ ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد المغربي:

يواجه الاقتصاد المغربي 3 تحديات رئيسية ويحاول مواجهتها لمواصلة خططه التنموية، تتمثل هذه التحديات في التالي:

1- ندرة موارد الطاقة:

تواجه المغرب ازمة في توفير الوقود والغاز خاصة بعد المشاكل السياسية التي واجهة علاقتها بجارتها الجزائر ، إلا ان الحكومة المغربية سعت إلى مواجهة نقص الوقود باللجوء الى البدائل الاخرى في توليد الطاقة مثل التوجه لتوليد الكهرباء من الطاقة المتجددة ، حيث تعتبر المغرب رائدة في هذا المجال مع اجمالي طاقة متجددة تبلغ 37% من حجم الطاقة الكهربائية في البلاد ومع التخطيط لرفعها إلى 42% خلال الفترة

القادمة ، ومواكبة لمشروع الربط الكهربائي لأوروبا والذي من خلاله تسعى المغرب لتصدير الكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية في صحاريها إلى اوروبا ، إضافة لمشروع انبوب النفط الذي سيمتد من نيجيريا إلى اوروبا عبر المغرب الذي تسعى لتنفيذه مجموعة من الشركات الاوربية.

2- اقتصاد الظل:

يعد اقتصاد الظل في المغرب من أبرز التحديات التي تواجهها المملكة، نظرا لحجمه الذي يقدر بنحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي. مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) المتقدمة، حيث يسجل متوسط 17.2%، فيما يناهز في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 25% كمعدل، ويرجع ذلك اساسا إلى 4 عوامل هي: القوانين المعقدة لإنشاء الشركات، والنظام الجبائي الذي يفرض ضرائب مرتفعة على المشاريع الصغيرة، بالإضافة إلى ضعف جودة تكوين وتعليم رأس المال البشري، فضلاً عن السياسات الاقتصادية للدولة التي لم تنجح في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام يخلق فرص شغل كافية في القطاع المنظم.

لذلك سعت المغرب لمواجهة هذه الظاهرة عبر خطوات عدة؛ منها مشروع تعميم الحماية الاجتماعية، وتوفير التغطية الصحية، والتقاعد للعاملين في أنشطته، أسوة بالموظفين في القطاعين العام والخاص ، اضافة إلى ضع إطار ضريبي خاص، وتوفير تمويلات ميسرة، وخلق مناطق اقتصادية خاصة.

3- التضخم:

تعتبر مشكلة التضخم من ابرز المشاكل التي تواجه الاقتصاد المغربي ورغم انها مشكلة عالمية بسبب الاحداث السياسية الدولية إلا أنها اثرت بشكل كبير على قدرة الاقتصاد المغربي في ظل جهوده لتبوء موقع ريادي في تجارة التصدير خصوصا التصدير الصناعي.

■ ابرز ما يمكن الاستفادة منه في التجربة المغربية:

1- ان التغذية الراجعة والسريعة ومراجعة الاجراءات الاقتصادية بشكل سريع يساهم في مواجهة اي تحديات تطرأ على الوضع الاقتصادي وتسهم في حلحلة المعضلات ، لذلك لابد من وجود مراجعة دورية للوضع الاقتصادي في البلد وتنسيق دائم بين الجهات المسؤولة عن الاستثمار في البلد والقطاع الخاص.

2- لابد من وجود خطط تطويرية دائمة والبحث عن الوصول لأهداف اعلى وعدم الاكتفاء بمعدلات النجاح الحالية.

3- التنسيق مع القطاع الخاص وتهيئة بيئة الاستثمار ركيزة اساسية للتنمية الاقتصادية.

4- القطاع الصناعي قاطرة نمو اقتصادي لباقي القطاعات في البلد ولذلك على الدولة البدء بوضع القوانين المحفزة للاستثمار الصناعي.

AL-SADI ATG GROUP

مجموعـــة السعـــدي التجاريـــة
AL-SADI TRADING GROUP

مشاريع الطاقة الكهربائية
Electrical Power Projects

تأجير محطات الكهرباء
Rental Power Plants

أنظمة الطاقة الشمسية
Solar Power Systems

Website: www.al-sadigroup.com

Email: info@al-sadigroup.com

hasseeb@al-sadigroup.com

Tel.: +967 2 247721

+967 2 247751

+967 2 247761

Mobile: +967 770471840

إلى من يهمه الأمر:

سياسة الدعممة

في مواجهة تطاير الموارد

د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

■ مع نهاية العام الماضي انتقلت الحرب في اليمن إلى مرحلة جديدة وخطيرة وهي حرب اقتصادية شنتها سلطات صنعاء ضد سلطات عدن وبشكل غير مسبوق على شكل شن هجمات عسكرية اقتصادية مباشرة أو التهديد الجاد على كل الأنشطة الاقتصادية التي تشكل مصادر مالية هامة لتمويل ميزانية حكومة عدن.

■ إن نتائج تلك الأعمال العسكرية الهمجية قد تسببت في:

• وقف إنتاج وتصدير النفط من محافظتي حضرموت وشبوة وبالتالي حرمان الحكومة من أهم مواردها على الإطلاق من العملات الاجنبية.

• حرمان الحكومة من الموارد المالية الهامة من الضرائب والجمارك بسبب فتح ميناء الحديدة أمام سفن المشتقات النفطية والسلع الأخرى ومنع التجار من الاستيراد عبر ميناء عدن ومنع دخول السلع إلى مناطق سيطرة سلطات صنعاء القادمة من مناطق حكومة عدن.

• حرمان الحكومة من مورد مالي هام وهو بيع الغاز المنزلي من محافظة مأرب إلى الأسواق الو اقعة تحت سيطرة حكومة صنعاء والتوجه للاستيراد من الخارج.

• سحب موارد مالية من العملات الأجنبية بطرق وإجراءات مالية مبتكرة من أسواق حكومة عدن.

إن الأحداث والتطورات المشار اليها أعلاه قد أدت إلى حرمان حكومة عدن من أغلب الموارد المالية سواء من العملات الأجنبية أو العملة المحلية وبالتالي سوف يتسبب ذلك في أحداث آثار خطيرة للغاية ومنها:

• ضعف أو توقف قدرة الحكومة عن تأدية مهامها من دفع الأجور والمرتبات للموظفين المدنيين والعسكريين ورجال الأمن.

• عدم قدرة حكومة عدن على تمويل الواردات من السلع الغذائية الأساسية وغيرها.

• ضعف قدرة الحكومة على تقديم الخدمات للسكان مثل الكهرباء والماء وغيرها.

• زيادة تردي الأوضاع الإنسانية وتوسيع رقعة الفقر والمجاعة بشكل حاد و وخيم والذي قد يشكل خطر على تماسك المجتمع والدولة.

إن ضعف قدرة الحكومة أو توقفها عن تأدية وظائفها المشار اليها أعلاه سوف يقود إلى سيادة الفوضى والاضطر ابات على نطاق واسع وقد يقود إلى تفكك أجهزة الدولة العليا وهي الأهداف التي يسعى إليها حكام صنعاء لإضعاف قدرات حكومة عدن التفاوضية وغيرها من الأزمات الخطيرة الأخرى.

وبالمقابل نلاحظ الموقف السلبي لحكومة عدن وتسليمها بالأمر الو اقع وهذا أمر عجيب للغاية حيث يستخدمه بعض أطراف الحكومة المعترف بها دوليا للنيل من أطراف أخرى على حساب معاناة السكان.

إن سياسة (الدعممة) التي تنتهجها أجهزة الدولة في عدن قد يكون لها محدداتها وأهدافها و آثارها الخطيرة وستكون لها نتائج لا يمكن تحملها على الأصعدة السياسية والاقتصادية والمعيشية والأمنية.

إننا ندعو عقلاء الدولة من كل الأطراف إلى مغادرة سياسة الدعممة السلبية وحساب النتائج المتوقعة قبل وقوعها والعمل الإيجابي لتجنب نفاذ الموارد المالية للدولة قبل فوات الآوان.

القطيبي لحظات

يمكنك الآن إرسال واستقبال الحوالات
عبر نظام التحويلات (**لحظات**)
من بنك القطيبي

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank
8009999
qtbbank.com

تمكين ... وأمان